د. كمال الخالدي

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ..إلى أين؟

منظور ثقافي

تقديم

الدكتور صادق جلال العظم

دار ابن رشد

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

... إلى أين؟

كمال الخالدي

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

... إلى أين؟

منظور ثقافي

تقديم: الأستاذ الدكتور صادق جلال العظم

دار ابن رشد للطباعة والنشر
الطبعة الأولى ١٩٩٨

شكر واعتراف

لا يسع الباحث إلا توجيه الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في توفير المعلومات والمساعدة في إنجاز هذا البحث، من مؤسسات ومكتبات وأفراد. ويخص بالذكر (مؤسسة التسجيل للمكفوفين) في نيوجرسي، ومكتبة (الكونغرس) في واشنطن؛ وبصورة خاصة الدكتور (جورج عطية رئيس قسم الشرق الأدنى فيها) و(المكتبة العامة) في نيويورك و(مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) في دمشق، و(جامعة دمشق) في الجمهورية العربية السورية. ويقدر الباحث الملاحظات القيمة التي قدمها عدد كبير من الزملاء والأساتذة، ويخص بالذكر الملاحظات التوجيهية التي أبداها الأستاذ الدكتور صادق جلال العظم، وقبوله الإشراف على أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث إلى كلية الآداب في جامعة دمشق، وكذلك الملاحظات القيمة للأساتذة أعضاء لجنة الحكم: الدكتور أسعد عبد الرحمن، الدكتور محمد عزيز شكري، الدكتورة خيرية قاسمية والدكتور غانم هنا، ويقدر المساعدة التي قدمها كل من: نعيم بيطار، الدكتور يوركي حكيم، الدكتور محمد الحلاج، الدكتور نبيل خالدي، السيد نعيم سمارة، الدكتور ماهر الشريف، أحمد الشهابي، الدكتور أنيس صايغ، (سوزانماننينغ)، أحمد مصلح، الدكتور غسان فنيانوس، أحمد قربي ولؤي الناظر. ولاشك أنَّ هذا البحث ما كان ليتم في شكله الحالي، لولا مساعدة زوج الباحث الدكتورة خيرية الحريري ورعايتها، وأبنائه: ناجية، رهف، ريم وأحمد.

تــقــديــم

عند إطلاعي على أية محاولة جديدة لمراجعة جانب من جوانب تاريخ المقاومة العربية الفلسطينية للمشروع الصهيوني لاستيطان أرض فلسطين، وإحلال الشتات اليهودي محل شعبها، تضغط على ذهني تعاليم فلسفية معينة أجد فيها إضاءة ما لبعض متضمنات هذا التاريخ الطويل، وكشفٍ لبعض مغازيه، خاصة بالنسبة لما آل إليه من بؤس في الوقت الحاضر، ولما يمكن أن يؤول إليه من سوء أعظم في المستقبل المنظور.

عند آية محاولة لقراءة هذا التاريخ قراءة مفيدة، أو لإعادة قراءته بصورة تحاول، قدر الإمكان، تبديد غمامة العبث والخيبة واللامعنى التي تلفه... أستذكر، أوَّل ما أستذكر، حقيقة الفيلسوف جورج سانتايانا القائلة بأنه محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه. وبما أن الشيء بالشيء يذكر، أستذكر، وبهذه المناسبة أيضاً حِكمَة كارل ماركس المشهورة، أنَّ التاريخ حين يكرر نفسه، في أفعال البشر وقراراتهم واختياراتهم، كثيراً ما يأخذ في المرة الثانية شكل المهزلة، بعد أن يكون قد أخذ شكل المأساة في المرة الأولى. ويحضر في ذاكرتي في الوقت ذاته تحذير الفيلسوف الألماني نيتشه لمن أمضى عمراً طويلاً في مصارعة التنين مِنْ أن يتحوَّل هو إلى تنين آخر، وتنبيهه كل من يُحدِّق في الهاوية طويلاً إلى أن الهاوية ستحدِّق به بدورها.

حين يقوم الدكتور كمال الخالدي بمراجعة تاريخ فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين ومناقشتها واستخلاص دروسها وعبرها، أعرف أنه يأمل ضمناً - مهما بدا هذا الأمل عبثياً في اللحظة الحاضرة - في أن يساعد إسهامه هذا في تذكير الوعي الفلسطيني عموماً، ووعي المسؤولين عن المصير الفلسطيني وشؤونه الكبرى تحديداً، بأنه يبقى محكوماً عليهم جميعاً تكرار التاريخ إياه إن هم أصرّوا على ألا يتعلموا منه شيئاً. وإن هم كرروا هذا التاريخ مثنى وثلاث ورباع؛ فإن الإعادة لابد أن تأخذ في كل مرة شكل المهزلة الهابطة على التوالي شأناً وابتذالاً ومستوى بالقياس إلى المأساة الأولى. في الواقع يكمن أمل العائد إلى التاريخ على طريقة الدكتور كمال الخالدي في أن تأتي لحظة يجد العربي الفلسطيني نفسه فيها وقد تعلّم من التاريخ بحيث لا يعود محكوماً عليه بأن يكرره، من ناحية أولى، وبحيث لا يضطر إلى استعادة مأساته الأولى بصورة هازلة لاحقة، من الناحية

الثانية. أعرف كذلك أن الدكتور كمال يعي تماماً أن الشعب الفلسطيني صارع التنين الصهيوني بما فيه الكفاية لظهور الآثار التنينيّة إياها على محيّا قياداته (وسيماهم في وجوههم من أثر الخضوع). ولا أبالغ إن أطلقتُ على هذه الآثار المنتعشة اليوم اسم "الصهيونية الفلسطينية". أعرف أيضاً أنه يعي تماماً أن الشعب الفلسطيني حدَّق بما فيه الكفاية في الهاوية الاستيطانية - الاحلالية التي كان يقف دوماً على حافتها حتى ظهرت علامات تحديق الهاوية ذاتها به على وجوه قادة منظّمته الشهيرة وعلى محيّا أقطاب ممثّلته الشرعية الوحيدة.

مع ذلك، كثيراً ما تجري رياح التاريخ بما لا تشتهي سفن العديد من الخصوم المتصارعين فيه وعلى أرضيته، أي بما لا تشتهي سفن التنين وبما لا تشتهي تماماً سفن مصارع التنين أيضاً. بعبارة أخرى لقد فَتَحَ تَفَرُّدُ "الصهيونية الفلسطينية" بخيار غزة - أريحا أولاً الاحتمالات كلها وليس أقلها ترجيحاً احتمال تطور الحكم الذاتي المحدود باتجاه تعميق الوضع الجنوب أفريقي الأبارتيدي الذي أخذ يتبلور بالنسبة لعلاقة الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها بالمركز الإسرائيلي المسيطر والمهيمن بالمطلق. لا تختلف غزة الملتهبة كثيراً، في سماتها العامة، عن تاونشيب سوويتو المنتفضة منذ زمن طويل أيضاً. والضفة الغربية التي فصَّلتها المُصادرات والمستوطنات والاوتوسترادات الإسرائيلية تفصيلاً احتلالياً ملائماً جديداً قد تكون في طريقها لأن تصبح لا أكثر من مُجمّعات من البانتوستانات والهوم لاندز والتاونشيبات والحارات والأحياء الحاكمة لذاتها والمديرة لشؤونها الذاتية. وإذا ذكرنا أن ٤٠٪ من سكان فلسطين اليوم (بحدودها الانتدابية) هم من العرب الفلسطينيين، لا غرابة إن أدى الانتفاض لاحقاً على الوضع الجنوب أفريقي المتجذّر والمستشري والتمرد المستقبلي عليه إلى حركة عربية فلسطينية قوية تأخذ إسرائيل من الداخل هذه المرة بالكفاح لتحويلها هي وملحقاتها البانتوستانية إلى دولة علمانية ديمقراطية ثنائية القومية، يعيش في ظل قوانينها وأحكامها اليهودي والمسلم والمسيحي واللاديني بسلامٍ نسبي معقول ومقبول. عندئذٍ يكون مَكْر التاريخ قد جرَّد دولة إسرائيل - من حيث المبدأ - من هويتها اليهودية ومن نزعاتها الاستيطانية - الاحلالية المتأصلة ومَنَعَ، في الوقت ذاته، الفلسطينيين من القبول بتقسيم بلادهم مجدداً وإقامة دولة هي لهم لكنها تابعة لغيرهم في كل شيء مهم تقريباً.

بعبارة أخرى، إن خيار نلسون مانديلا التوحيـدي اللاانفصـالي المسـاواتي مطـروح على جدول أعمال مَكْر التاريخ في منطقتنا أيضاً، وربمـا جـاءت دراسـة الدكتـور كمـال الخالدي في هذا الوقـت بـالذات مؤشـراً علـى هـذا الطـرح. وإن حـدث أن تحقـق خيـار مانديلا عندنا يكون قد تحقق عبر طرائق لم يقصدها أحد من الفرقاء المتصارعين في البداية وبمحتوى لم يخطر تماماً، في يوم مـن الأيـام، ببـال أصحـاب فكـرة الدولـة ثنائيـة القوميـة الأوائل أو ببال أصحاب شعار الدولة الديمقراطية العلمانية الأصليين.

صـادق جـلال العـظم

دمشق، شباط (فبراير) ١٩٩٤

مـــقــدمـــة

تبرز معضلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كظاهرة لا تماثلها ظاهرة أخرى في التاريخ، فهي تختلف في جوهرها عن كل ظواهر الاستيطان التي عرفتها البشرية، كما أنها تختلف اختلافاً جذرياً عن أي مجتمع اثني أو متعدد القوميات؛ وكل ذلك ينجم عن العوامل الذاتية والموضوعية التي حركت هذا الصراع وأصلّتْ له، ولازالت تحركه وتعمل فيه.

ولقد تفاقمت المشكلات التي يعاني منها الفلسطينيون منذ الحرب العالمية الأولى، مروراً بقيام إسرائيل حتى اليوم - ولا أحد يستطيع أن يخمِّن إلامَ يستمر ذلك، ولازالت تلك المشكلات تزداد تفاقماً وتعقيداً - سواءً داخل فلسطين (بحدودها الانتدابية) أو خارجها، الأمر الذي عمَّق، ولا يزال، مشاعر الإحباط والنقمة والغضب في نفوسهم ضد الأطراف التي تتعامل مع هذا الصراع كافة، بما فيها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. ولاشك أنَّ هذا الوضع البالغ التعقيد والحساسية يفرض على أي باحث يتناول موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أن يتعامل معه بموضوعية بالغة الدقة، ملتزماً بالعقلانية، متسلحاً بمفاهيم العدل والحرية، وحق الشعوب قاطبة في تقرير مصيرها والتمتع بحريتها على أراضي أوطانها؛ وإلا كانت مساهمته لا جدوى منها، ولا طائل وراءها، هذا إن لم تزد مثل تلك المساهمات من تفاقم المشكلة.

أما اتفاق المبادئ الموقع، في أيلول ١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فهو يطرح عدة تساؤلاتٍ عديدة حول تباين مستويات التكافؤ بين الجماعتين القوميتين: العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الاتفاق يتناول مرحلة انتقالية لقيام حكم ذاتي محدود في الأراضي المحتلة، إلا أنه يلقي ظلالاً كثيفة على المرحلة النهائية من الاتفاق. إن وجود حالة من عدم الاستقرار وعدم تكافؤ الظروف الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والعرقية بين الجماعتين يتطلب تغييراً أساسياً وجذرياً لبناء جسور من التقارب والتفاهم والاتفاق، وتبقى فكرة قيام دولة ثنائية القومية على كامل مساحة فلسطين الطبيعية إحدى الخيارات التي قد يؤول إليها تغيير مقصود في حالة عدم الاستقرار واختلال التكافؤ بين الجماعتين.

استأثرت مشكلة الأقليات القومية، في أواخر القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، باهتمام الباحثين في مصير تلك الأقليات، خاصة بعد اضمحلال الإمبراطورية

الهنغارية - النمساوية. وكانت فكرة دولة متعددة القوميات أو ثنائيتها من الأفكار التي طرحها المدافعون عن حقوق الأقليات للحفاظ على استقلالها الذاتي والثقافي. وقد أدى نجاح تجربتي الاتحاد السويسري والمملكة البلجيكية إلى المطالبة باقتفاء خطوات تلك الفكرة في بلدان أخرى تعاني من مشكلات أقليات قومية وعرقية.

تتضمن الفكرة مفهوماً سياسياً لنظام حكومي، يشترك فيه الشعبان المعنيان بالنظرة الواحدة إلى المكونات الأساسية للدولة. لكل شعب هويته القومية المنفصلة؛ حيث يتمتع كل شعب بلغته وثقافته وتراثه الديني، لا يهيمن شعب على آخر، يشتركان في اقتسام السلطة وفي الولاء للوطن الواحد. تعني مثل تلك الحالة الافتراضية أنَّ وضعاً من عدم الاستقرار والتفاوت في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإثنية واستخدام العنف، يسبق الوصول إلى مرحلة دولة ثنائية القومية.

بدأت فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين في الجانب الصهيوني منذ وقت مبكر، بين عامي ١٩٢٥ و١٩٤٨. إلا أنها نامت قرابة عشرين عاماً؛ حيث استيقظ الاهتمام بها، من جديد، بما سمي (المسألة العربية في المناطق). وكان تفاقم المشكلة الديموغرافية العربية بعد حرب عام ١٩٦٧ دافعاً للكتاب الإسرائيليين والغربيين، بشكل عام، لإعادة طرح فكرة دولة ثنائية القومية. ومن أولئك الكتاب الباحثة الإسرائيلية (سوزان هاتيس روليف)، التي قدمت بحثاً لنيل درجة الدكتوراه إلى (معهد الدراسات الدولية العليا) في جنيف بعنوان: (فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين خلال عهد الانتداب) عام ١٩٧٠. وكانت تلك الدراسة أول محاولة جامعة لعرض الفكرة من الوجهة التاريخية والتعرف على ردود الفعل الصهيونية واليهودية عليها عام ١٩٤٨. ومن تطور أساليب المقاومة في الأراضي المحتلة وانتقالها إلى عمليات داخلية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية، تجدد الاهتمام بفكرة دولة ثنائية القومية والبحث عن صيغ توازن عملياً بين تأمين المصالح الإسرائيلية ومواجهة الانتفاضة. وقد حاول عدد من الباحثين الإسرائيليين والأمريكيين استقصاء الجوانب المختلفة منطلقين من أن دولة ثنائية القومية قد فرضت واقعها على (إسرائيل كمجتمع وكدولة). نشرت تلك الأبحاث عام ١٩٨٩ في كتاب بعنوان: (ظهور إسرائيل ثنائية القومية).

أما المفكرون والكُتّاب العرب، فإنَّ اهتمامهم بدارسة فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين ومتابعتها يبدو ضعيفاً، إن لم يكن منعدماً. يضافُ إلى ذلك، أنَّ بحث خيار الفكرة

من الوجهة العربية والفلسطينية وإمكانية تطبيقها على ضوء تطور العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد لا يزال غائباً. وفي مقابل ذلك كان اتجاه العرب نحو التعايش مع اليهود في فلسطين واقعياً ومتسامحاً. وركز اتجاه العرب على ضرورة قيام تعاون وتفاهم لإدارة حكم فلسطين. وكانت مسائل الهجرة اليهودية وقيام الوطن القومي اليهودي، من أعقد المعضلات التي رفضها العرب واعتبروها مساً بكيانهم القومي. وقد أُسيء فهم موقف العرب ونزوعهم نحو التعايش والاتفاق ومبادراتهم المستمرة واقتراحاتهم للوصول إلى اتفاق بوسائل سلمية وعقلانية بعيداً عن استخدام وسائل العنف والقوة.

وعلى الرغم من أن تيار المثقفين في الحركة الصهيونية لم يكتب له النجاح تاريخياً، إلا أنه أثّر في السياسة الصهيونية. ومع ذلك فإن التيار الثقافي في الفكر الصهيوني قد لحقه الإهمال والظلم بسبب الطريقة التي تناوله بها الدارسون، لأنّهم ركزوا عليه كتيار مبشر ولم يعطوه حقه بعد قيام (إسرائيل). وكان من بعض أهم رموز التيار الثقافي شخصيات يهودية احتلت مكانة وشهرة علمية مرموقة؛ من أمثال العالم (البرت آينشتين)، والفيلسوف (مارتن بوبر) والمؤرخ (هانز كوهين). وتتعلق فكرة ثنائية القومية في فلسطين، إلى حد كبير، باتجاه التيار الثقافي نحو الوجود العربي وضرورة تعايش القوميتين على الأرض نفسها. ولهذا السبب تناولنا تلك العلاقة في فصل مستقل.

يعالج البحث في هذا الكتاب أربعة أبعاد تتعلق بفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين

أولاً: المنظور العربي للفكرة.

ثانياً: المنظور اليهودي للفكرة.

ثالثاً: السجل التاريخي للفكرة.

رابعاً: الفكرة بعد اتفاقية (أوسلو)

وبناءً عليه فإن البحث مقسم إلى سبعة فصول.

الفصل الأول: يتناول تحليلاً تاريخياً لاتجاه العرب نحو التعايش مع اليهود في فلسطين.

الفصل الثاني: يتناول تيار الصهيونية الثقافية واتجاهه نحو فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين.

الفصل الثالث: يتناول السياسات الصهيونية إزاء الوجود العربي في فلسطين بين عامي ١٩١٧ - ١٩٣٩.

الفصل الرابع: يتناول فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٤٨، من العام الذي تم فيه التحضير لتأسيس أول جمعية من المهتمين بفكرة القومية الثنائية إلى العام الذي ضعف فيه نشاط تنظيمات فكرة القومية الثنائية.

الفصل الخامس: يتناول الآراء والاتجاهات حول الفكرة بعد عام ١٩٤٨؛ وفيه استعراض لما كتبه بعض المهتمين أو المعارضين للفكرة، وخاصة على أثر احتلال إسرائيل الأراضي العربية عام ١٩٦٧ وقيام الانتفاضة عام ١٩٨٧. ويتضمن الفصل آراء مختلفة الاتجاهات، بما فيها آراء فلسطينية متفرقة.

الفصل السادس: يتناول العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد اتفاقية (أوسلو) ويتناول العوامل التي أوصلت الأطراف إلى توقيع الاتفاقية ويحلل أثرها على العلاقات بين طرفيها في وضعها الراهن ومستقبلها.

الفصل السابع: يتناول المنظور الثقافي لدى الباحث في خيار دولة ثنائية القومية في فلسطين على المدى البعيد.

كانت الأفكار الرئيسة في الفصول (الثاني والثالث والرابع) جزءاً من أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع المعرفي من (جامعة دمشق) عام ١٩٨٧.

واشنطن

تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣

دمشق

تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٨

المحتويات

الفصل الخامس : فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ (١٠٩-١٢٦)

القسم الرابع: الفكرة بعد اتفاقية (أوسلو) .... (١٢٧ - ١٦٦)

الفصل السادس: العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد اتفاقية (أوسلو) (١٢٧-١٤٥)

الفصل الأول
إتجاه العرب نحو اليهود في فلسطين
تحليل تاريخي

١ - مدخل:

قبل دراسة فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين دراسة تاريخية وثقافية، لابد من التعرف على اتجاه العرب نحو اليهود عبر المراحل المتعاقبة من تطور مشكلة فلسطين. فقد كانت حالة من التعايش قائمة بين العرب واليهود قبل تصريح (بلفور) في عام ١٩١٧. واتسمت العلاقات بين الغالبية العربية في فلسطين وبين المجتمع المحلي اليهودي بالتسامح. لم يشبها، في معظم المراحل، أي نوع من أعمال العنف أو الصدامات الدموية. و لم يحمل العرب مواقف عدائية أو متعصبة نحو اليهود.

ينصب التحليل في هذا الفصل على تتبع أهم الملامح التي تشير إلى رغبة العرب في التسامح مع اليهود، رغم المواقف السلبية التي اتخذتها المنظمة الصهيونية والسلطات البريطانية نحو العرب. والقصد من هذا التحليل هو التأكيد على نزوع المجتمع العربي في فلسطين نحو التفاهم مع اليهود المحليين؛ وذلك من خلال مواقف بعض القادة والمفكرين الفلسطينيين والعرب، يتناول التحليل أيضاً أهم المؤشرات على تزعزع العلاقات بين العرب واليهود إثر نكبة ١٩٤٨ والاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وانتفاضة الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧.

٢ - مواقف تدعو إلى التسامح مع اليهود قبل تصريح (بلفور):

نعم المجتمع المحلي اليهودي في معظم العهود الإسلامية بعلاقات طيبة مع العرب. فقد منحتهم السلطات الحاكمة وولاة الأمر حقوق (أهل الكتاب) لممارسة شعائرهم الدينية وتقاليدهم الثقافية وأحوالهم الشخصية. وهذا ما أفسح المجال أمام كفاءات يهودية لأن تتبوأ مكاناً مرموقاً في المجتمعات الإسلامية على مختلف العهود. وعندما تعرض اليهود للاضطهاد في إسبانيا احتموا بالممالك العربية في الأندلس (جنوب إسبانيا) وإلى الهجرة إلى الإمارات العربية في المغرب والمشرق؛ حيث أقامت مجموعات منهم في فلسطين خلال العهد العثماني في القرن

الخامس عشر وما تلاه. وأسسوا بؤر تكوين المجتمع المحلي في بعض المدن الهامة، مثل القدس وصفد. هذا بالإضافة إلى المراكز اليهودية التي نشأت في كثير من العواصم العربية، مثل بغداد.

تعكس مواقف السلطات العثمانية، قبل عام ١٩١٧، سياسة التفاهم الذي كان قائماً بين الطوائف غير الاسلامية والمجتمع المحلي في فلسطين. وهذا ما شجع بعض قادة اليهود على المطالبة بحقوق خاصة في ظل ما سمي بالوطنية العثمانية. وقد تمتعت الأقلية اليهودية بوضع إيجابي بين المواطنين العثمانيين؛ لاسيمًا بعد تسلم حزب (تركيا الفتاة) وجماعة الاصلاحيين السلطة، حيث كان الجميع يعاملن على أنهم مواطنون، لا على أنهم أبناء طوائف أو جماعات عنصرية أو دينية[1].

وفي الجانب المحلي الفلسطيني بدأ التناقض يظهر بين العرب واليهود المهاجرين إلى فلسطين خلال القرن التاسع عشر. وكان محورهُ يدور حول تمتع المجتمع المحلي اليهودي بحقوقه المعترف بها، خلال فترات الحكم العثماني وبين وضع المهاجرين اليهود، في أعقاب مذابح ١٨٨٢ في روسيا القيصرية. وقد أدى قيام الحركة الصهيونية المنظمة عام ١٨٩٧ إلى بروز ذلك التناقض في حدة وعمق.

يمكن اعتبار الموقف الذي اتخذه رئيس بلدية القدس يوسف ضياء الخالدي[*] ، من خلال الرسالة التي وجهها إليه (تيودور هرتزل) بتاريخ ١٩ آذار عام ١٨٩٩، تعبيراً عن ذلك التناقض مع اليهود في فلسطين. على الرغم من أن رسالة (هرتزل) تضمنت اعترافاً وتذكيراً بفضل العرب والمسلمين باحتضان اليهود وتوفير سكنهم وأمنهم، إلا أنه لم يتجاهل في رسالته المذكورة ما أخبر به يوسف ضياء الخالدي رئيس الكهنة اليهود في فرنسا (صادوق خان)[**] ، من أن على اليهود أن يذهبوا إلى مكان آخر غير فلسطين؛ فأجاب: وسيحدث هذا في اليوم الذي ندرك فيه بأن تركيا لم تفهم الفوائد الجمة التي ستقدمها حركتنا لها[2].

---

[1] حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (الترجمة العربية)، ص ٣٣٥.

[*] يوسف ضياء الخالدي، عضو البرلمان العثماني (المبعوثان) عن مدينة القدس ١٨٧٧، باحث فلسطيني ورئيس بلدية القدس في عام ١٨٩٩.

[**] صادوق خان، أصبح رئيساً للكهنة في فرنسا عام ١٨٩٠.

[2] الخالدي، وليد (محرراً)، من الدكتور (تيودور هرتزل) إلى يوسف ضياء الخالدي، من المأوى إلى الغزو، ص ٩١، ٩٢.

تناول الباحث الفلسطيني الطليعي روحي الخالدي (١٨٦٤ - ١٩١٣) العلاقة بين العرب واليهود بدراسةرائدة عن الصهيونية* . ففي الدراسة المخطوطة التي وجدت بين أوراق روحي الخالدي، تصور واضح ومحدد لاتجاه العرب نحو اليهود في العالم وعبر التاريخ[١] يظهر، في بعض ما نشر في تلك المخطوطة، التمييز الدقيق بين التعامل مع اليهود كمواطنين وبين اليهود الصهيونيين كممثلين لحركة استعمار وإجلاء. وفي هذا الصدد يذكر الباحث أنّ بعض اليهود ينكرون على الصهيونيين عملهم ويقبحونه ويقولون بمضرته لعموم اليهود ويطلبون من الحكومة العثمانية عدم التساهل. ويثبت الباحث الخالدي نص برقية أرسلها كبار الحاخامين العثمانيين إلى رئيس مجلس المبعوثان بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٠٨. ويعلق عليها بقوله: "ولا يخفى فيما رأى هؤلاء المعارضون للصهونية من الإصابة. لأن الدولة العثمانية بعد اعلان الدستور ونشر لواء الحرية والمساواة والإخاء، لا تنتظر من اليهود العمثانيين أن يشتركوا في الصهيونية التي فيها التفرقة وإحداث قومية جديدة لا وجود لها من قبل[٢].

كان موقف السلطات العثمانية والقادة المحليين حازماً من الأطماع الصهيونية منذ وقت مبكر. وقد تمثّل هذا في الرد الحازم الذي أجاب به السلطان عبد الحميد على خطة (هرتزل) لجعل فلسطين موطناً لليهود في العالم. يعلق روحي الخالدي على مقابلة (هرتزل) السلطان عبد الحميد: "واستعمل هرتزل جميع بلاغته وفصاحته لإقناع رجال السلطان السذج.. وكاد أن يتم الأمر لهرتزل لو لم يتدخل عزت باشا العابد، المشهور عند الأتراك بعرب عزت، وتخويف السلطان عبد الحميد من إعطاء الصهيونيين امتيازاً، فأحجم السلطان عن ذلك خوفاً[٣].

---

* نشرت كتب وأبحاث قيمة عديدة لروحي الخالدي من أهمها:
مقدمة المسألة الشرقية منذ نشأتها الأولى إلى الربع الثاني من القرن الثامن عشر (١٨٩٧)، الإنقلاب العثماني وتركيا الفتاة، تاريخ علم الأدب عند العرب والفرنجة وفيكتور هوجو (١٩٠٢)، الكيمياء عند العرب (١٩٥٣)،... الخ.

[١] انظر البحث الذي كتبه وليد الخالدي بعنوان "كتاب سوينسم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى في عام ١٩١٣"، في كتاب: دراسات فلسطينية، مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٨.

[٢] الخالدي، المرجع السابق، ص ٤٦.

[٣] المرجع السابق، ص ٧٢.

ولم يؤد هذا الموقف إلى نسف العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين الأقلية اليهودية وبين العرب في فلسطين. وتفاقمت المشكلة خلال الحرب العالمية الأولى، عندما استغلت بعض دول الغرب الصهيونية لصالحها. وفي عام ١٩١٥، عبر الكاتب العربي ميخائيل نعيمة (١٨٨٩ - ١٩٩٠) عن تلك الحقيقة في مقالة نشرها في صحيفة (مرآة الغرب). يقول نعيمة: "رأت بعض ممالك الأرض أن من مصالحها أن تجعل من فلسطين مملكة يهودية. فاستحسنت رفيقاتها، كأن فلسطين أرض قفراء لا عمار فيها ولا حياة. وكلّ ما يجب عمله لجعلها مملكة مستقلة أن تضع فيها بضعة آلاف من اليهود. وتقيم عليهم ملكاً وتقول لهم أحرثوا هذه الأرض وتمتعوا بأثمارها وتكاثروا كرمل البحر. لكن في فلسطين مليون من البشر الذين ولدوا وشبوا ودفنوا أجدادهم وأجداد أجدادهم. هم يدعونه وطنهم وليس لهم في العالم محلة حيث يلقون رؤوسهم سوى في تلك البقعة من أرض الله"[1].

أخذ التوتر في الارتفاع والهيجان فعلا بعد (تصريح بلفور)؛ فقد كان هذا التصريح بمثابة قنبلة فجرت جو التسامح وترجمت مخاوف العرب بلغة متحدية عدائية فرضتها قوة الاحتلال البريطاني بسلطة القهر. وفي (تصريح بلفور) تحققت مطامع المنظمة الصهيونية في بناء الوطن القومي في فلسطين بالقوة؛ لا عن طريق التفاهم أو الوسائل السلمية.

٣ - تفاقم مخاوف العرب بعد (تصريح بلفور):

تحولت الأقاويل والتوقعات عن الخطر الصهيوني على فلسطين إلى خطر حقيقي. وأصيب العرب بإحباط كبير نتيجة شعورهم بالغدر من موقف بريطانيا. وشكل (تصريح بلفور) أكبر صدمة للعرب، لاسيما القوى القومية التي كانت تتوق إلى اعلان الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية. وأدى ذلك إلى اعتبار التصريح رمزاً للطعن في أقدس آمال الأمة العربية في الوحدة والتحرر، وانصبت نقمة العرب على قوات الاحتلال البريطاني والحكومة البريطانية بالتحديد. ولم تتأثر علاقات العرب مع اليهود إلا بعد تدخل السلطات العسكرية البريطانية إلى جانب الأقلية اليهودية، وفتح المجال أمامهم لتسلم المناصب الهامة في إدارة الحكم ومن بعده في ادارة الانتداب.

---

[1] كما ذكره هنري ملكي عن مقال ميخائيل نعيمة "فلسطين مملكة يهودية" في مخطوطة (الصحافة العربية في المهجر وعلاقتها بالأدب المهجري)، المحفوظة في مكتبة جامعة جورج تاون، واشنطن، ١٩٧٢.

استمر التململ بين الأغلبية، وارتفعت درجة التوتر إلى أن أخذت شكل صدامات دامية بين السكان العرب وبعض المتطرفين الصهيونيين؛ انفجرت عام ١٩٢٠؛ كان من أهمها معركة (تل حينة) في الجليل قرب بلدة (المطلة) في شمال فلسطين، وقتل فيها خمسة من اليهود. وتصاعد التوتر لينفجر في نيسان عام ١٩٢٠، في انتفاضة (النبي موسى) بالقرب من مدينة القدس، حيث اعتاد المسلمون الاحتفال بهذه المناسبة بعرض ديني شعبي، من المسجد الأقصى إلى مقام (النبي موسى) على طريق القدس أريحا. وتزامنت هذه المناسبة مع احتفال المسيحيين بعيد الفصح ذلك العام. وقد نتج عن التصادم وقوع عدد من القتلى والجرحى بين اليهود المتشددين وبين العرب المحتفلين خلال أسبوع (٤ - ١٠) نيسان.

وفي العام التالي وقع تصادم آخر بمناسبة عيد العمال العالمي في الأول من أيار عام ١٩٢١ في مدينة يافا. وقد انطلقت شرارة الاضطرابات من تصادم وقع بين جماعتين يهوديتين هما: الحزب الاشتراكي الثوري (موبس) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (أحدوت هافودا). وفجأة، على غير العادة، زاد التوتر بين العرب واليهود واستمر لمدة أسبوع وامتد إلى المناطق الريفية المجاورة. وكان العمال العرب في ميناء يافا قد قاطعوا تفريغ السفن التي تنقل المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة. ويعتبر قرب مدينة (تل أبيب) من يافا سبباً غير مباشر أيضاً لزيادة درجة ذلك التوتر. ونتج عن تلك الاصطدامات وقوع عدد من القتلى والجرحى بين العرب واليهود. وشكلت لجنة (هيكرافت) للتحقيق في أسباب الاضطرابات ونتائجها في أيار ١٩٢١. وخرجت لجنة (هيكرافت) باستنتاجات هامة عن أسباب تلك الاضطرابات، من أهمها نظرة العرب إلى اليهود باعتبارهم لا يمثلون أفراداً مهاجرين، بل غزاة يريدون تغيير الوضع الاجتماعي والثقافي للمجتمع في فلسطين. ولم تترك الصهيونية عند العرب انطباعاً بأنها ستحسن مستوى السكان الاقتصادي والاجتماعي. وشعر العرب أنَّ الصهيونية لا تريد فرض ثقافتها على المجتمع وجعلها الثقافة الوحيدة فحسب، بقدر ما تريد فرض تغيير سياسي، اجتماعي وديموغرافي في البلاد. وخرجت لجنة (هيكرافت) باستنتاج إجمالي مؤداه أنَّ الصهيونية أبعد عن أن تحقق تطوراً اقتصادياً واجتماعياً، وأنها جلبت إلى فلسطين عمالاً فقراء يائسين فاشلين التقطتهم من جميع أنحاء العالم. ولم تأت باليهود الموسرين وأصحاب الأموال والأملاك والعقارات[1]

[1] هيرست، ديفيد، البندقية وغصن الزيتون، ص ٤٦ - ٥٢.

تعتبر انتفاضة البراق، كما يسميها العرب، أو حوادث (حائط المبكى)، كما يطلق عليها اليهود، أهم توتر دموي في العقد الثاني، وراح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى من العرب واليهود. وكان لها تأثير بعيد على علاقات التسامح بين العرب واليهود. بدأت شرارة الثورة بمظاهرة قام بها اليهود في مدينة تل أبيب، في ١٤ آب ١٩٢٩، بمناسبة ذكرى تدمير الهيكل، مطالبين بالسيطرة على (حائط المبكى)، باعتباره من بقايا هيكل النبي سليمان. ومن ثم انتقل المتظاهرون إلى القدس، فجرت صدامات دموية حول الطرق المؤدية إلى المسجد الأقصى وحول (حائط المبكى) في اليوم التالي. ونتيجة تلك الصدامات انتشرت الحوادث في مدن عديدة؛ لاسيما في مدن الخليل وصفد حتى ٣٠ آب ١٩٢٩. أعقبتها محاكمات طويلة انتهت بالحكم على ٢٦ متهماً بالإعدام: ٢٥ عربياً ويهودي واحد. ونفذ حكم الاعدام في ثلاثة من العرب في ١٧ حزيران ١٩٣٠. وشكلت لجنة للتحقيق عزفت باسم (لجنة شو)، خرجت باستنتاج عن حوادث تلك الانتفاضة عزت فيه سببها المباشر إلى مظاهرات اليهود حول حائط المبكى واستفزازاتهم العرب. أما الأسباب غير المباشرة فتتعلق بتدهور أوضاع العرب الاقتصادية لاسيما الريفيون منهم، على أثر تزايد أمواج الهجرة اليهودية وسلب الأراضي من صغار المزارعين. لكنَّ هذه الاستنتاجات لم تعجب الصهيونيين. وبعد تسعة أشهر شكلت لجنة (هوب - سمسون) التي كانت استنتاجاتها أكثر وضوحاً إذ طالبت باتخاذ حلول جذرية وتشكيل مجلس تشريعي. وقد أثارت استنتاجات لجنة (هوب - سمسون) غضبَ الصهيونيين أكثر مما اثارته استنتاجات لجنة شو[1].

أما على الجانب العربي فقد اتسم الموقف من انتفاضة البراق بردود فعل شعبية تلقائية خرجت عن سيطرة الزعماء العرب والسياسيين من سكان المدن، فعقدت اجتماعات شعبية في مختلف أنحاء البلاد انتهت إلى أحد موقفين: الأول، وهو الأقوى، يذهب إلى توجيه الهجوم نحو الصهيونيين، والثاني، وهو الأضعف، يدعو إلى توجيه المقاومة ضد الإنكليز، لا اليهود. وقد تنصلت الزعامات العربية الفلسطينية من مسؤولية الأحداث أمام شدة موقف سلطات الانتداب البريطانية، تاركة الفلاحين والبدو، غير منظمين أو مسلحين، عرضة لهجمات الطائرات والمصفحات والقوات البريطانية[2].

---

[1] المرجع السابق، ص ٧١ - ٧٣.

[2] الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٣٦ - ٢٤١.

من الواضح أنَّ مخاوف العرب في فلسطين بعد (تصريح بلفور) قد تحولت إلى حالة من إحباط وتذمرٍ أدى إلى عنف وعنف متبادل. وخلال أكثر من عقد من الزمن حدثت تلك الانفجارات منذرة بزعزعة مناخ التسامح الذي كان سائداً بين السكان العرب والأقلية اليهودية. ونتج عن حالة الإحباط واستخدام وسائل القهر ضد العرب حالة من الركود والترقب أشبه ما تكون باستمرار توقد الجمر تحت الرماد. وتدل أعمال العنف خلال العقد الثالث من هذا القرن على أن تراكم حالات التمييز والإنحياز إلى جانب الصهيونيين، كانت خلف الثورة العربية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩؛ هذا بالإضافة إلى أسبابٍ اجتماعية عميقة أثرت على زعزعة أوضاع الريفيين واستقرارهم في أراضيهم نتيجة بيع الأراضي الزراعية الخصبة، وازدياد أعداد المهاجرين اليهود، مما حرمهم من فرص العمل في النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وتعتبر شهادة عوني عبد الهادي* أمام (لجنة بيل الملكية) عام ١٩٣٧، تعبيراً عن خيبة أمل العرب من السياسة البريطانية خلال تلك الفترة. قال عوني عبد الهادي في شهادته: "حاول اليهود، كما قال (حاييم وايزمن)، أن يكسبوا محبة العرب في الشرق الأدنى، وأنهم يأملون بلوغ هذه الغاية. وأود أن أؤكد هذه الحقيقة وهي أن جميع إخواننا العرب في سورية والعراق وسائر البلاد العربية يوافقون معي على أنه لا يمكن أن تنشأ أي صداقة أو محبة بين العرب واليهود مادامت هناك سياسة صهيونية؛ سياسة وطن قومي. وآسف أن أقول بأن اليهود الذين عاشوا بسلام مع العرب قد سببوا بواسطة السياسة الصهيونية هذه الحالة المؤسفة؛ فأوجدوا العداء العرقي، الذي لم يكن موجوداً من قبل، ولن يعيش العرب واليهود بسلام. وإذا ادعوا خلاف ذلك فهم مخطئون، مادامت السياسة الصهيونية قائمة. وهذا هو شعور العالم العربي والعالم الإسلامي"[1].

وعلى الرغم من تلك الانتفاضات وأعمال العنف فقد كانت الاتصالات والمبادرات مطروحة من أجل الوصول إلى حلول سلمية للعلاقات بين العرب والأقلية

---

* عبد الهادي، عوني (١٨٨٢ - ١٩٧٠)، ولد في نابلس، تخصص في القانون من فرنسا، زاول المحاماة في القدس، شارك في الوفود الفلسطينية إلى الخارج، أدلى بشهادته أمام مختلف اللجان التي قدمت إلى فلسطين للتحقيق، أعاد تشكيل حزب الاستقلال مع آخرين عام ١٩٣٢، شغل عدة مناصب وزارية في الأردن، توفي في القاهرة عام ١٩٧٠.

[1] زعيتر، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٣٥ - ١٩٣٩)، ص ٢٦٢.

اليهودية في فلسطين. وفي الفقرات التالية يسلّطُ البحث الضوء على أهم تلك الاتصالات والاقتراحات والأفكار التي ساهم فيها بعض السياسيين والمفكرين العرب.

٤ – الاتصالات العربية مع اليهود بين ١٩١٨ – ١٩٤٨ :

لم يعرف الكثير عن اتصالات عربية وفلسطينية مع ممثلي الحركة الصهيونية والمجتمع المحلي اليهودي في فلسطين، إذ أنَّ معظم تلك الاتصالات يحيط بها طابع من الكتمان والسرية، لاسيما من الجانب العربي. وإذا كُشِفَ عن بعض تلك الاتصالات، فلا تتوفر معلومات كافية عن نتائجها وظروف انعقادها. وما تسرب أو أعلن عنه منها جاء من طرف واحد هو الجانب اليهودي. ويبدو أنَّ حرص السياسيين العرب على اخفاء تلك الاتصالات يعود إلى عاملين متلازمين هما: حساسية الرأي العام العربي من إعطاء اليهود الصهيونيين شرعية استيطان فلسطين وتهويدها، والثاني عدم توفر وسائل التوثيق والحفظ، كما هو الحال في الأرشيف الصهيوني ومكتبات القادة والكتاب اليهود.

وقد اتسمت تلك الاتصالات بمحاولة (الوكالة اليهودية) رصد آراء العرب واتجاهاتهم بشكل غير رسمي، ومحاولة التعرف على ردود فعل العرب على بعض الأفكار والانطباعات؛ من خلال اللقاءات والاتصالات التي قامت بين ممثلي التجمع اليهودي وبين بعض المسؤولين العرب في فلسطين، بمجموعة من اللقاءات تمت بين (بن غوريون) و(شرتوك) وبين موسى العلمي* فقد التقى العلمي بالرجلين عام ١٩٣٣، في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر بين العرب في فلسطين. وطرح (بن غوريون) و(شرتوك) على العلمي أفكاراً حول الهجرة اليهودية وقدرة فلسطين على الاستيعاب، وإمكانية قبول العرب بدولة يهودية تشمل فلسطين وشرق الأردن مقابل دعم يهودي لاتحاد دول عربية يزيل عن عرب فلسطين الإحساس بالقهر حتى لو أصبحوا أقلية في الدولة اليهودية المقترحة.

* العلمي، موسى (١٨٩٧ – ١٩٨٤)، ولد في القدس، درس القانون في كمبردج، عمل محامياً وتولى عدة مناصب قانونية في إدارة حكومة الانتداب، له خبرة في الشؤون الخارجية، اتصف بآرائه السياسية المستقلة، نشرت مذكراته تحت عنوان: فلسطين هي وطني كما رواها لصديق له هو جيوفري فيرلونج، لندن، جون ميري، ١٩٦٩.

واعتبر العلمي هذه المقابلة آخر مرحلة في التعرّف على طبيعة الصهيونية التي لا تكتفي بإنشاء وطن قومي، بل تسعى إلى السيطرة الكاملة والنفوذ[1].

شكلت اللقاءات مؤشراً واضحاً على وجود رغبة لدى العرب، في فلسطين والأقطار المجاورة، في التفاهم مع اليهود للوصول إلى اتفاق يسمح باستمرار العلاقات الطيبة بين العرب واليهود في فلسطين. وفي المقابل كانت هناك عوامل سلبية من أهمها اصرار المنظمة الصهيونية على عدم التزامها بموقف رسمي مع العرب على أساس نسبة السكان العددية، أو حتى على أساس المساواة؛ وتأجيل أية خطوات جدية إلى ما بعد أن يشكل اليهود أغلبية سكانية في فلسطين. وهذا ما حدث في لقاء (ماكنس) مع عزت طنوس* في القدس بتدبير مع الأسقف الإنكليكاني فيها عام ١٩٣٧. وكان (ماكنس) يحمل صيغة اتفاق وضعتها (الوكالة اليهودية)، لكي يقدمها إلى الزعماء العرب في بيروت. وكان الهدف هو معرفة قيام تفاهم عربي يهودي. وقام طنوس بعدة رحلات إلى بيروت شاركه في إحداها (ماكنس) وأسقف القدس الإنكليكاني. وقد توقفت المناقشات للوصول إلى صيغة الاتفاق الذي قدمته (الوكالة اليهودية) عن طريق (ماكنس) إلى عزة طنوس بسبب إنكار (الوكالة) أنها أعطت (ماكنس) الصيغة فجعلت منه "كذاباً كبيراً" على حد قول (ماكنس) نفسه[2].

جرى العديد من الاتصالات واللقاءات بين قادة ومفكرين عرب في فلسطين وخارجها وبين ممثلي (الوكالة اليهودية) وغيرهم من القادة والمفكرين اليهود في الفترة الممتدة بين ١٩١٨ و١٩٤٨. سيرد معظمها في الفصول القادمة من هذا البحث.

٥ – اقتراحات عربية للتفاهم مع اليهود قبل عام ١٩٤٨:

على الرغم من أنّ العرب كانوا ساخطين على الموقف الصهيوني الرامي إلى فرض فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي، إلا أنهم تقدموا بأفكار ومبادرات عملية إلى الجانب الصهيوني.

---

[1] قاسمية، خيرية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، ص ٧٨٨ – ٧٨٩.

* طنوس، عزت (١٨٩٦) ولد في نابلس، تخرج في كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت (١٩١٨)، التحق بالصليب الأحمر الأمريكي في القدس، أدلى بشهادته أمام (لجنة بيل الملكية)، أدار المركز العربي في لندن (١٩٣٧)، عمل خازناً في الهيئة العربية العليا (١٩٣٤)، تولى ادارة المكتب العربي الفلسطيني في نيويورك حتى عام ١٩٦٤.

[2] قاسمية، خيرية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، ص ٧٧٥.

وقد تقدم السياسيون والمفكرون العرب باقتراحاتهم بطريقة غير رسمية إلى المنظمة الصهيونية. وفي معظم الأحيان كان الحوار يتم مع شخصيات معروفة وعلى صلة بالوكالة اليهودية. ولم تتخذ المنظمة الصهيونية موقفاً محدداً من أية خطة أو اقتراح من الجانب العربي. وكانت في الغالب تكتفي بعدم الجواب أو التمسك برأيها، حتى عندما يكون المحاور شخصية صهيونية لها مركزها في المنظمة الصهيونية، مثل (موشيه شاريت) أو (بن غوريون).

- الاقتراح الذي قدمه جمال الحسيني* إلى (كاليفرسكي) في أواخر ١٩٢٤، تضمن اتفاقاً عربياً ويهودياً يقوم على أساس تكوين مجلس تشريعي ثنائي ذي شعبتين، تنتخب الشعبة الأدنى حسب توزع السكان النسبي بين العرب واليهود. أما الشعبة الأعلى فيتم تشكيلها من عشرة أعضاء من العرب وعضوين من اليهود برئاسة المندوب السامي، الذي يملك حق التصديق على القرارات، ولجنة للهجرة تشكل من عضوين مسلم ومسيحي وعضوين من اليهود، برئاسة بريطاني، ووافق جمال الحسيني على أن يكون للمندوب السامي حق نقد أي تشريع. وقد تلقت المنظمة الصهيونية ذلك الاقتراح ببرود، وادعت أنَّ السبب يعود إلى خشية قيام صدام بين الشعبتين: الأدنى والأعلى[1].

اقتراحات عربية بتقسيم فلسطين إلى مقاطعات (كانتونات):

على أثر انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ وما تبعها من محاكمات وردود أفعال، جرى الحديث عن تطبيق نظام المقاطعات في فلسطين بين العرب واليهود. وقد قام عدد من الموظفين والباحثين من اليهود والعرب والبريطانيين بتقديم اقتراحات لتطبيق نظام المقاطعات على فلسطين بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٥. ويتناول البحث هنا المبادرات الفلسطينية التي طرحت حول هذه الفكرة وسيأتي البحث على الاقتراحات اليهودية والبريطانية في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وتكمن المشكلة في الاقتراحات العربية في أنها لم تحمل صفة رسمية ولم تتناولها مصادر عربية بالتعليق أو النقد. وعلى الرغم من أهمية ما حملته تلك الاقتراحات وعمقه، فإنها لم

---

* الحسيني، جمال (١٨٩٢ - ١٩٨٢)، ولد في القدس، سياسي فلسطيني عمل أميناً عاماً للمجلس الإسلامي الأعلى، كان عضواً في الوفود الفلسطينية المختلفة للدفاع عن قضية فلسطين، اختير رئيساً للحزب العربي الفلسطيني (١٩٣٥)، اختير عضواً في اللجنة العربية العليا، ثم نائباً لرئيسها (١٩٣٦)، توفي في بيروت (١٩٨٢).

[1] كبلان، نيل، "الاحتكاكات العربية - اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى"، مجلة التاريخ المعاصر، المجلد ١٢، سنة ١٩٧٧، ص ٦٥٧- ٦٥٨.

تتداول علناً أو حتى في المحافل السياسية الضيقة. وأهم تلك الاقتراحات هي خطة أحمد الخالدي واقتراح موسى العلمي بتطبيق أسلوب المقاطعة لمواجهة معضلة العلاقات العربية اليهودية في فلسطين

هناك أربعة مصادر ذكرت (خطة أحمد الخالدي) هي: الأرشيف الصهيوني، والسجل العام في لندن، وأرشيف (يهودا ماكنس) وصحيفة فلسطين. يرد في الأرشيف الصهيوني أنَّ اقتراح أحمد الخالدي* ، بتطبيق فكرة المقاطعة (الكانتون) على فلسطين، وصل (الوكالة اليهودية) متضمناً إيجاد مقاطعتين:

الأولى – مقاطعة يهودية، تمتد من شمال يافا إلى حيفا ومنها إلى بيسان، بحيث تشمل المناطق اليهودية غرب الخط الحديدي الحجازي، ومن بيسان إلى طبريا فالحولة.

الثانية – مقاطعة عربية، تضم مناطق غزة وأقضيتها، المجدل وبئر السبع، القدس، الرملة، جنين، طولكرم، عكا، بيسان، وادي الأردن، حيفا ونابلس. ويمكن تسمية هذه المقاطعة (جنوب سورية)، في حين تبقى مدن: الناصرة، القدس، الخليل، بيت لحم، صفد وميناء حيفا خارج المقاطعتين.

تقوم بريطانيا بدور الرابط بين المقاطعتين. ولكل مقاطعة مجلس تشريعي، يربطهما مجلس تنفيذي أعلى. وتفض النزاعات بين المقاطعتين عن طريق عصبة الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية. أو من مجلس (برايفي) في بريطانيا[1]. وقد نشرت صحيفة فلسطين بتاريخ ٢٧ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٣ خطة أحمد الخالدي دونَ ذكر اسمه. وفي العدد نفسه من الصحيفة المذكورة نشرت رفض حزب (الماباي) الخطة[2].

ورد ذكر الخطة أيضاً في رسالة وجهها أحمد الخالدي إلى (يهودا ماكنس)، بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٤؛ حيث ذكر فيها: "أنني لا أنظر إلى فكرة المقاطعة كحل مثالي ولكن على أساس

---

* الخالدي، أحمد سامح، (١٨٩٦ – ١٩٥١) ولد في القدس، تخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت من كلية الصيدلة عام ١٩١٧، نال درجة الأستاذية في التربية عام ١٩٢٠، كان مديراً لدار المعلمين في القدس، والتي أطلق عليها اسم الكلية العربية منذ عام ١٩٢٥.

من أهم كتبه: أهل العلم بين مصر وفلسطين، العرب والحضارة الحديثة (١٩٥١)، تاريخ بيت المقدس، وحقق مخطوط فضائل بيت المقدس للواسطي.

[1] كما ذكرت سوزان هاتيس المصدر عن الأرشيف الصهيوني س ٢/٢٥، فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين خلال عهد الانتداب، ص ١٢٣.

[2] انظر صحيفة فلسطين، تاريخ ٢٧ كانون أول ١٩٣٣.

عملي، كأي اقتراح عملي آخر. واعتقد أن هناك نقاطاً أساسية هي: لا يمكن اعتبار فلسطين بأنها تشكل حلاً مباشراً للصعوبات التي يواجهها اليهود في أوروبا وآسيا وأفريقيا، المرتبطة بالأوضاع السياسية التي قد تحدث في أي وقت. هناك حد معقول لتقبل فكرة الوطن القومي اليهودي عملياً أرضاً وسكاناً. والصداقة مع العرب هي أثمن من الحصول على ملايين الدونمات من الأرض أو إدخال المهاجرين اليهود على المدى الطويل. إن تغيراً جذرياً في اتجاه اليهود نحو العرب ذو أهمية قصوى. ولذا يجب أن يبدأ التحرك نحو التقارب مع العرب من طرفكم"[1].

والصورة التي اقترحها الخالدي لا تنظر إلى الحل باعتباره حلاً مؤقتاً بل على اعتباره حلاً نهائياً. وفي ذلك الاقتراح تبلغ مساحة الكانتون اليهودي مليونين ونصف مليون دونم من أحسن الأراضي. وبإمكانهم الاستيطان في القدس والخليل. ولكل مقاطعة استقلالها وحكمها الذاتي. ويقوم على إدارة الحكم عرب ويهود بتوجيه محدود من سلطة الانتداب. ويمكن أن تتخذ خطوات لارتباط المقاطعة العربية بإمارة شرق الأردن تحت قيادة الأمير عبد الله. ومثل هذا الارتباط يعوِّض العرب ويرضيهم عمَّا يفقدونه من أراضٍ. ويُشكَّل مجلس مركزي في القدس من العرب واليهود والبريطانيين، مسؤول عن الشؤون الدينية، المحكمة العليا والمحاكم الاستئنافية، البريد والبرق، الجمارك، وتداول النقود، الدفاع. أما بقية الشؤون مثل المحاكم البدائية، الشرطة، التعليم والأشغال العامة فستكون من اختصاص الحكومة المحلية في كل مقاطعة... وتعلن العربية والعبرية لغتين رسميتين في المقاطعتين كلتيهما. ويرأس الأمير عبدالله المجلس التنفيذي للمقاطعتين. أما المجلسان التشريعيان فمنفصلان ومستقلان[2].

وجاء الاقتراح العربي الآخر لتطبيق فكرة المقاطعة في فلسطين من موسى العلمي الذي كان يشغل منصب سكرتير في إدارة المندوب السامي. أرسل موسى العلمي تقريراً، في أيلول ١٩٣٣، إلى الدائرة الاستعمارية في لندن متضمناً اقتراحاً بتكوين مقاطعة يهودية. وأشار في التقرير إلى تصوره وشعوره بأن العرب في فلسطين لا يأملون في التفاهم الأفضل مع اليهود، لأنهم يعتقدون أنَّ كل الأحزاب والمنظمات اليهودية في فلسطين تهدف إلى شيء واحد وهو تكوين دولة يهودية في فلسطين. وبعد أن ذكر العلمي ذلك الانطباع، اقترح اقتطاع الجزء الساحلي الممتد بين تل أبيب وعتليت بعمق يغطي المستعمرات اليهودية في تلك المنطقة

---

[1] كما ذكرت سوزان هاتيس نقلاً عن أرشيف ماكنس، ص ١٤٣/٣/٣، رسالة من الخالدي إلى ماكنس بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٤، بالإنكليزية، فكرة الدولة ثنائية القومية، ص ١٢٤.

[2] المرجع السابق.

وتكوين مقاطعة يهودية مستقلة. ويمكن لليهود أن يستوعبوا ما يشاؤون من المهاجرين وسن التشريع الذي يناسبهم، وفي الوقت نفسه تشكل حكومة قومية في كافة أنحاء فلسطين. وتكون كل من فلسطين العربية والمقاطعة اليهودية تحت إشراف الانتداب البريطاني وتوجيهه[1].

اقتراح جورج أنطونيوس* الذي قدمه إلى (بن غوريون) في نيسان ١٩٣٦. طرح أنطونيوس فكرته على أثر رفض (بن غوريون) الرأي القائل أنَّ التطلعات القومية العربية متناقضة مع التطلعات اليهودية. إذ اقترح انطونيوس أنَّ اليهود يمكنهم الهجرة إلى سورية الكبرى، بدلاً من فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وأكد أنطونيوس أنَّ التفاهم بين العرب واليهود لا يمكن أن يقوم ما لم تحدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كما اقترح أن يعطي اليهود مساحة على السهل الساحلي يكونون أغلبية فيها. ويمكن لهذه الدولة أن يشملها اتحاد سورية الكبرى. وقد اعتبر (بن غوريون) هذا الاقتراح دالاً على تصارع تطلعات كل من العرب واليهود في فلسطين[2].

وإذا أمعن المرء النظر في اقتراح انطونيوس يجدُهُ قد عبَّر عن فكرة متقدم لحل مشكلة فلسطين في السياق الزمني الذي قدم فيه إلى (بن غوريون)، بتحديد الهجرة اليهودية وفتح المجال أمام اليهود للتعبير عن قيمهم الروحية والثقافية. وقد انتهى انطونيوس إلى تحديد المشكلة، في كتابه (يقظة العرب)، بأنها تتجسد في محاولة إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. وسببت هذه المحاولة انتشار حالة من الفوضى والخراب في أنحاء البلاد. ولم يكن الباعث على وجود تلك الحالة توارث الكره ضد اليهود أو افتقار العرب إلى الشعور مع اليهود بوطأة المصاعب التي تمر بهم. ولكن المشكلة تكمن في أنه من المستحيل إنشاء دولة يهودية في فلسطين دون اقتلاع الريفيين من أرضهم بقوة. ويبدو هؤلاء مستعدين لمواجهة الموت دون التخلي عن أرضهم. ويؤكد أنطونيوس في تحليله أنَّ الحلم الصهيوني مصيره الفشل بغض النظر عن الاعتبارات السياسية. وتبرز الخطوة الأولى في طريق الحل في مواجهة تلك الحقيقة بموضوعية،

---

[1] كما ذكرته هاتيس عن دائرة السجل العام (البريطانية)، صورة التقرير رقم: (١٧٣٥٦/٢٥٧/٧٣٣ - ١٩٣٣)، فكرة الدولة ثنائية القومية، ص ١٢٥.

* انطونيوس، جورج (١٨٩٢ - ١٩٤٢)، كاتب سياسي من أصل لبناني، ولد في الإسكندرية، تخرج في جامعة كمبردج في الهندسة، تسلم عدة مناصب حكومية في فلسطين، عمل مستشاراً للوفد الفلسطيني في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٩٣٩، توفي في القدس، من أهم مؤلفاته (يقظة العرب) بالإنكليزية.

[2] حاييم، يهودا، التخلي عن الأوهام، ص ٢٦، ٢٧.

وإدارك مضاعفاتها. ومثل تلك السياسة، إنشاء الدولة اليهودية أو بناء الوطن القومي اليهودي على أساس السيادة الإقليمية، لا يمكن انجازها دون إزاحة العرب بالقوة[1].

حاول أنطونيوس أن يزواج في حل المشكلة بين الحقوق الطبيعية للفلسطينيين وبين حقوق اليهود كمجتمع محلي له حقوقه الثقافية. يقول جورج أنطونيوس: "يمكن أن يكون الحل عادلاً وعملياً. يحفظ الحقوق الطبيعية للعرب في فلسطين ويؤمن طموحاتهم القومية المشروعة؛ ويحقق لليهود وطناً قومياً بالمعنى الروحي والثقافي؛ حيث تزدهر القيم اليهودية وتقوم عبقريتهم بدور حر في البحث عن الإلهام في المكان القديم الذي ارتبطت به[2]".

يمثل رأي انطونيوس مبادرة جريئة خلال الثورة العربية الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩). وهو يشير بوضوح إلى أهمية الوصول إلى حل بعيداً عن العنف، يوفق بين المطالب العادلة لكل جماعة في ذلك الوقت. وتبدو أهمية ذلك الرأي في إشارته إلى المخاطر والدمار الذي تنبأ به كمحصلة لسياسة قيام دولة يهودية في فلسطين. وهو يدفع من خلال تحليله، دون ارتكاب خطأ فادح يقود إلى العنف والقسوة.

قدم كل من أمين الحسيني* ونوري السعيد** اقتراحاً بمسودة خطة موازية لخطة (هايمسون - نيوكمب)*** في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ و٦ شباط ١٩٣٨. ومن المعروف أنَّ خطة (هايمسون - نيوكمب) نجمت عن اتصالات بريطانية عربية يهودية جرت بين القدس ولندن ونيويورك في ٩ تشرين أول ١٩٣٧. وقد تضمنت الخطة تكوين دولة مستقلة في فلسطين يتمتع العرب واليهود فيها بحقوق متساوية كمجتمعين محليين يحكمان حكماً ذاتياً في الشؤون الخاصة بكل منهما. كما تضمنت الخطة ألا تتجاوز نسبة

---

[1] انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ٤١١.

[2] انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ٤١٢.

* الحسيني، محمد أمين (١٨٩٥ - ١٩٧٤)، ولد في القدس، تخرج في الكلية العسكرية في استنبول برتبة ضابط صف، اختير مفتياً عام ١٩٢١، ترأس المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٢٢، ترأس اللجنة العربية العليا لفلسطين (١٩٣٥)، ترأس الهيئة العربية العليا لفلسطين في ١١ حزيران ١٩٤٦، توفي في بيروت عام ١٩٧٤، ودفن فيها.

** السعيد، نوري، ولد في بغداد عام ١٨٨٨، انتسب إلى الكلية الحربية في استنبول وتخرج فيها ١٩١٥، التحق بقوات الثورة العربية عام ١٩١٦، تولى وزارة الدفاع في أول حكومة عراقية برئاسة جعفر العسكري ١٩٢٠، تولى رئاسة الحكومة أول مرة سنة ١٩٣٠، ثم تولاها ثلاث عشرة مرة إلى أن قتل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

*** انظر التعريف بكل من (هايمسون ونيوكمب) وخطتهما في الفصل الرابع من هذا البحث.

المهاجرين اليهود في كل من فلسطين وشرقي الأردن معاً نسبة ٥٠٪ من مجموع عدد السكان، وقد تميزت مسودتا الخطتين اللتين قدمهما كل من الحسيني والسعيد بالتأكيد على سيادة فلسطين كدولة مستقلة، يتمتع فيها كافة المواطنين الفلسطينيين بالحقوق المدنية المتكافئة، ومسؤولية بريطانيا عن حكم فلسطين ومنح السكان، عرباً ويهوداً، مشاركة متزايدة في الإدارة، ومنح السكان حكماً ذاتياً في القضايا التي تهم المجتمعين المحليين وإدارة شؤونهما البلدية. ويبرز الاختلاف الوحيد بين المسودتين في تحديد نسبة عدد السكان اليهود في فلسطين: ففي حين تؤكد مسودة خطة الحسيني على ألا يتجاوز عدد السكان اليهود في حده الأقصى نسبتهم التي كانت قائمة آنذاك. نجد خطة السعيد تحدد السكان اليهود بنسبة ١٠٪، إلى أن يتم اتفاق آخر بين الشعبين. وقد رفضت الوكالة اليهودية الخطة وكل ما نتج عنها من اقتراحات بديلة، وطلبت التوقف عن الاتصال بالعرب فيما يتعلق بخطة (هايمسون - نيوكمب)[١].

أبدى عمر صالح البرغوثي[*] استعداده للعمل وسيطاً بين بعض رجال حزب الاستقلال وبين (عصبة التقارب والتفاهم)[**] على أساس برنامج معتدل. وفي ١٢ حزيران ١٩٤٤، أبلغ كلٌ من (كليفرسكي) و(كوهين) الوكالة اليهودية عن طريق (شرتوك) أنَّ خمسة أو ستة من أعضاء حزب الاستقلال المعروفين، أبدوا استعدادهم لقبول خطة تضمنت مساواة تامة بين القوميتين في المؤسسات التشريعية والإدارية وحجم السكان وحق ملكية الأرض، وأن تكون فلسطين دولة ذات قومية ثنائية، وأن تشكّل اتحاداً فيدرالياً مع الأقطار المجاورة. وتتضمن الخطة أيضاً السماح بالهجرة اليهودية إلى الأقطار المجاورة. وبقي (شرتوك) صامتاً، لم يعط جواباً بالنفي. ووعد بوضع الخطة أمام اللجنة التنفيذية للوكالة

---

[١] انظر الرسالة التي وجهها (هايمسون) إلى (باركنسون) من دائرة الاستعمار في لندن، بتاريخ ٨ آب ١٩٣٨، متضمنة مسودة الخطة الأصلية ومسودتي الحاج أمين ونوري السعيد، كتاب مؤسسة ايسكو، فلسطين؛ دراسة في السياسات اليهودية، العربية والبريطانية، المجلد الثاني، ص ٨٨٢ - ٨٨٤.

[*] البرغوثي، عمر صالح (١٨٩٤ - ١٩٦٥)، ولد في القدس، تخرَّج في معهد الحقوق، عمل محامياً، كان له نشاط في حزب الاستقلال، شغل عدة مناصب وزارية في الأردن، من مؤلفاته: مذكراته: (المراحل) ورواية (وامعتصماه).

[**] انظر الفصل الرابع من هذا البحث للتعريف بعصبة التقارب والتفاهم كاحدى تنظيمات فكرة القومية الثنائية.

اليهودية. ولم تتلق (عصبة التقارب والتفاهم) أي جواب حتى شباط ١٩٤٤؛ حيثُ كان قرار اللجنة التنفيذية ألا تعطي أيّ جواب![1]

طالب فوزي درويش الحسيني* بالتعاون والتفاهم مع اليهود في فلسطين، ١٦ آب ١٩٤٦. وأعلن أنَّ العرب لا يوافقون على سياسة الهيئة العربية العليا. ووقع في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ مع أربعة من أعضاء (منظمة فلسطين الجديدة)** وثيقة مع (عصبة التقارب والتفاهم) تضمنت تأييدها العصبة ودعم نشاطاتها لمساعدتها على النجاح. وحددت العصبة الهدف من التعاون بالتوصل إلى تفاهم بين العرب واليهود يقوم على مساواة سياسية بين القوميتين كوسيلة للوصول إلى استقلال البلاد، والهجرة اليهودية على أساس القدرة الاستيعابية، وإقامة صلات في المستقبل بين فلسطين المشتركة المستقلة والأقطار المجاورة[2].

لا يمكن حصر ما طرح في الاجتماعات من اقتراحات أو أفكار لعدة أسباب أهمُّها: عدم توثيق الاقتراحات وطرحها بشكل رسمي، على الرغم من أن الشخصيات التي قامت بها تحتل مكاناً مرموقاً في الجانبين كليهما. ومعظم ما سبق من معلومات كان مصدرها الدراسات اليهودية والقليل منها استقي من الصحف أو من بعض المذكرات والأوراق الخاصة. فالمعلومات الواردة في هذا البحث هي من طرف واحد هو الطرف اليهودي، وقليل منها أخذ من مصادر حيادية. وفي الفقرات التالية يحلّل البحث المواقف وردود الفعل العربية، الفلسطينية منها خاصة، تجاه اليهود بعد نكبة ١٩٤٨.

٦ – آثار نكبة ١٩٤٨ على اتجاه العرب نحو اليهود:

شكلت النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ بحجمها المخيف ارتداداً نفسياً؛ احال صورة اليهودي إلى كابوس لا يجوز أن تقوم معه أية علاقة. وتهرب الرأي العامل العربي من الخوض في مواجهة كل ما له رائحة الحرب والهزيمة. إذ أصبح الموقف العربي يفترض أن مسافات طويلة تفصل بينه وبين مدينته، بلدته أو قريته. لف الغموض كل الأفكار، ولم يعد باستطاعة العقل العربي أن يتحمل الحديث عن لقاء مع أي شخص في القارة الأخرى (اسرائيل) التي

---

[1] كما ذكرت هاتيس المصدر عن الأرشيف الصهيوني – س ٣٠٩٤/٢٥، فكرة القومية الثنائية في فلسطين خلال عهد الانتداب، ص٢٧٣.

* الحسيني، فوزي، درويش، (١٨٩٦ – ١٩٤٦)، أحد معارضي سياسة الهيئة العربية العليا في فلسطين، كان من دعاة الاتفاق مع اليهود، تزعم (منظمة فلسطين الجديدة) ووقع اتفاقاً مع (عصبة التقارب والتفاهم)، اغتاله مجهولون في تشرين الثاني عام ١٩٤٦.

** انظر الفصل الرابع من هذا البحث للتعريف بمنظمة فلسطين الجديدة.

[2] كما ذكرت هاتيس المصدر عن صحيفة (ميشمار، تاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٦، المرجع السابق، ص ٣٠٣).

أصبحت تبتعد آلاف الأميال. واستمرت حالة الهزيمة الداخلية والشك بالآخرين والتوجس في كل رأي يطرح بأنه مؤشر للتآمر. وأصبح صعباً ونادراً أن يلتقي فلسطيني بفلسطيني آخر من اسرائيل. وصار الانكفاء على الذات طابعاً سائداً على نفسية العرب والفلسطينيين. ولم يتحرك الحسُّ الانساني غير السياسي إلا بعد أن جاءت هزيمة ١٩٦٧ بالحقيقة الواقعة. ووضعت المواطن الفلسطيني أمام الجندي الإسرائيلي.

بذر احتلال إسرائيل بقية الأرض الفلسطينية وأراضيَ - عربية في الجولان وسيناء، في مخيلة العربي سؤالاً عن طبيعة المجتمع الإسرائيلي، ولَّد أسئلةً عديدةً، منها كيف يمكن التوفيق بين مواجهة الاحتلال ومواجهة المنفى؟ ما هي الصيغة المعقولة افتراضياً للتعامل مع المجتمع الاسرائيلي؟ ما هي صورة الدولة القادمة؟.

شكلت تلك الأسئلة موضوعات شطح فيها خيال السياسيين والأدباء والمفكرين الفلسطينيين. وفي مخيلة الكتاب تفاعلت الموضوعات فأنتجت أعمالاً في الأدب والسياسة والإجتماع، فقد أعطت هزيمة ١٩٦٧، الثائر والأديب والباحث والسياسي والمواطن مادة حية، جسدت حقيقة الموقف: أذابت الجليد، وفكت العزلة عن الفكر وعن التعامل مع الطرف الآخر كحقيقة ماثلة. وفي الفقرات التالية تحليل لبعض ما عبر عنه الأدب من موضوعات، ولشعار الدولة العلمانية الديموقراطية، وفكرة التعامل مع اليهود في ظل الهيمنة الإسرائيلية.

٧ - الأدب الفلسطيني واليهود بعد نكبة ١٩٤٨:

ارتفع جدار من العزلة بين الفلسطينيين في اسرائيل والفلسطينيين خارجها، في أعقاب نكبة ١٩٤٨. فالفلسطينيون الذين استقروا تحت سيطرة الحكم الإسرائيلي، شعروا بالغربة في أرضهم ووطنهم. ولم يستطع العرب الفلسطينيون هناك التعبير عن واقعهم إلا عبر الأساليب الأدبية، فانصبت مهمة المثقفين، في تلك الفترة، على البحث عن هويتهم داخل ذلك الخليط من الناس والأنظمة الغريبة التي أحاطت بهم، فنشأت باقة من الشعراء والكتاب محور آمالهم البحث عن هوية، والبحث عن شخصية مجتمعهم المحلي المتمايز والمستقل.. ظهر من الشعراء أسماء مثل محمود درويش، توفيق زيَّاد، سميح القاسم، سالم جبران، حنا أبو حنا، جمال قعوار، وفوزي الأسمر. تناولوا في شعرهم ما تعانيه الجماعة العربية في إسرائيل، بعد أن تحول الفلسطيني، بحكم القانون، إلى مواطن إسرائيلي مع تقييد حريته والتحفظ على تمتعه بكافة

حقوق المواطن الإسرائيلي اليهودي. وعكست قصائد الشعراء الآخرين مشاعر المرارة والتأكيد على خصوصية الهم الفلسطيني.

وقد هيأت حركة الشعر العربي في إسرائيل، في الوقت نفسه لظهور مجموعات سياسية حاولت التعبير عن ذلك الهم مثل (جماعة الأرض) و(أبناء البلد)* في حين عبرت مجموعة أخرى عن همها من خلال العمل في صفوف الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، الذي اعترف للفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير كشعب.

ومن خلال تلك النشاطات، برزت ظاهرة فلسطينية العرب في إسرائيل، وقد عبَّر عن هذه الظاهرة عدد من الكتاب والباحثين مثل: إميل حبيبي في رواياته وقصصه خاصة (المتشائل)، وصبري جريس في بحثه عن (العرب في إسرائيل)، وفوزي الأسمر في بحثه (أن تكون عربياً في إسرائيل). وساهم كتاب عديدون في التعبير عن هذه الظاهرة مثل إميل توما، توفيق عباسي وآخرون.

وقد عبرت مساهمات الأدباء عن أثر النكبة في حياة الفلسطينيين في أماكن توزعهم وتشتتهم. ومع ذلك، فإن بعض الكُتَّاب أبرز أن فكرة العودة والتعايش مع اليهود مستحيلة، لا يمكن رأبها. وتعتبر رواية غسان كنفاني (عائد إلى حيفا) من أهم الأعمال الأدبية التي عبَّرت عن تصور فلسطيني يعيش خارج إسرائيل، ويتحرق إلى العودة إلى مدينته، فلا يجد سبيلاً لتحقيق هدفه سوى الكفاح والمقاومة.

من جهة أخرى عكست كتابات الأدباء وقصائد الشعراء العرب في إسرائيل أحاسيس مجتمعهم المحلي وتمرده على حالة التمييز وانمحاء الهوية تحت القهر الإسرائيلي. وجاء الرد على إمكانية التعايش مع اليهود في إبداعاتهم تعمقاً في استقلال الشخصية العربية، وتميِّزها عن الشخصية اليهودية. وكفل وجود الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة تحديد تميِّز واضح بين الإسرائيلي المحتل والفلسطيني الرازح تحت سلطة الاحتلال. ففي أعمال الشعراء والكتاب من أمثال فدوى طوقان وسحر خليفة، تتجلى هموم الفلسطينيين وآمالهم وتوقهم إلى الخلاص من هيمنة المحتل وتعسفه.

---

* جماعة الأرض وأبناء البلد من المنظمات العربية التي تكونت في إسرائيل نتيجة اجراءات الكبت السياسي التي واجهت العرب في إسرائيل قبل عام ١٩٦٧.

٨ – خلفية شعار الدولة العلمانية الديموقراطية في فلسطين:

وقد تميَّزت الصورة الفلسطينية بشكل أوضح وأوسع بعد احتلال القوات الإسرائيلية الأراضي الغربية عام ١٩٦٧، حيث قامت العلاقة بين الطرفين على حقيقة ماثلة مؤداها وجود إسرائيليين محتلين في مواجهة عرب فلسطينيين يرزحون تحت الاحتلال. وبهذا أدَّى الاحتلال دوره كمؤشر حادٍ على تمييز صارخ بين محتل ومقهور ومغلوب على أمره. وكان على الفلسطينيين أن يبحثوا عن أساليب يعبرون بها عن ثورتهم وتمردهم على احتلال إسرائيل أراضيهم. وكان طبيعياً أن يتخذ الرد في هذه الحالة سلسلة من أعمال المقاومة والتحدي أبرزتها أعمال المنظمات الفدائية داخل الأراضي المحتلة.

أما البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد عبَّر عن العلاقة مع اليهود في فلسطين من خلال شعار الدولة العلمانية الديموقراطية. وقد مثل، هذا الشعار، جواب منظمة التحرير على السؤال عن شكل التعايش الذي قد يقوم في المستقبل بين العرب واليهود في فلسطين. وجاء في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، الذي أقر في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في كانون الثاني ١٩٧٣، أنَّ هدف النضال الفلسطيني هو تكوين مجتمع ديموقراطي في كل فلسطين (أي بحدودها الانتدابية). وحدد البرنامج السياسي هدف ذلك المجتمع الديموقراطي بتوفير حقوق كل المواطنين في العمل والحياة الكريمة، بحيث يتمتعون بالعدل والمساواة والإخاء[1].

وكان اتجاه الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين أكثر تحديداً وتفصيلاً في مضمون شعار الدولة الديموقراطية العلمانية، إذ تبنت اللجنة المركزية للجبهة عام ١٩٧٤، برنامجاً سياسياً حددت فيه مواقفها من مضمون الدولة الديموقراطية العلمانية. وجاء في برنامج الجبهة السياسي أنَّ الكفاح المسلح لا يعني القيام بحركة عنصرية، عدوانية وشوفينية موجهة ضد اليهود؛ إنه نضال وطني ديموقراطي موجه ضد المؤسسات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والفكرية باعتبارها تشكل تنظيمات عدوانية عنصرية. إنه يؤكد عودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه عن طريق تحرير الأراضي المحتلة وتحقيق استقلاله وسيادته الوطنية، وتكوين الدولة

[1] نلسون، جور غين، وثائق فلسطين الدولية لأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٠٤.

العلمانية الديموقراطية، حيث يتمتع كافة الإفراد بحق المواطنة بغض النظر عن معتقداتهم الدينية غير المتأثرة بالاتجاهات التوسعية والميول العدوانية لدى الصهيونيين[1].

وأطلق ياسر عرفات شعار الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين من منبر الأمم المتحدة خلال الكلمة التي ألقاها في دورتها في نيويورك، خريف ١٩٧٤. وكانت تلك أول مناسبة علنية تعلن فيها منظمة التحرير الفلسطينية ذلك الشعار في محفل دولي.

وهذا الشعار يعبِّر عن تطلع مثالي مبدئي، ولم يكن شعاراً واقعياً؛ وقد رفضه أغلبية الإسرائيليين من معظم الأحزاب والمنظمات، لأنه يتعارض مع أساس الدولة اليهودية. ولم يجد شعار الدولة العلمانية الديموقراطية صدى لدى قاعدة واسعة من الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أو في أقطار الشتات. وعلى المستوى العالمي لم يكن الحماس لهذا الشعار قوياً، بل اعتبر شعاراً غير واقعي، لكنه كان موقفاً منطقياً وأخلاقياً من وجهة نظر بعض المثقفين الفلسطينيين. واعتبر في تلك المحافل محاولة نظرية لحل الصراع بوسائل سلمية ديموقراطية.

على أثر ضعف الاستجابة لشعار الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين وعدم واقعيتها، اتجه تفكير بعض المثقفين والسياسيين الفلسطينيين إلى البحث عن صيغة ملائمة للدخول في عملية تسوية مشكلة فلسطين تسوية سياسية وانصبت الأنظار في تلك المرحلة على الاستفادة من مناخ الشرعية الدولية التي عبَّر عنها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وتجلى هذا النمط من التفكير في المناقشات التي دارت بين زعماء (منظمة التحرير الفلسطينية) في الطروحات المتباينة عن قيام الدولة الفلسطينية على أي جزء من الأراضي المحتلة يتم تحريره. وكان البرنامج السياسي للمنظمة (١٩٧٤) محصلة لتلك المناقشات وإطاراً عاماً لها. لكنَّ صدور البرنامج السياسي لم يحجب الخلافات العميقة بين بعض زعماء الحركات المنتمية إلى منظمة التحرير أنفسهم، ولا بين المثقفين الفلسطينيين.

من أهم الدراسات والآراء التي طرحت في تلك المرحلة، الدراسة البارزة التي نشرها الباحث الفلسطيني وليد خالدي في مجلة (الشؤون الخارجية)، بعنوان: "التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه: دولة فلسطينية ذات سيادة" تموز ١٩٧٨. وقد شرح الباحث خالدي الخلفية الكامنة وراء دراسته، فقال:

"إنّ حجر الزاوية في مفهوم السيادة الفلسطينية والسيادة الكاملة، غير الجزئية، نصف السيادة أو شبه السيادة. إنها سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولا يمكن أن تحقق هذه الدولة

---

[1] المرجع السابق، ص ٤٧٥.

سوى منظمة التحرير الفلسطينية. ومثل هذه الدولة من المحتمل أن تؤثر على نفسية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الشتات. وسوف تخفف عنهم العبء السياسي الذي ناؤوا تحته منذ عام ١٩٤٨. وسوف تنهي مسألة كونهم شعباً غير موجود. وسوف تنهي اعتمادهم على رحمة الطرف الآخر وعطفه وتسامحه؛ سواء العربي أم الإسرائيلي أو الدولي. وستكون نقطة جديرة بالتسجيل، إقدام وطني مُرَكّز يمسك بزمام كل الإنجازات. ومن الناحية التاريخية سيكون الشعب اليهودي مؤهلاً أكثر من كل الشعوب لفهم هذا. وستتمتع مثل هذه الدولة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدعم الرأي العام العربي ومعظم الدولة العربية"[١].

أثارت تلك الدراسة ضجة بين الأوساط الراديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرتها تصريحاً علنياً عن رغبة بعض قيادات المنظمة في الدخول في تسوية سياسية تحت ظل التسليم بالأمر الواقع، والتنازل عن مطلب التحرير الكامل للتراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، كما اعتبر نشر الدراسة في مجلة أمريكية مقصوداً للتمهيد نحو مزيد من التنازلات والصفقات السياسية الجانبية. ومن التأويلات التي سيقت خلال تلك الضجة، للدلالة على ما يمكن أن تقود إليه عملية التنازلات، ما تضمنه اتفاق (كامب ديفيد) من إشارات واضحة للتفاوض حول مشكلة فلسطين بين إسرائيل والأردن على موضوعات مثل الحكم الذاتي الإداري، والمرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جاء توقيت نشر الدراسة، تموز ١٩٧٨، متقارباً مع توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) في أيلول ١٩٧٨، تأويلاً آخر على وجود (طبخة سياسية) تعد في الخفاء بين بعض الدوائر الأمريكية وبعض الشخصيات الفلسطينية. وقد أشارت الدراسة بإيجابية إلى قيام اتجاه عملي بين الفلسطينيين يدعو إلى الاعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل، وضرورة الاستفادة من الفرصة المتاحة قبل فوات الأوان. وعلى الرغم من أن الباحث خالدي عبّر عن رأيه الشخصي، إلا أنه أبرز أنَّ السيادة الفلسطينية يمكن أن تمارس على جزء من أرض فلسطين الطبيعية. وعلى أساس قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على ذلك الجزء بعد أن يتم اعتراف وتسوية متبادلان بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يقول: (إن جيلاً مختلفاً من القادة الفلسطينيين العرب، وفي ظروف مختلفة، سيكونون على

---

[١] خالدي، وليد، "التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه؛ دولة فلسطينية ذات سيادة"، الشؤون الخارجية، تموز ١٩٧٨، ص ٧٠١.

استعداد للقبول بالتعايش والاعتراف المتبادل الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي، مع كل ما يحمله هذا القبول من تعقيدات)[1].

أدت سلسلة التطورات السياسية بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) وتنفيذ بنودها بين أعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩، واجتياح إسرائيل لبنان، وأبعاد (منظمة التحرير الفلسطينية) عنه في عام ١٩٨٢، إلى قيام وقائع من أهمها ابتعاد المنظمة عن تشكيل خطر أو تهديد مادي مباشر على إسرائيل من الأرض اللبنانية. وأدى هذا الفراغ بدوره إلى تصاعد الاعتماد على المقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة التي تمثلت فيما بعد بقيام الانتفاضة في خريف ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الغربية. ولم يعد أمام (منظمة التحرير الفلسطينية) من تونس سوى الاعتماد اعتماداً شبه كلي على العمل السياسي، ومحاولة استثمار عمليات المقاومة المتفرقة وتوظيفها سياسياً لصالحها. وكانت قيادة المنظمة تضغط في كل الاتجاهات من أجل الوصول إلى تسوية سياسية مع إسرائيل. وقد سلمت علناً بورقة الاعتراف بدولة إسرائيل في المجلس الوطني الفلسطيني في الدولة الاستثنائية، التي عقدت في مدينة الجزائر في نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٨٨، وذلك مقابل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس العربية.

٩ - الانتقال إلى مرحلة الاعتراف المتبادل:

بعد أن تولى الأدب مهمة التعريف بمن هو الفلسطيني وبشخصيته، وبعد أن قدم بعض المثقفين والسياسيين تصورهم الحلّ المثالي في المستقبل، بدأ البحث عن وسائل اتصال وتبادل آراء بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد اتسمت الاتصالات في البداية بطابع من التحفظ والسرية. ومن ثم، في مرحلة لاحقة، بدأت مخاطبة الطرف الآخر بصوت عال. وثار جدل بين الفلسطينيين عمن هو الطرف الآخر؟ مع من يجب التفاهم، أمع المثقفين السياسيين المعتدلين أم مع دعاة حقوق الإنسان ومنظمات السلم والسلام؟ كما بدأ التساؤل أيضاً عن مغزى اللقاءات هل يتم على مستوى فردي أم رسمي أو في مؤتمرات دولية عبر وسطاء؟

وأخذت الاتصالات مسارات متعددة. ومن خلال تلك المسارات فتح الباب أمام اتصالات غير رسمية عبر أبواب مغلقة. وعندما بلغت الجرأة بالفلسطينيين إلى الاتصال العلني ببعض الشخصيات الإسرائيلية، انتقل الحظر على الاتصالات إلى الجانب الإسرائيلي. وشددت الرقابة على التحقيق مع الشخصيات الإسرائيلية التي تجري اجتماعات ولقاءات مع الفلسطينيين. واعتبر كل إسرائيلي يلتقي بفلسطيني، ولو كان كاتباً أو داعية في مؤتمر سلام،

---

[1] المرجع السابق "التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه؛ دولة فلسطينية ذات سيادة" ص ٧٠٢.

على أنه يلتقي مع إرهابي*. وتحولت الكرة من المرمى الفلسطيني إلى المرمى الإسرائيلي. وتوفرت أمام المثقفين الفلسطينيين مادة قيمة للتعامل والكتابة. وعندما اتسع نطاق الاتصالات تمادت منظمة التحرير في إجرائها، فأخذت تعلن عن أي اتصال أو حوار مع الشخصيات الإسرائيلية، وصارت منظمة التحرير ترى من مصلحتها إثارة الاهتمام بكل لقاء أو اجتماع يتم مع سياسي أو شخصية إسرائيلية.

شكلت ورقة الاعتراف المتبادل نقطة إستراتيجية في أسلوب عمل منظمة التحرير الفلسطينية بعد مؤتمر فاس عام ١٩٨٨. وقد عملت قيادة المنظمة على الوصول إلى ذلك الهدف بطرح شعارات سياسية، مثل الإعلان عن تشكيل دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، عاصمتها القدس. وفي المقابل تلهفت المنظمة على إجراء اتصالات سرية على المستوى الثنائي مع الحكومة الإسرائيلية، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بشعارات المنظمة وأهدافها السياسية وأعطت التحرير على المستوى العلني أقصى ما تملكه من مرونة سياسية. فأعلنت في دورة مجلسها الوطني المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٩، اعترافها بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس، فلم تؤد هذه المرونة العلنية إلا إلى الاعتراف بالمنظمة جزءاً من الوفد الأردني في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وفي سلسلة المفاوضات التي جرت، بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير، في واشنطن عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على هدفها الإستراتيجي باعتراف إسرائيل بها خلال سلسلة من الاجتماعات السرية عقدت على مستوى ثنائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، في (أوسلو) بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. وقد عبر اتفاق المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، عن ذلك الاعتراف المتبادل. وشكل اتفاق المبادئ أسلوباً جديداً في معالجة قضية فلسطين بإخضاع كل مفاصلها للتفاوض خلال مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات. وتقسم المرحلة الانتقالية إلى أجزاء فرعية أخرى خاضعة للاختبار والمراجعة.

---

* ثارت ضجة في (الكنيست) الإسرائيلي في الصحافة الأوروبية عندما أعلن أحد الصحفيين السويسريين أن لقاءً غير رسمي تمَّ أثناء تناول طعام العشاء بين (نافتالي بيدر) السكرتير السياسي لحزب المابام وعضو الكنيست، وبين كاتب هذا البحث، على هامش مؤتمر سلام دولي عقد في براغ أواخر عام ١٩٧٤. وقد طالبت المعارضة الإسرائيلية (الليكود) آنذاك بطرد النائب المذكور من عضوية (الكنيست) بدعوى اجتماعه مع ارهابي!.

يلف تلك المراحل جميعها ما سمي بالحكم الذاتي المحدود، بدءاً من التفاوض على عملية ما يعرف بـ (غزة أريحا أولاً) إلى التفاوض على باقي الضفة الغربية، إلى بقية المفاصل الهامة مثل موضوع القدس، عودة اللاجئين، المياه، الأمن الإقليمي، المستوطنات اليهودية والشكل النهائي للحكم أو الإدارة في تلك المناطق. إن ما أنجزته منظمة التحرير من أجل الوصول إلى اعتراف من حكومة إسرائيل، اعترافاً بها كممثلة للفلسطينيين هو الدخول في نفق طويل، مدة السير فيه خمس سنوات. والانتقال بين مسافة وأخرى فيه مرهون بالنجاح في الاختبار في كل مرحلة جزئية. ومع ذلك فإن فكرة النفق أمر واقعي قائم على الأرض، لا فكرة معلقة في الهواء. فالدخول في النفق يجسد حقيقة معالجة قضية الشعب الفلسطيني معالجة مباشرة من نقطة محددة. ولا يمكن إنكار النتائج المترتبة على مثل ذلك الواقع والتغير المتوقع حدوثه في المرحلة الانتقالية.

لاشك في أن اتفاق المبادئ الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية يترك أثره على الأرض. ومثل هذا الأسلوب في معالجة قضية فلسطين لابدَّ أن يترك انعكاساً على علاقة العرب باليهود سواء داخل فلسطين أو خارجها. وما يهم علاقة الفلسطينيين بالإسرائيليين يكمن في توفر العوامل المؤدية إلى كيان فلسطيني مستقل يطمح الفلسطينيون إلى بنائه، في حين أنَّ الوصول إلى مثل ذلك الكيان صعبٌ بالاعتماد على العوامل السياسية وحدها. في حين يترك لبقية العوامل، من اقتصادية واجتماعية وثقافية، أمر إحداث تغير بطيء في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية. وقد يؤدي مثل ذلك التغير إلى صيغة توافق بين مطالب الفلسطينيين السياسية، وبين مطالبهم المعيشية الملحة. ومن أبرز المؤشرات الدخول في عملية الانتخابات وبروز هيئة تمثيلية تحمل صفة شرعية ما من بين السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلا أنّه من الصعب جداً على مثل تلك الهيئة أن تمثل الفلسطينيين جميعاً أو أن تحمل مفهوم السيادة.

أدى إصرار المنظمة للحصول على ورقة الاعتراف من إسرائيل إلى طرح كل الأوراق وإمكانيات الضغط المتاحة لها. وأصبح عليها أن تبدأ من جديد بإيجاد إمكانيات ضغط لتعوض ما فقدته. وسيكون عليها البحث عن تلك الإمكانيات داخل الأرض المحتلة، من خلال العلاقات غير المتوازنة الناجمة عن الاتفاق. ويشكل هذا الاحتلال مقتلاً يصعب على منظمة التحرير تجاوزه، إذا لم تتوصل إلى وضع يُحسِّنُ من فاعليتها ويبعدها عن الذوبان والانحلال. ويبقى الخطر قائماً يهدد الانتقال الفعلي نحو تشكيل الكيان المستقل أو السيادة على جزء من أرض فلسطين.

إن نقطة السيادة، في حد ذاتها، ليست سوى تعبير رمزي عن تلهف جميع الفلسطينيين للتعبير عن طموحهم وهويتهم السياسية. ولا يمكن أن يكون ذلك الطموح لدى جزء من الشعب الفلسطيني بديلاً عن طموح التجمعات الفلسطينية الأخرى المنتشرة في مناطق الشتات. ويطرح المنظور الإقليمي لواقع فلسطين والأقطار المجاورة لها صيغاً متعددة لمعالجة الكيانات الصغيرة، وصعوبة اعتمادها على المعونات والقروض من أجل البقاء. من تلك الصيغ تشكيل تجمعات إقليمية، أو اتحادات فيدرالية أو كونفيديرالية، تضمن الطموحات السياسية والمصالح الاقتصادية لكل كيان أو مجتمع. ومن الطبيعي أن الوصول إلى القناعة بضرورة التفاهم أو الاتفاق يتطلب كثيراً من التضحيات والتغيرات. ويعتبر تغير الاتجاهات النفسية والثقافية المتنافرة ممهدة للوصول إلى حالة يتقبل فيها الرأي العام من الطرفين فكرة تَعايش قوميتين جنباً إلى جنب.

١٠ - خاتمة:

يرتبط اتجاه العرب نحو اليهود في فلسطين بظاهرتين متناقضتين. تتعلق الظاهرة الأولى بقيام شكل من علاقات حسنة، تغلب عليها صفات التسامح والاعتراف بمكانة الأقلية اليهودية في المجتمع العربي الفلسطيني، كوضع أي أقلية أو طائفة أو جماعة؛ لكل جماعة أو طائفة حقوقها وقيمها وحرية ممارسة شعائرها وتقاليدها. وتتعلق الظاهرة الثانية بالتغيرات الناجمة عن هجرة موجات من اليهود من أقطار العالم المختلفة إلى فلسطين، وأثر ذلك على الوضع الاجتماعي للسكان العرب، ولاسيما على الريفيين منهم. ونتج عن تلك التغيرات الاجتماعية آثار سياسيّة وديموغرافية هزت مكانة المواطنين العرب واستقرارهم. وكان معنى ذلك إحلال المهاجرين من عمال اليهود وفقرائهم محلهم. هذا الوضع أثار المخاوف والاحباطات لدى العرب من الذين وجدوا أنفسهم بلا أرض أو وسيلة للعيش منها، بعد أن حرموا من فرص العمل في مناطقهم؛ وتحولت إلى مستعمرات زراعية أقيمت عليها المستوطنات والقرى، فدفعت تلك الأوضاع بموجات من العمال وصغار الفلاحين إلى البحث عن فرص للعمل في قطاع الخدمات في المدن، والانتقال مع أسرهم إلى المدن الكبيرة.

وكان طبيعياً أن تتفاقم أوضاع السكان والعمال الفقراء في المدن والقرى، وأن تؤدي الاحباطات وردود الأفعال إلى اندفاعات عنف وصدامات دموية. ظهرت بوضوح في العقدين الثاني والثالث، بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكان أهمها صدامات يافا، انتفاضة البراق والثورة الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وبعد قيام إسرائيل كانت انتفاضة ١٩٨٧ في

الضفة الغربية وقطاع غزة، من أبرزها. اتسمت تلك الانتفاضات بعدد من الميزات على رأسها أنها فاجأت القيادة السياسية الفلسطينية بقيامها في معظم الأحيان. ولم يكن في استطاعة السياسيين التحكم بزمامها وتحديد بدايتها ومسارها. وتلك الانفجارات التلقائية تؤكد حقيقة وجود فجوة بين القاعدة والقمة في العمل الفلسطيني، واتخاذ القيادة السياسية قراراتها دون الرجوع إلى العملية الديموقراطية، بذريعة الظروف الاستثنائية التي تمر بها قضية فلسطين؛ سواء في عهد الانتداب البريطاني، أو في أقطار الشتات، أو تحت الحكم الإسرائيلي.

مرت القيادات الفلسطينية المتعاقبة بمراحل ضعف بنيوي انعكس على استراتيجيتها ومواقفها السياسية، فلم تستطع مواكبة حركة المجتمع الفلسطيني وتطلعاته، واكتفت بالتحريض على المواقف المبدئية. وقد كان بمقدورها الاستفادة من مناخ الانتفاضات الشعبية في التفاوض مع القيادات اليهودية، خاصة خلال عهد الانتداب، عندما كان الثقل في فلسطين لصالح العرب، يضاف إلى ذلك أنَّ معظم الزعماء العرب لم يحددوا بوضوح اتجاه اليهود كمجتمع محلي أو اتجاه سلطة الانتداب باعتبارها الضامنة لسياسة الوطن القومي معنوياً ومادياً. وكان من أخطر ما وقعت فيه بعض الزعامات تركيزها على بناء سلطتها بين الجماهير والقاعدة الشعبية وإسكات الأصوات المعارضة. وقد عملت معظم تلك الزعامات على تركيز سلطتها بين صفوف الشعب وتحريضه على التمسك بالشعارات واستقطاب مؤيدين للزعامات.

أما مسألة تعامل القيادة السياسية مع المؤسسات اليهودية، فكان يشوبها طابع من السرية والتحريم، باعتبارها مناطق محظورة لا يستحسن الحديث عنها. وعلى الرغم من أن بعض المثقفين ورجال الفكر من العرب قد تجرّأ فطرح بعض الاقتراحات والآراء، إلا أن القيادة تجنبت ذكر أي اتصال وتكذيب أي تسرب عن اقتراح أو رأي، كما حدث عندما كذبت صحيفة (فلسطين) عن مسودة خطة قدمها الحاج أمين الحسيني مقابل خطة (هايمسون – نيوكمب)* ومع أن مصلحة الزعامات الفلسطينية كانت تقتضي مرونةً في الجهود السياسية مع بعض الهيئات اليهودية، وخاصة أن الجانب اليهودي كان في موقف الأضعف. وكان أقصى هم الزعامة، كسب رضى الجانب البريطاني، باعتباره يمثل الوسيط والحاكم. ويبدو أنَّ قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد بالغت في الاستفادة من تجربة الزعامة الفلسطينية في عهد الانتداب، فأعطت نفسها الحق في تقديم كافة الأوراق، مقابل حصولها على ورقة الإعتراف

* انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

المشروط بها من الحكومة الإسرائيلية. ولاشك أنَّ أسئلة معقدة تتطلب الإجابة عنها وعن مستقبل الاتفاق الذي حصلت عليه منظمة التحرير نتيجة الاعتراف بها.

لا يزال موضوع التعامل الواقعي مع اليهود في إسرائيل مطروحاً في المستويات الأكاديمية وبعض الأطر السياسية الخاصة، على الرغم من البداية المترددة لتطبيق اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل على الأرض، إذ لم ينتقل التفاهم المتبادل إلى المستويات الشعبية والعامة بين الجانبين العربي واليهودي. ولا تزال المسافة طويلة للوصول إلى حالة من التوافق والتفاهم. وهناك عقبات كثيرة تقف أمام الفلسطينيين والإسرائيليين منها التصورات الايدولوجية المطروحة التي يطرحها الطرفان، ومنها المصاعب السياسية وارتباطات كل طرف بمجموعة من العلاقات المتعارضة. وليس من السهل حل تلك المواقف في المدى القريب. ولاشك أنَّ أمام الجانبين مراحل متعددة، من الضروري قطعها، من أجل أن تتم القناعة بينهما على أنهما يمكن أن يتفاهما. ولا يمكن لمستويات التفاهم المتباينة أن تساهم في خلق ظروف مشجعة لتقريب المسافة الفاصلة بينهما. وعندما تتقلص تلك المسافة يمكن القول أنه لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر. فالإسرائيليون لا يمكن لهم أن يستمروا دون التفاهم مع الفلسطينيين، كما أن الفلسطينيين لا يمكنهم تحقيق أهدافهم في وطنهم فلسطين ما لم يتم ذلك بالتفاهم مع الإسرائيليين.

لكي يصبح التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين طبيعياً، لابد من القناعة أنَّ المعادلة في حاجة إلى طرفين لتصبح صحيحة. إن التعايش بين الجماعتين القوميتين هو قدرهما. ويمكن القول أنَّ اقتناص الفرص المناسبة أو انتظارها لن يخفف آلام المعذبين وعذابهم. فالمهم أن يقوم توازٍ وعدل ومساواة بين الأطراف. ويبقى كلام عوني عبد الهادي يحمل قيمته ودلالته، على الرغم من اختلاف الظروف. فقد قال عبد الهادي في شهادته أمام لجنة (بيل) الملكية عام ١٩٣٧ : (لا تصدقوا أننا يمكن أن نعطي جزءاً من فلسطين باختيارنا، ولكن إذا طلب منا تعهدات تحفظ مصالح جميع السكان؛ فتكون لهم جميع الحقوق بالتساوي مع العرب، فنحن على استعداد)[١].

ومن المجدي التأكيد على أنَّ الوصول إلى حالة من التفاهم والاعتراف الواقعي بين مصالح الجماعتين العربية واليهودية في فلسطين يتحقق من خلال التفاهم الذي يمكن أن يصلا إليه على المدى البعيد. وسيكون أمام الطرفين عند ذلك المدى للتفكير بعمق في

---

[١] زعيتر، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية، يوميات أكرم زعيتر (١٩٣٥ - ١٩٣٩)، ص ٢٦٢ - ٢٦٧.

شكل من أشكال التعايش. هناك احتمالات متعددة قد يكون أحدها الاعتراف بكيانين مستقلين وترك المجال أمام كل جماعة كي تمارس حقها في تقرير مصيرها، ومن ثم تحافظ كل جماعة على كيانها وهويتها. ولا يتعارض هذا التفكير مع الاستفادة من تجارب المجتمعات المتعددة الأجناس والطوائف. ومن بين تلك التجارب أنماط متعددة من التوافق بما يحقق أهداف المجتمع الديمقراطي. ومن بين تلك الصيغ دولة تعيش فيها القوميتان: العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية على كامل مساحة التراب الفلسطيني. هذه الإمكانية هي الموضوع الذي يُكرَّس له هذا البحث بدءاً من الخلفية التاريخية لفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين وحتى الوقت الحاضر.

الفصل الثاني
الصهيونية الثقافية وفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين

١ - مدخل عام:

يمكن تتبع اهتمام مفكري تيار الصهيونية الثقافية بفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين من خلال تطور الفكر الصهيوني في القرن التاسع عشر؛ حيث انصب هدف معظم المفكرين الصهيونيين على إبراز استمرارية التاريخ اليهودي وإسقاط تعاليم حركة التنوير (الهسكالا). ومن المعروف أنَّ حركة التنوير كانت تدعو إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يقيمون فيها. اعتقد أولئك المفكرون أنَّ عملية التحرر التي جاءت كثمرة للثورة الفرنسية قد أدت إلى بروز فروق أيدلوجية حول مكانة اليهود في المجتمعات الأوروبية[1]. وطرح بعض المفكرين اليهود تصورات واضحة لمعالجة المكانة اليهودية في أوروبا على أساس سياسي. وقد قفز أولئك المفكرون على الإصلاحات القانونية الصادرة عام ١٧٩١ في فرنسا، التي اعترفت لليهود بحقوقهم كمواطنين. وقام عدد من المفكرين بالبحث عن مقومات لأيدلوجية يهودية قومية خارج فكرة (المسيحانية) والاجتهادات التلمودية. وقد شهد القرن التاسع عشر في مجال الكتابات اليهودية، قبل قيام الحركة الصهيونية المنظمة، عدة اتجاهات فكرية دارت حول خدمة الفكرة الصهيونية. وعبرت عن عدة تيارات فكرية تركزت حول مسألة الهجرة والاستيطان وقيام المؤسسة الصهيونية في فلسطين. وتبدت تلك التيارات في ثلاثة هي:

أ - التيار السياسي والعملي.

ب - التيار الاشتراكي.

جـ - التيار الثقافي.

في أعقاب قيام الحركة الصهيونية المنظمة عام ١٨٩٧، اتسم التيار الثقافي الصهيوني بالضعف تجاه التيارين الآخرين: السياسي والاشتراكي. هذا على الرغم من أن التيار الثقافي قد

[1] هلبيرن، بين، فكرة الدولة اليهودية، ص ٤.

مثله نخبة من أبرز المفكرين الصهيونيين. وقد تحلقت حول أولئك المفكرين مجموعات من أكثر المثقفين الصهيونيين دراية ودراسة أكاديمية. ومن الملاحظات الجديرة بالتحليل، أنّ بعضاً من رواد التيار الثقافي ابتعدوا عن القيام بجهود تنظيمية وحزبية، عكسَ ما فعل رواد التيارين السياسي والاشتراكي في الصهيونية. وإذا استثنينا المفكر الصهيوني (ديفيد غوردون) الذي كان لأفكاره تأثير في تنظيم العامل الفني (هابوعيل هاتسعير)، لا نكاد نجد أي رائد من أتباع الصهيونية الثقافية مشاركاً في تأسيس أو تنظيم أي حزب سياسي من أحزاب (اليشوف)، أي المجتمع اليهودي قبل عام ١٩٤٨، أو أحزاب الصهيونية العالمية. ولكنَّ هذا التحليل يجب ألا يقودنا إلى استنتاج أنَّ أولئك القادة لم يكن لهم تأثير في الحياة السياسية الصهيونية؛ بل على العكس، كان لكثير منهم تأثير واضح على السياسة الصهيونية. فقد كان (لمارتن بوبر) و(يهودا ماكنس) تأثيرهما في الجمعيات التي رفعت شعار فكرة ثنائية القومية في فلسطين. ويمكن القول على وجه الإجمال أنَّ الاتجاه الغالب على رواد الصهيونية الثقافية كان الاتجاه الليبرالي. وفي الفقرات التالية نتناول أهم رموز التيار الثقافي، خاصة أولئك المفكرين الذين رفعوا شعار القومية الثنائية في فلسطين. ونظراً لأهمية اللغة العبرية وأثرها على رسوخ الشعور القومي عند اليهود؛ سيتعرّض البحث للحديث عن (بن يهودا) على الرغم من أنه ليس من دعاة فكرة ثنائية القومية.

٢ - اللغة والقومية عند (بن يهوذا):

أثّر (أليعازر بن يهوذا، ١٨٥٨ - ١٩٢٣) في الحياة الثقافية والسياسية للتجمع اليهودي في فلسطين (أليشوف). وكان له الفضل الأكبر في نشر اللغة العبرية على نطاق واسع واستعمالها في الحياة اليومية بين اليهود. ومن المعروف عن (بن يهوذا) محاربته استعمال لغات أخرى ولاسيما اللغة (اليديشية). كان موقف (بن يهوذا) معارضاً لموقف رجال الدين اليهودي، من ناحية إصراره على تخطي استعمال اللغة العبرية خارج دور العبادة والطقوس الدينية إلى الحياة اليومية؛ ومن ناحية أخرى عارض أتباع حركة التنوير (الهسكالا) لدعوتهم إلى استعمال اللغة العبرية في الكتابات الأدبية دون استخدامها في الحياة العامة. ولهذا السبب وضع (بن يهوذا) عدة مجلدات عن اللغة العبرية لتكون في متناول الاستخدامات الحديثة وتلبية الحاجة لاستخدامها في مجالي العلوم والفنون. وفي نفس الوقت يعتقد (بن يهوذا) أن خلاص

اليهود لا يتم إلا بالعودة إلى أرض الآباء والتكلم باللغة العبرية وحدها[1]. ودعا (بن يهوذا) في رسالة وجهها إلى المفكر (سمولنسكين) إلى استعمار فلسطين لاعتقاده بوجود علاقة بين التكلم باللغة العبرية بين اليهود فوق أرض معينة، حيث أنَّ إحياء اللغة العبرية لا يتمُّ إلا بالعودة إلى أرض الآباء[2]. وتطبيقاً لذلك نفذ (بن يهوذا) هجرته إلى فلسطين مع أسرته عام ١٨٨١. وسكن مدينة القدس حيث حقق مقولته أنَّ اللغة العبرية هي الرابطة الجامعة بين اليهود في العالم. وفي رسالته إلى (سمولنسكين)، التي نشرت في مجلة (هاشهار) أي الفجر، التي كان (سمولنسكين) يصدرها في مدينة (فيينا) باللغة العبرية، طرح التساؤل عن كيفية قراءة اليهودي أثراً أدبياً مكتوباً باللغة العبرية، إذا لم يكن يعيش في مجتمع يهودي بين أغلبية تتكلم تلك اللغة[3]. وفي المحصلة ربط (بن يهوذا) من خلال الممارسة بين اللغة العبرية وأرض إسرائيل؛ الأمر الذي يعتبر إسهاماً في الفكرة القومية اليهودية من وجهة النظر الصهيونية.

٣ – العمل والعودة عند (غوردون):

كان تأثير (آرون ديفيد غوردون، ١٨٥٦ – ١٩٢٢) واضحاً في التكوين الأيدلوجي لحركة العمل في الكيبوتزات (المستوطنات الجماعية) الأولى، بالإضافة إلى تأثيره في نشوء بعض التنظيمات السياسية والحزبية. ويعود السبب في ذلك الدور البارز إلى موقفه الثابت نحو العمل الجسدي وعلاقته بالطبيعة؛ فالعمل في نظر (غوردون) ضرورة نفسية وروحية وشرط من شروط نمو الشخصية وتحقيقها. وتعتبر العودة إلى ممارسة الحياة الزراعية، عند (غوردون) دعوة مفتوحة إلى اليهود لاكتساب شخصية زراعية سوية، والتخلي عن أدوارهم السابقة كوسطاء[4]. إنَّ الأهمية التي تعطى لتعاليم (غوردون) تضفي عليه صفات شخصية صوفية ثقافية، حيث ظهرت بارزة في كتابات عدد من المفكرين الصهيونيين؛ إذ حمل بممارسته العملية قيماً شخصية دعت إلى تغيير يبدأ بالقضاء على المنفى في نفس كل يهودي، وبذلك كانت تعاليم (غوردون) تحمل دعوة إلى إعادة بناء اليهود الثقافي وعودتهم إلى الطبيعة؛ وتستمد

---

[1] هرتزبرغ، آرثر، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية، ص ٥٩، ٦٠.

[2] المرجع السابق، ص ٦١.

[3] أفنيري، شلومو، بناء الصهيونية الحديثة، ص ٨٤.

[4] الفكرة الصهيونية، ص ٢٥٣، ٢٥٤.

العودةُ أهميتها من القيم التي يحملها كل مهاجر يهودي إلى فلسطين. لم تعن الهجرة بالنسبة لـه ترك الشتات، بل رفـض الانحـلال في المجتمـع الأوروبـي، وقـد شـارك كثيراً مـن معاصريـه في الاحتجاج ضد الثقافة الأوروبية البورجوازية، ولكن احتجاجه أخذ صورة عملية تخطت المنهج الأدبي إلى تطبيق فكرة العمل في الطبيعة تطبيقاً عملياً. وهذا ما عبر عنه مثقفـو القـرن المـاضي من أتباع الرومنطيقية الحديثة[1]. يأخذ المنفى في فكر (غوردون) معنى نفسياً أكثر منه جغرافيـاً، فالوجود في فلسطين ممكن، كما هـو الحـال في أي مكـان آخـر بالإضافـة إلى أن المنفـى يعـني الاعتماد على الآخرين، أما عند (غوردون) فالصيهونية ليست ثورة سياسية فحسب، بل ثـورة نفسية، احتماعية واقتصادية في الوقت ذاته؛ إذ تصبـح الثـورة السياسـية بـدون تلـك الجوانـب مجوفة لا معنى لها[2]. وفي رأيه أن المطلـوب مـن الصهيونيـة أن تجلـب معهـا إلى فلسـطين ثقافـة عالية، تتضمن إقامة معتقدات وآراء في الحيـاة وفنهـا وشـاعريتها وأخلاقياتهـا ودينهـا، وليـس إحضار ثقافة أكاديمية. ولا يمكن إنجاز كل تلك الأمور من سقف البناء الفوقي دون تكامل في الحياة الاحتماعية الشعبية وقيام اليهود بالعمل بأنفسهم[3]. يقول (غوردون): "ما نبحث عنـه في فلسطين، هو إعادة خلق شعب يهودي، لا مُجرَّد مستعمرة ليهود الدياسبورا، المنفى اليهودي، أو استمرار شتات الحياة اليهودية على شكِل جديـد؛ إن هدفنـا هـو تحويـل فلسـطين اليهوديـة لتكون البلد الآمن لكل يهود العالم، للمجتمعات اليهودية في الشتات كمسـتعمرات تابعـة لهـا وليس العكس[4]. وقد كان دافع (غوردون) في تركيزه الأنظار على فلسـطين مبنيـاً علـى فهمـه الفكرة الصهيونية فهماً خاصاً به، مما أثر في الثلاثينات على استلام حزب العمل قيادة التجمـع اليهودي في فلسطين.

٤ – (أحدهاعام)، دولة اليهود والدولة اليهودية:

يقف (أحدهاعام، آشر جزنبرغ، ١٨٥٦ – ١٩٢٧) في الصف المقـابل لــ (هرتـزل ونورداو). فقد تناول موضوع الدولة اليهودية من وجهة نظر ثقافية؛ ربط فيها بين إنشـاء المركز الثقافي والروحي وبين تأسيس الكيان السياسي للدولة. مـن هـذه الزاويـة، كـانت نظرته للدولة اليهودية في فلسطين تختلف، إلى حد كبير، عن نظرة الصهيونيين السياسـيين

---

[1] المرجع السابق

[2] أفنيري، شلومو، ص ٥٣.

[3] المرجع السابق، ص ١٥٣.

[4] الفكرة الصهيونية، النص الإنكليزي، ص ٣٨٢

والعمليين، الذين اهتموا أولاً بالاتصالات السياسية والحصول على الوثائق الدولية. لذا لم يكن غريباً حضور (أحدهاعام) المؤتمر الصهيوني الأول فقط، وخروجه منه ليحدد موقفه من الصهيونية السياسية في مقالته الصادرة عام ١٨٩٧، بعنوان (الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية). يطرح (أحدهاعام) في هذا المقال تصوراً لفكرة الدولـة، يميز فيه بين موقف يهود أوروبا الغربية وموقف يهود أوروبـا الشـرقية؛ إذ تنصب فكـرة الدولـة عنـد يهـود أوروبا الغربية على نظرتهم إليها كدولة يهود (Juden Stadt)، وليس كدولـة يهودية (Judisher Stadt) كما ابتغاها اليهود الشرقيون، فالمشكلة اليهودية عند يهـود الغـرب هي مشكلة أفراد ساميين ثقافتهم أوروبية، والدولة عندهـم مجتمـع منظـم كبقيـة الـدول، يشفيهم من الشعور بالضعة. أما الدولة عند يهود أوروبا الشرقية في تصـور (أحدهاعـام) فهي دولة يهودية لأن المشكلة اليهودية في أوربا الشرقية، هي مشكلة اليهود كأمة، ليس لها ثقافة متصلة بحضارة الشرق القديم[1]. ولذا فإن هدف الصهيونيـة في رأي (أحدهاعـام) هو البحث عن أرض وكيان تنمو عليه وليست في حاجة إلى دولة مستقلة. إن المطلـوب في تصوره دولة يهودية لتكون ملجأ أميناً لليهوديـة معتمـدة علـى الثقافـة القوميـة[2]. وفي مقالته بعنوان: (الجسد والروح)، الـتي كتبهـا عـام ١٩٠٤، ربـط (أحدهاعـام) بـين بنـاء الكيان السياسي للدولة اليهودية وبين مثلها العليـا، فقـال: (إن مـن يقـرأ أسـفار الأنبيـاء ويعرف ابتهاجهم بانتصارات الدولة يرَ مدى اهتمـامهم بالحيـاة السياسـية واعتقـادهم أنَّ الاستقلال ضروري للأمة حتى تصل إلى المثل العليا التي ينادون بها[3]. والتجربة اليهوديـة، كما استنتج (أحدهاعام)، أثبتت أن الفريسيين (وهم حزب ديـني سياسـي كـان موجـوداً أيام المسيح)، قد أفلحوا في إنشاء كيان قومي دون أن يقوموا على أرض صلبة. وفي هـذا الكيان بالذات، أثمرت الروح العبرية القومية وعاشت ألفي سنة[4]. ويستند (أحدهاعام) في هذا الاستنتاج إلى نقطة مركزية في فكرة عن القومية واليهودية تقول أنَّ الديـن والقوميـة متداخلان لا يمكن فصلهما[5].

---

[1] أحدهاعام، الدولة اليهودية أو المشكلة اليهودية، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية ص ١٥٨

[2] أحدهاعام،، الدولة اليهودية أو المشكلة اليهودية، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية ص ١٦٠.

[3] أحدهاعام، الجسد والروح، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية، ص ١٤٩ و١٥٠.

[4] أفنيري، شلومو، ص ١٢٠، انظر أيضـاً، أحدهاعـام، الجسـد والـروح، الفكـرة الصهيونيـة، الترجمـة العربية، ص ١٥١.

[5] أحدهاعام، القومية والدين، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية، ص ١٥٤.

وفي رسالة وجهها (أحدهاعام) إلى (يهودا ليون ماكنس) عام ١٩١٠ تابع قوله: "الدين نابع من الروح القومية ولا يمكن أن يكون الإنسان يهودياً بالمعنى الديني للكلمة دون أن يؤمن بالقومية اليهودية، في حين يمكنه أن يكون يهودياً بالمعنى القومي دون أن يكون مؤمناً بجميع ما يتطلبه الدين". يعتبر مفهوم الروح القومية من المصطلحات التي تأثر بها (أحدهاعام) من المدرسة الهيغلية، التي تقول أنَّ الدولة ليست غاية في ذاتها، ولكنها الأساس الضروري فقط للتعبير الروحي عن أمة (Volks Geist)[1]. احتلت فلسطين في كتابات (أحدهاعام) موقعاً متميزاً تحدث عنه بكثير من الحذر والدقة. وكان موقفه من فلسطين كمركز ثقافي نابعاً من تصوره موقفَ يهود الشتات؛ إذ قال: "إن وجود مركز ثابت للحياة اليهودية في الأرض التاريخية هو قوة تجذب اليهود المتفرقين في الشتات". ونظرة (أحدهاعام) إلى يهود الشتات تقر بوجوب أخذ الشتات بكل ما فيه من كراهية وشر؛ وأن على اليهود أن يحيوا حياة الشتات لكي تبقى هذه الحياة مصدراً روحياً للنزوح يوماً ما. وبذلك يكون الشتات سلبياً ذاتياً وإيجابياً موضوعياً[2]. كان تقييم (أحدهاعام) ونقده مشكلات الصهيونية في فلسطين جلياً في مقالته (الحقيقة من فلسطين) التي كتبها عام ١٨٩١، بعد زيارته فلسطين بتكليف من جمعية أحباء صهيون. ومن أبرز ما يميز هذه المقالة إدراكه الحاجة إلى مواجهة الوجود العربي في فلسطين، إذ يقول أشياء غير سارة، بالنسبة لليهود إلى درجة كبيرة، عن اتجاهات بعض المستوطنين الأوائل نحو السكان العرب. وحول موضوع الوجود العربي في فلسطين يدافع الكاتب الإسرائيلي (شلومو افنيري) عن تحسس الصهيونية ومعرفتها بشكل عام، بالوجود العربي في فلسطين من خلال تأكيده على أن الكتاب الصهيونيين مثل (موزيس هس) و(هرتزل) قد تنبهوا إلى تلك الحقيقة، واعتبر أنَّ (أحدهاعام) قد قطع شوطاً أبعد في هذا المجال لأنه لم يكن على علم بوجود كتلة سكانية عربية في أرض فلسطين؛ ولكنه ناقش إمكانية قيام حركة قومية عربية فلسطينية بكلِّ وضوح. وفي رأيه أنَّ إدراك (أحدهاعام) تلك المشكلة نابع من أن الصهيونية ستواجهها في المستقبل[3]. يقول (أحدهاعام): "إننا نميل إلى الاعتقاد بشكل واسع أنَّ فلسطين في هذه الأيام خالية من السكان، مقفرة وأرضها برية غير مستثمرة. ويستطيع أي إنسان أن يأتي إليها ويشتري ما يشتهي من أرضها. والحقيقة ليست كذلك؛ إذ

---

[1] أفنيري، شلومو، ص ١٢١.

[2] أحدهاعام، الموقف السلبي من الشتات، الفكرة الصهيونية، الترجمة العربية، ص ١٦٤ و١٦٩.

[3] أفنيري، شلومو، ص ١٢١ و١٢٢.

من الصعب أن تجد أي مكـان في الأرض العربيـة باقيـة فارغـة. والأجـزاء الوحيـدة غـير المستزرعة هي الكثبان الرملية والجبال الصخرية". ومن ناحية أخـرى شـدد (أحدهاعـام) على الخطأ الفادح الذي ارتكبته الصهيونية عمداً فيما بعـد حيـث قـال: "نحـن نفكـر أنَّ العرب كلهم من الوحوش الذين يعيشون كالحيوانات ولا يفقهـون مـا يـدور حولهـم"[1]. ويتابع (أحدهاعام) كلامه عن العرب معتبرهم من الساميين الذين يتصفـون بذهـن حـاد مشفوع بذكاء ومهارة واضحتين. ويعترف أنَّ العرب، لاسـيّما سـكان المـدن، يفهمـون جيداً ماذا تعمل الحركة الصهيونية، وماذا تريد من البـلاد؛ ولكنهـم يتصرفـون كمـا لـو أنهم لا يبدون ذلك. لأنه لم يكن يشكل عليهم خطراً في ذلك الحين. وعند هذه النقطـة يقول (أحدهاعام): "ولكن عندما يأتي اليـوم الـذي تتطـور حيـاة شـعبنا في إسـرائيل إلى الدرجة التي تدفع السكان المحليين جانباً؛ عندئذ سيكون من العسـير علـى شـعبنا التخلـي عن مكانه". وهذا ما دعا (أحدهاعام) إلى تحذير المستوطنين اليهود من التعامل بالقوة مع السكان العرب قائلاً: "الشيء الوحيد الذي علينـا أن نتعلمـه مـن ماضينـا ومـن التـاريخ الحالي هو ألا نخلق غضباً لدى السكان المحليين ضدنا؛ علينا أن نعـاملهم بمحبـة واحـترام، بعدل وحق". ولكن ماذا يفعل اخوتنا في فلسطين؟ إنهم يفعلـون العكـس تمامـاً. ويعتـبر (أحدهاعام) أن المستوطنين اليهود في فلسطين قد تصرفوا كالعبيد الذيـن نـالوا حريتهـم؛ فشعروا أنَّ تلك الحرية لا حدود لها. وتصرفوا تجاه العرب بعدوانية وشراسة، وبدون أي سبب وبطريقة تثير الخجل والاشمئزاز[2].

مـن هنـا يعتـبر (شـلومو أفنـيري) أنَّ (أحدهاعـام) كـان فيلسـوفاً سياسـياً واجـه المشكلات العملية بأبعاد نظرية وخلقيـة. وهـذا مـا أتـاح لرؤيتـه أن تكـون دقيقـة فيمـا تواجهه إسرائيل اليوم من مشكلات، وذلك في مرحلة مبكرة جداً من حياة الحركة الصهيونية[3].

٥ – صهيونية (أحدهاعام) وخلفية فكرة دولة ثنائية القومية:

يظهر من تحليل (أحدهاعام) القومية اليهودية ودورها في بناء دولة يهودية أنه اعتمـد علـى المحاكمة العقلية للوصول إلى هدفه لتشكيل ثقافة يهودية علـى أرض فلسـطين. وهـو بـلا شـك، يمثل اتجاه يهود أوروبا الشرقية وحركة (أحباء صهيون) في التعبـير عـن هـذا الهـدف والتصميـم

---

[1] كوهين، هاز، صهيون والفكرة القومية، من المأوى إلى الغزو، وليد خالدي، ٨٢٤.

[2] كما ذكر أفنيري النص مترجماً عن العربية من مقالة (الحقيقة من فلسطين)، في كتابه (بنـاء الصهيونيـة الحديثة)، ص ١٢٣.

[3] أفنيري، شلومو، ص ١٢٤

على بناء مركز روحي لليهود في فلسطين. وإذا كان (أحدهاعام) قد تنبه إلى حقيقة الوجود السكاني العربي في فلسطين منذ مرحلة مبكرة، وقبل انعقاد المؤتمر الصهيوني بأكثر من خمسة أعوام، فإنه قد تنبأ في الوقت نفسه بمخاطر تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، منطلقاً من معطيات بدهية ونظرة واقعية. لقد كان عليه استخدام المحاكمة العقلية لمعالجة تلك البدهيات المطروحة أمامه؛ دون إضاعة الوقت في البحث عن حقائق مخفية. والرجوع إلى الواقع بمعطياته القائمة، مبدأ أساسي في الرؤية والمعالجة الفكريتين. وإذا كان (أحدهاعام) قد انطلق من هذا المبدأ في معالجته للوجود العربي في فلسطين، فإنه قد كان استثناء بين المفكرين الصهيونيين على مختلف اتجاهاتهم وخلفياتهم الذهنية، لا بين غيرهم من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين. وقد أوضح (أحدهاعام) في رسالته إلى بعض أتباعه ما كان يتخوف من وقوعه قبل عشرين عاماً. أي عندما كتب مقالته الشهيرة (الحقيقة من فلسطين)؛ إذ عبر فيها عن تذمره من أن اليهود لم يكونوا مهيئين، لأنهم لم يلموا بلغة أهل البلاد، ولم يدرسوا روحهم، ولقصور فهمهم في الاعتماد على العمل اليهودي ومقاطعة العمل العربي. وقد عبر عن شعوره بالألم والمرارة عندما كتب إلى (موشيه سملانسكين) سنة ١٩١٤ يقول: "لهذا يتشنجون غضباً تجاه أولئك الذين يذكرونهم بأنَّ شعباً آخر لا يزال موجوداً في أرض إسرائيل، يعيش هناك ولا ينوي مطلقاً أن يترك مكانه في مستقبل ما. عندما تنتزع تلك الصورة الخيالية من أفئدتهم ويحملقون مشدوهين في الحقيقة، كما هي، عندها سيفهمون بالتأكيد كم هي مهمة هذه المسألة وكم هي عظيمة مسؤوليتنا للعمل على حلها"[1].

يعتبر (أحدهاعام) أول مفكر صهيوني لفت الأنظار إلى ما يسمى بـ (المعضلة العربية) في فلسطين، ممهداً بذلك لولادة فكرة دولة ثنائية القومية فيها. فقد أوضح عام ١٩٢٠ في مقدمته لكتابه: (على مفترق الطرق) أن الصهيونيين نظروا إلى العرب كشعب غير موجود منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. كما أكّد عند تفسيره تصريح (بلفور) أنَّ الحق التاريخي لليهود في فلسطين يمس حق القاطنين من الآخرين الذين سكنوا هذه البلاد، وعملوا فيها لأجيال عديدة؛ فالبلاد بالنسبة لهم هي وطن قومي. وهذا ما جعل (أحدهاعام) يقر أنَّ فلسطين أرض مشتركة لشعوب عديدة يرغب كل منها أن يبني وطنه القومي عليها. ثم خلص

---

[1] كما ذكر (هانز كوهين) النص مترجماً عن العبرية من كتاب (أحدهاعام) الذي جمعه بنفسه في أواخر حياته بعنوان (على مفترق الطرق، إيغوروت) وطبع في ستة مجلدات في القدس بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٥.

إلى التأكيد على أن كل القاطنين شركاء، وأن إدارة البلاد يجب أن تتم بما يتوافق مع مصالح الجميع[1].

وهكذا برزت، من تلك الآراء إلى الوجود والنقاش، فكرة دولة ثنائية القومية، التي استجاب لها عدد من المفكرين الصهيونيين المتأثرين بأفكار (أحدهاعام). ولابد لنا من الإشارة إلى أن (أحدهاعام) لم يشر في كتاباته إلى فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بالنص؛ ولكنه وضع الأساس لتلك الفكرة، عندما اعترف بالوجود العربي في فلسطين، وشدَّد على أهمية إنشاء علاقات طيبة بين العرب واليهود فيها. وقد تأثر بذلك الموقف بعض المثقفين الصهيونيين فحاولوا إيجاد موقف متوازن بين انتمائهم إلى الحركة الصهيونية، وموقفهم من حقيقة الوجود العربي في فلسطين. وقد مثل هؤلاء المثقفون تياراً كانت له قوته قبل دخول القوات البريطانية فلسطين وصدور تصريح (بلفور).

٦ - (ماكنس) وكتيب (مثل كل الأمم):

ولد (يهودا ليون ماكنس) عام ١٨٧٨ في سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقى ثقافة دينية يهودية وتابع دراسته بين أميركا وألمانيا. فنال شهادة الدكتوراه في اللغات السامية من جامعة (هايدلبرغ) في ألمانيا عام ١٩٠٢. شغل منصب سكرتير الاتحاد الصهيوني الأميركي بين عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٨. وقد أسس جمعية (ترقية الدين اليهودي)، وترأسها حتى عام ١٩٢٠. ولكنه استقال من الفرع الأميركي للحركة الصهيونية عام ١٩١٥، حيث انتمى إلى الحركة الصهيونية الثقافية بزعامة (أحدهاعام). وهاجر إلى فلسطين، بشكل نهائي عام ١٩٢٢، وأسس معهد (الدراسات اليهودية) عام ١٩٢٤، وشارك في تأسيس الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥. وأصبح عميداً لها في السنة نفسها ثم رئيساً لها منذ عام ١٩٣٥ حتى وفاته عام ١٩٤٨. كان على صلة وثيقة بجمعية (عهد السلام) منذ تأسيسها ولكنه لم ينتظم فيها، وأما الأسباب التي ساقها لعدم الانتظام في صفوفها، فقد ردَّها إلى منصبه كعميد للجامعة العبرية، وأنَّهُ فرد له أسلوبه الشخصي، الحيادي. بيدَ أنَّ طرحه فكرة قومية ثنائية أدى إلى اصطدامه بزعامات الحركة الصهيونية الرسمية، لأنَّها لم تقبل قيام أي صهيوني غير رسمي بنشاطات سياسية أو دبلوماسية دون علمها أو موافقتها؛ إذ كانت تلك

---

[1] كوهين، هانز، صهيون والفكرة القومية اليهودية، من المأوى إلى الغزو، ص ٨٣٠.

الزعامات ترى أن الوضع الصهيوني معقد وحساس بما فيه الكفاية، وبما لا يتحمل تدخل أعضاء بمفردهم، مهما كانت نياتهم مخلصة[1].

بدأ (ماكنس) نشاطه في مجال القومية الثنائية في أيلول من عام ١٩٢٩، بعد انتفاضة البراق (حائط المبكى)، التي كان صدمة بالنسبة له. وهذا ما عبر عنه من خلال فعاليات ونشاطات متعددة، لاسيّما في الكلمة التي ألقاها في افتتاح العام الجامعي في الجامعة العبرية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٩، حيث دعا اليهود إلى الابتعاد عن الدخول إلى (الأرض الموعودة) عن طريق الغزو، كما فعل (يهوشع)، بل باستخدام وسائل سلمية وثقافية. ومن خلال العمل الجاد والتضحيات والمحبة، دون القيام بعمل لا يمكن تبريره، أمام ضمير العالم[2]. وأبرز الاتصالات التي أجراها (ماكنس) في تلك الفترة كانت مع (جون فليبي) المعروف باسم (عبد الله فليبي) بقصد الوصول إلى تفاهم عربي يهودي؛ كما تضمنت نشاطاته القيام بإجراء مقابلات مع بعض الصحف مثل (نيويورك تايمز) و(نيويورك ديلي) تناولت العلاقات بين العرب واليهود، وكيفية التوصل إلى اتفاق بينهم في فلسطين. ولكن اللجنة التنفيذية الصهيونية لم توافق على المضي في ذلك الاتجاه، وكان رد فعل (ماكنس) عدم قناعته بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة التنفيذية الصهيونية، وأنها لم تتناول (المسألة العربية) بجدية. كما أعرب عن تصميمه على مواصلة جهوده في الاتجاه نفسه، على الرغم مما تعرض له من انتقاد[3].

ويعتبر الكتيب الذي أصدره (ماكنس) باللغتين العبرية والانكليزية، في الخامس من كانون أول ١٩٢٩، تحت عنوان (مثل كل الأمم)، أهم عمل جامع لأفكاره وأطروحاته. وفي مقدمة الكتيب أوضح (ماكنس) أنه اصدره على مسؤوليته الشخصية، وأن ما تضمنه من أفكار لا يمثل أي مؤسسة أو جماعة معينة؛ كما تطرق في المقدمة ذاتها إلى الظروف التي أحاطت به، كفرد، منذ هجرته إلى فلسطين وإلى العوامل التي أثرت في موقفه من (المسألة العربية) في فلسطين، إذ ذكر أن موقفه في الكتيب ليس موقفاً طارئاً، بل امتداد ومحصلة لمواقفه منذ اتخذ لنفسه وضعاً خاصاً، غير مرتبط بالمنظمة الصهيونية، على الرغم من أنه بقي مخلصاً

---

[1] هاتيس، سوزان لي، فكرة القومية الثنائية خلال عهد الانتداب، ص ٦٥ و٦٦.

[2] كما ذكرت سوزان هاتيس نص الكلمة التي ألقاها ماكنس في افتتاح العام الجامعي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ في الجامعة العبرية، فكرة القومية الثنائية في فلسطين خلال عهد الانتداب، ص ٦٦ و٦٧.

[3] هاتيس، ص ٦٦ و٦٩.

للفكرة الصهيونية. يطرح (ماكنس) في مجموعة المقالات التي جمعها في ذلك الكتيب؛ الأسس الفكرية التي استند إليها في موقفه من الصهيونية الثقافية، التي يرى أنَّ الهدف منها، هو إقامة مركز روحي (للشعب اليهودي) في فلسطين، ولا يمكن إنجاز ذلك الهدف إلا إذا أرادوه هم أنفسهم، وهو لا يتحقق إلا إذا كانوا على استعداد للعمل في سبيله على الشروط السياسية المتكافئة مع أولئك الذين يريدونه هم أيضاً؛ إنَّ على اليهود أن يقدموا تضحيات وأن يكافحوا من أجل ذلك الهدف. يعتقد (ماكنس) أنَّ الشعب اليهودي سيكون قادراً على تنمية مركزه الثقافي في أرض الأجداد، إذا أتيحت له فرصة متكافئة وإمكانية عالية. ويظهر واضحاً تأثر (ماكنس) برائد الصهيونية الثقافية (أحدهاعام)، وهو ما لا ينكره (ماكنس)، بل يعبر عن اعتزازه بأنه من أتباع (أحدهاعام)[1]. يعرض (ماكنس) في المقال الأول الذي يحمل عنوان الكتيب نفسه، فكرته عن دولة ثنائية القومية قائلاً: "ليست الأرض المقدسة دولة أو حكومة قومية عربية ولا هي دولة أو حكومة قومية يهودية، ولكنها بلد ثنائي القومية[2]".

ويرى (ماكنس) أن ساكني هذه البلاد، أي فلسطين، عرباً ويهوداً، ليس من حقهم فحسب، بل من واجبهم أن يشاركوا بوسائل عملية ومتكافئة في حكومة وطنهم المشترك؛ كما يرى أنَّ من الضروري إنجاز تلك المشاركة بشكل مستعجل، لأنه يعتقد أنَّها كلما كانت أسرع كان ذلك أفضل. ولكنه، بسبب وضع اليهود الخاص، يطرح شروطاً خاصة بهم، مثل ضمان هجرة اليهود إلى فلسطين، وتمكينهم من بناء المركز الروحي والثقافي اليهودي فيها. وفي هذا الصدد يقول: "فيما يتعلق بما نطلبه هنا، أستطيع الإجابة بنفس التعابير التي تعودت أن أجيب بها منذ سنوات، وهي الهجرة، الاستيطان على الأرض والحياة والثقافة العبريتين. إذا استطعت أن تضمنها لي، سأكون على استعداد للتنازل عن الدولة اليهودية والأغلبية اليهودية[3]". وفي الفصلين الثاني والثالث نستعرض مواقف (ماكنس) ودوره في تنظيم الجمعيات والمنظمات التي قامت من أجل العمل على تحقيق فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين.

---

[1] ماكنس، يهودا ليون، مثل كل الأمم، المقدمة، ص ٤٩ و٥٠ و٦٠ - ٦٦.

[2] المرجع السابق ص ١٢.

[3] المرجع السابق ص ٦، ١٤.

٧ - الصهيونية الثقافية عند (آينشتاين):

على الرغم من أن العالم (ألبرت آينشتاين، ١٨٧٩ - ١٩٥٥) لم يلعب دوراً بارزاً في الحركة الصهيونية، إلا أنه أثر من موقعه في الرأي العام العالمي إزاء المسألة اليهودية والصهيونية خلال العشرينات من هذا القرن. فكتب عدداً من المقالات، وألقى خطباً في مناسبات مختلفة تناول فيها العلاقة بين اليهودية والصهيونية، كما تناول أيضاً العلاقة بين حركة معاداة السامية في الغرب والقومية اليهودية. وقد تعرض للعلاقة بين العرب واليهود في عدة ملاحظات متناثرة. وقد جمعت تلك الكلمات والمقالات والرسائل في كتاب صدر بعنوان (حول الصهيونية). كانت الصهيونية الثقافية هي الرابطة التي تظهر انتماء (آينشتاين) للفكرة الصهيونية، إذ كتب سنة ١٩٢٧ يقول: "أعتقد أن إقامة مركز ثقافي يهودي ستقوي موقع اليهود الأخلاقي والسياسي في العالم كله، إذ ستتجسد بفضل هذه الحقيقة مصالح الشعب اليهودي كله[١]". ويوازن (آينشتاين) في رسالة وجهها إلى صحيفة (مانشستر جاردن) بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩، حول العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، قال فيها أنَّ الصهيونية لا تتطلع إلى سلب أحد ما حقوقه أو ممتلكاته، بل أنه يرى أنها ستكون قادرة على إقامة تعاون ودي بنّاء مع أبناء الجنس العربي. هذا التعاون سيكون خيراً وبركة للطرفين معاً مادياً وروحياً. وفي رسالة أخرى وجهها إلى صحيفة (فلسطين) بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠، أعرب عن قناعته بإمكانية تقدير العرب حاجة اليهود لإعادة بناء (موقعهم اليهودي) القديم، كما أعرب أيضاً في نفس الرسالة عن أن الاستيطان الصهيوني سيساهم في رفع مستوى البلاد مادياً وثقافياً، وأن الشعبين العظيمين يمكن أن يكون لهما مستقبل عظيم مشترك بدلاً من مواجهة كل منهما الآخر بالعداوة وعدم الثقة[٢].

أكد (آينشتاين) موقفه من الصهيونية وفلسطين وعلاقة العرب باليهود في سلسلة مقالات نشرت عام ١٩٤٨، تحت عنوان "العالم كما أراه The World As I See It".

وفي أحد تلك المقالات "إعادة بناء فلسطين". اعتبر (آينشتاين) الاتفاق والتفاهم بين العرب واليهود أمراً ضرورياً للوصول إلى حل معضلة فلسطين حلاً عادلاً متساوياً يقوم على أساس مسؤولية كلٍ من العرب واليهود في إعادة بناء فلسطين لتحقيق مصالح المجتمعين المحليين وتأمين حاجاتهما، ويؤدي إلى الوصول إلى أهدافهما معاً.

---

[١] آينشتاين، ألبرت، حول الصهيونية، ص ٦٠.

[٢] المرجع السابق، ص ٢٤ و٩٧، ٨٦، ٨٧.

وقد كتب يقول في المقال المذكور: "يجب ألا ننسى أبداً في هذه المعضلة، أنَّ تكوين علاقات مُرضية بين العرب واليهود ليست مسؤولية إنكلترا، بل هي مسؤوليتنا ومسؤولية العرب؛ يجب أنْ نتفق على الخطوط الأساسية لمزايا مشاركةٍ تحقق حاجات الشعبين كليهما"[1].

وأولى (آينشتاين) دور اليهود في فلسطين اهتماماً خاصاً، معتبراً غاية اليهود هي بناءُ مركز ثقافي في فلسطين، والعيش جنباً إلى جنبٍ مع العرب في سلام.

وفي موضع آخر كتب (آينشتاين) يقول: "إننا لا نسعى لإقامة مجتمع سياسي، لكنَّ هدفنا الذي يتفق مع كل تقاليدنا اليهودية، هو إقامة مجتمع ثقافي بالمعنى الواسع للكلمة؛ وذلك يعني، بالنسبة لنا، حلَّ معضلة العيش جنباً إلى جنب مع اخوتنا العرب في ثقةٍ وعطاءٍ وانفتاحٍ"[2].

لقد أدرك (آينشتاين) أهمية قيام علاقات سلمية إيجابية مع العرب، وأعطى أهمية خاصة لإقامة علاقات تعاونية مع العرب وتجنب العدوانية معهم, وعبَّر عن رأيه هذا بقوله: "نحن في حاجة ماسة للاهتمام بعلاقاتنا مع العرب. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية بعناية يجب أن نكون قادرين، في المستقبل، على منع الأشياء من التصلّبِ إلى درجة خطيرة يصبح الناس معها في حالة من عدوانية مستفزة، ولتحقيق ذلك، يجب ألا يكون المجتمع اليهودي مجتمعاً سياسياً، وألا يصبح كذلك مطلقاً في المستقبل. هذا هو الشرط اللازم الدائم الذي لا يؤدي إلى الوقوع في حالة تشكِّل أساساً لتبرير ذلك الواقع"[3].

والصهيونية عند (آينشتاين) تعني قيام مركز روحي ليهود العالم في فلسطين: "ليس هدفُ الصهيونيين إقامة مجتمع سياسي، بل إقامة مركز ثقافي روحي لليهود، وعلى مجتمعنا اليهودي في فلسطين أن يعمل على الوصول إلى فكرة أجدادنا الاجتماعية كما وضعت في الكتاب المقدس، وأنْ تصبح هذه الفكرة، في الوقت نفسه، قاعدة مركز روحي ليهود العالم أجمع وحياتهم الذهنية المعاصرة"[4].

[1] آينشتاين، إلبرت، (العالم كما آراه)، الترجمة الإنكليزية، ص ٩٣ - ٩٤.

[2] المرجع السابق، ص ٩٥.

[3] نفسه، ص ٩٦، ٩٧.

[4] نفسه، ص ٩٧.

وفلسطين بالنسبة لليهود، تعني، من وجهة نظر (آينشتاين) وحدةً وتعاوناً لا مكاناً أو ملجأً لمشروعٍ استعماري: "ليست فلسطين ملجأً ليهود أوربة الشرقية، بل هي تجسِّدُ يقظة روح الأمةِ اليهودية كلّها"[1].

لم يشر (آينشتاين) إلى فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، ولكنَّه أكّد على وحدة أرض فلسطين، وهذا ما عبَّر عنه في نداء الوحدة الذي أذاعه في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٩: "كان خطأً قوى الانتداب تقسيم فلسطين، وعدم تحقيق فلسطين غير المجزأة، حيث يعيش العرب واليهود في سلام ومساواة وحرية"[2].

ولم يتجاهل (آينشتاين) حقيقة أن فلسطين أرض لشعبين، في حين أن واجب الصهيونية السياسي، بالاشتراك مع العرب، هو بناء تعاونية منفتحة، سلميّة، عادلة، حرة، في فلسطين، وقد ظلت فلسطين من وجهة نظره مركزاً روحياً ليهود العالم، معتبراً أن وحدتها تتجسد عبر مسيرة من التفاهم والتقارب بين العرب واليهود.

٨ – القومية والصهيونية عند (بوبر):

على الرغم من إيمان (مارتن بوبر، ١٨٧٨ – ١٩٦٥) بالفكرة الصهيونية من منطلقه الروحي والثقافي، إلا أنه لم يهاجر إلى فلسطين بشكل نهائي إلا عام ١٩٣٨. ولد (بوبر) في مدينة (فينا) عام ١٨٧٨، وتأثر في نشأته بجده (سلومون) الذي كان من المتنورين اليهود في ألمانيا؛ كما تأثر أيضاً بالحركة (الحاسدية)* في غليسيا. درس الفلسفة في جامعة (لايبزيغ) و(زيوريخ) و(برلين)؛ انضم إلى المنظمة الصهيونية عام ١٨٩٨، وترأس تحرير مجلة العالم (دي فيليد) الناطقة بلسان المنظمة الصهيونية عام ١٩٠١، وفي نفس العام أثر خلافه مع (هرتزل)؛ شكل مع (حاييم وايزمن) الجناح الديمقراطي في المنظمة الصهيونية. وفي ألمانيا أسس الفرع الألماني للمنظمة الصهيونية في (لايبزيغ) ونادياً للطلاب في جامعتها. عاد لدراسة (الحاسدية) سنة ١٩٠٤، وكرس نفسه لدراسة فلسفة الدين، مكوناً لنفسه ملامح فلسفية مستقلة عن الصهيونية وضَّحها في كتابه (ثلاث خطب عن الصهيونية) عام ١٩١١. واهتم بالدراسات

---

[1] نفسه، ص ٩٩.

[2] اينشتاين، البرت، شركة الإذاعة الوطنية، ٢٧ تشرين ثان ١٩٤٩.

* الحاسدية: كلمة مشتقة من العبرية (حسيد) ومعناها التقي. وهي حركة دينية، صوفية، أسسها (بعل شنطوف، ١٧٠٠ – ١٧٦٠) في بولونيا، وانتشرت في القرن الثامن عشر في شرق أوروبا ووسطها، تقول بالحلولية، أي أن الله يحل في كل شيء، كما تقول بالتوحيد بين الأرض والشعب والخالق.

المسيحية والشرقية مثل اهتمامه بالدراسات اليهودية، وأثر تأثيراً واضحاً في الشباب اليهودي المثقف في أوروبا الوسطى، أسس مجلة اليهودي (دير يودي) سنة ١٩١٦ ليعبر عن فلسفته على صفحاتها؛ حيث بقي رئيس تحريرها حتى عام ١٩٢٤. وفي العام نفسه تولى تدريس فلسفة الدين اليهودي والأخلاقي في جامعة (فرانكفورت)، وبقي فيها حتى طرده النازيون منها عام ١٩٣٣. وأسس في الفترة ذاتها معهد (الدراسات اليهودية) في (فرانكفورت)، وعند هجرته إلى فلسطين عام ١٩٣٨، أقام في القدس، وشغل منصب (أستاذ علم الاجتماع الديني) في الجامعة العبرية حتى تقاعده عام ١٩٥١. يعتبر التوراة سجلاً لتجربة الحوار الروحي. وفلسفته تكاد تخلو من عناصر الشرع اليهودي المتزمت والتشديد على الشعائر التي تضمنتها اليهودية التاريخية. من أهم أعماله (أنا وأنت، من أجل السماء، موسى، بين الإنسان والإنسان، قصص حاسيدية، إسرائيل والعالم، الحاسيدية، الإيمان النبوي، طرازان من الإيمان والإنسانية المؤمنة). ساهم مع (فرانز روزنزفايغ) في ترجمة التوراة إلى اللغة الألمانية*.

يعتبر (بوبر) القومية السائدة في العالم قومية أنانية؛ ولذلك يميز بينها وبين القومية اليهودية ويقول أنَّ الأمة والمجتمع الديني اليهودي وقومية اليهود تشكل (وحدة إسرائيل) التي تختلف عن مفاهيم القوميات. واتخذ (بوبر) لنفسه مساراً مختلفاً أسماه (الإنسانية العبرية) في مقابل (القومية اليهودية). وهو يؤكد أنَّ (الإنسانية العبرية) تتكون من أمة ومجتمع ديني، وهي تختلف عن (القومية اليهودية) الأنانية. وقد وضع (بوبر) عدة تفسيرات في القومية واليهودية وبالتالي للصهيونية ولفكرة الشعب المختار؛ إذ تتعلق تلك المسألة بالدور الذي تؤديه اليهودية في تاريخ الإنسان. تعتمد نظرة (بوبر) على الاختيار، وأن وجود الشعب اليهودي مطلب واقعي ووعد مشروط بتحقيق هذا الوجود؛ فالدين لم يعد القوة التي تحدد جميع جوانب الحياة، وخلاص اليهود في وجود (إسرائيل) مكونة من شعب ومجتمع ديني متجددين وموحدين. يقول (بوبر): "صحيح أننا نأمل في حياة جديدة في أرضنا، وفي الرباط مع تربتنا، والعمل فيها من أجل تقويمنا وجعلنا أصحاء مرة أخرى"[1].

---

* اعتمدنا في سيرة حياة بوبر على الفكرة الصهيونية، وموسوعة الصهيونية واسرائيل لرفائيل باتاي.

1 هرتزبرغ، آرثر، الفكرة الصهيونية، النص الإنكليزي، ص ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢. الترجمة العربية، ص ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩.

تشكل فكرة العودة عند (بوبر) المحور الرئيس وهي القوة الروحية باعتبارها العامل الأقوى للعودة إلى الأرض. لذلك اهتم (بوبر) بالإيمان اليهودي وهو ما يطلق عليه في كتاباته موضوع الحوار مع الإله، أو حوار الإنسان مع نفسه، أو مع الآخر؛ وأن مسألة الإيمان اليهودي غير قابلة للبرهان[1]، ويطرح (بوبر) فكرة تتكرر في كتاباته تقريباً حول الأمن في حياة اليهودي؛ ففي مقالته عن (اليهودي في العالم) يبرز (بوبر) صورة القلق عند اليهودي، وعدم قدرته على الانتماء. ويخلص من ذلك إلى وضع إسرائيل الفريد، الخاص، المتمثل بوحدة القومية والإيمان. وهذا الوضع الخاص يشكل ما يسميه (كفاح إسرائيل من أجل الأمن ومن أجل فلسطين). ومن مظاهر التحليل الذي ينتهي إليه (بوبر) ذلك الدور الذي قام به الأنبياء في حياة إسرائيل القديمة؛ وهو التنبيه ضد الأمن الزائف. فالأنبياء قد تنبهوا إلى أن إسرائيل كانت تعيش كياناً سياسياً فقط؛ ولذا فإن مهمة إسرائيل هي تشجيع الأمم الأخرى على تغيير تركيبها الداخلي وعلاقتها بعضها مع بعض. ومن خلال ذلك تتمكن إسرائيل من مشاركة الأمم في تطور البشرية والحصول على وضع غير مهدد بالخطر؛ وهو الأمن الحقيقي[2]، ويقرر (بوبر) أنَّ المنهج الوحيد لفهم دور اليهودية في تاريخ الفكر، هو وجوب دراستها بارتباطها بنسق الواقع للشعوب القديمة في الشرق، وبدراستها بصورة غير مباشرة من خلال علاقة ذلك النسق الذي يرتبط ببناء حياة شعوب الغرب المتصلة مباشرة بها[3]. من هنا يتطلع (بوبر) إلى إقامة علاقات وثيقة بين اليهودية وشعوب الشرق؛ ويعتقد أن هناك قضية مشتركة بين اليهودية وشعوب الشرق، لذلك نجده يتحدث كثيراً عن حكمة الصين العظيمة، وعن ثقافة الهند حتى اليابان، مبدياً إعجابه حول استمرار الثقافة الصينية عبر قرون طويلة[4]. ولـ (بوبر) عدة محاورات مع الشاعر الهندي (طاغور) وكذلك مع المهاتما (غاندي). ينطلق مفهوم (بوبر) للقومية من كل البديهيات السابقة؛ ولذا نجده يعلن عن

---

[1] بوبر، مارتن، الإنسانية المؤمنة، شهادتي بين عامي ١٩٠٢ و١٩٦٥، ص ١٧٤ و٢٠٠.

[2] المرجع السابق، ص ٣٣١ و٣٣٢.

[3] بوبر، مارتن اسرائيل والعالم، ص ١٧٩، ١٨٠.

[4] بوبر، الانسانية المؤمنة، ص ١٨٦، ١٩٠.

تشاؤمه وخيبة أمله من الحركات القومية، بعد أن كانت تلك الحركة مزدهرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتنبعث خيبة أمله هذه من أن تدهوراً قد أصاب تلك الحركة لافتقارها إلى الروح والإيمان، ولأنها طرحت شعارات حماسية وهتافات، كان من نتيجتها ظهور قوميات مهيمنة تدمج الشعوب الأصغر، وبذلك أفرغت تلك الحركة تطلعات الشعوب وجوفتها. وعلى هذا الأساس، اعتبر (بوبر) أن القومية اليهودية قد أصابها ما أصاب تطلعات الشعوب المناضلة من أثر القوميات المهيمنة التي تدمج الشعوب والأقليات[1]. ولعل هذا هو السبب الذي دعا (بوبر) للكتابة حول الفكرة الصهيونية من وجهة نظره، ليعطيها منحاه الخاص، النابع من مفهومه للإيمان والروح؛ فكتابه (إسرائيل وفلسطين، تاريخ الفكرة) حاول فيه الحديث عما تعنيه صهيون كقومية وعلاقتها بالمفاهيم القومية الأخرى، كما أنه ركز في كتابه المذكور على مركزية فلسطين بالنسبة لشعوب إسرائيل باعتبارها رمزاً لوحدانية الإله[2]. وفي الفصول التالية نجد ممارسة (بوبر) العملية والمبدئية لأفكاره القومية وتطلعاته إلى ذلك النمط المتميز للتعبير عن موقف الصهيونية الثقافية في فلسطين، ومن الوجود العربي، ومن فكرة دولة ثنائية القومية فيها، سواء قبل عام ١٩٤٨ أم بعده حتى عام ١٩٦٥، عندما غادر (بوبر) هذا العالم.

---

[1] بوبر، أرض لشعبين، ص ١٥٠، ١٥٤.

[2] بوبر، اسرائيل وفلسطين، تاريخ فكرة، ص ١٠٤، ١٠٧.

الفصل الثالث

السياسات الصهيونية نحو العرب في فلسطين

١٩١٧ - ١٩٣٩

مدخل:

دفعت الحركة الصهيونية بموجات متتابعة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين لاستعمارها قبل الحرب العالمية الأولى. وقد وجد هؤلاء المهاجرون الواقع على غير ما صورته الدعاية الصهيونية في أدبياتها؛ ففيها يوجد شعب متأصل يملك امتداداً قومياً على رقعة جغرافية شاسعة، كما أن هذا الشعب يزيد عن اليهود من حيث الكم بعشرات الأضعاف. لذا كان على المجتمع المحلي اليهودي أن يوجد وسيلة للتعامل مع العرب. ولما كان معظمهم يحمل ثقافة الفكر الغربي وأفكاره، فقد لجؤوا إلى ذلك الفكر للبحث عن وسيلة مرجوة للتعامل مع العرب ومواجهة الأغلبية السكانية العربية.

تعتبر السياسات الصهيونية تجاه الوجود العربي في فلسطين ذات أهمية ودلالة في الفترة التي أعقبت تصريح (بلفور)، وتأخذ تلك الأهمية امتدادها في الفترات المتعاقبة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الفترة اتخذت السياسات الصهيونية مواقف متعددة تجاه العرب في فلسطين، بما فيها السياسة التي سنتحدث عنها في الفصل الرابع حول فكرة دولةٍ ثنائية القومية. ومن الأهمية بمكان معرفة التطورات التي مرت بها السياسات الصهيونية للتعرف على العوامل المؤثرة في النشاطات اليهودية لتحقيق تفاهم مع العرب، مع تأمين الأهداف الصهيونية في فلسطين بإقامة الوطن القومي اليهودي، ومستلزمات ذلك مثل فتح أبواب الهجرة وتوفير الهيمنة على الأوضاع السياسية في فلسطين.

١ - ردود الفعل الصهيونية على الوجود العربي في فلسطين:

كان وجود العرب، ولا يزال، مشكلة سياسية فرضت نفسها على المشروع الصهيوني في فلسطين، واعتبرته الحركة الصهيونية بكافة اتجاهاتها، معضلة أطلقت عليها تعبير (المسألة العربية في فلسطين). وفي الفترة الواقعة بين ١٩١٧ - ١٩٢٥ توزعت اتجاهات يهود فلسطين في التعامل مع تلك المشكلة إلى ثلاثة:

١ – اتجاه أقلية نشطة ترى فيها مشكلة أساسية تتحدى جوهر الصهيونية الأخلاقي، بحيث تتهيأ للمعارضة العربية في المكان الأول، كما أن السلام، في رأي هذا الاتجاه، يجب التوصل إليه بأي ثمن، حتى ولو كان ذلك مقابل تنازلات مهمة.

٢ – والاتجاه الثاني، يمثل قسماً أكبر من المجتمع اليهودي في فلسطين (اليشوف)، وهو اتجاه تناول المعضلة بجدية أقل، باعتبارها لا تتعدى عقبة مؤقتة يجب تناولها بمهارة لإبعادها عن الطريق.

٣ – والاتجاه الثالث هو اتجاه الأغلبية، وقد نظر إلى المعضلة على أنها مسألة حقيقية، تتطلب وسائل معاكسة، ودفاعات يجب تطويرها لمواجهة التهديدات الجدية التي تواجه الأوضاع السياسية والسكانية والفعلية التي يمثلها العرب في فلسطين.

وفي الثلاثينات تطورات تلك الاتجاهات لتصبح أربعة هي:

١ – اتجاه المنظمة الصهيونية الرسمية.

٢ – اتجاه الصهيونيين التصحيحيين.

٣ – اتجاه منظمة (هاشومير هاتسعير) التي تعتبر المنظمة الأم لحزب (المبام).

٤ – اتجاه المثقفين الذين تبنوا فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين.

وعلى أساس تلك الاتجاهات قامت نشاطات بين يهود فلسطين تجاه ما سمي بـ(المسألة العربية). ومن المعروف أنَّ يهود (اليشوف) المحليين أزيحوا عن المواقع القيادية في الحركة الصهيونية في فلسطين، ليتولاها القادة الصهيونيون الأوروبيون، على الرغم من أن (اليشوف) اليهود الفلسطينيين كانوا لحمة (الوطن القومي) اليهودي وسداه. وكان تنظيمان رئيسان يمثلان يهود فلسطين هما: "فاعيد زماني"، (المجلس الإقليمي ليهود فلسطين). وبعد تشرين أول ١٩٢٠ انتخب "فاعيد لئومي" (المجلس القومي ليهود فلسطين) من ٢٦ عضواً، ترأسه مجلس رئاسة من ثلاثة أعضاء، ومجلس تنفيذي من ١٤ عضواً. وعدا عن هذه التنظيمات، فقد عقد يهود فلسطين مؤتمراً في أواخر كانون أول ١٩١٨ سمي مؤتمر "ايرتس يتسرائيل" (أرض إسرائيل). ويعد ذلك المؤتمر أول اجتماع بعد الحرب العالمية الأولى يعقد بحضور ممثلين عن يهود فلسطين كافة. وكان أهم بند في جدول أعماله بحث مستقبل يهود فلسطين السياسي، كما أقر المؤتمر خطة تتضمن نقطتين أساسيتين هما: الأولى: طلب الشعب اليهودي وجوب أن تصبح فلسطين وطنه القومي وأن يعود القرار الحاسم في شؤون فلسطين وإداراتها إلى الشعب اليهودي في العالم أجمع.

الثانية: اختيار بريطانيا العظمى قوة تضمنُ أمام (عصبة الأمم) مهمة مساعدة الشعب اليهودي في بناء وطنه القومي. كما تضمنت الخطة أيضاً نقاطاً مفصلة عن كيفية حكم فلسطين والهيئات التي يجب أن تقام لذلك واعتبار اللغتين العربية والعبرية رسميتين؛ وتحدثت الخطة عن مرحلة انتقالية يصبح اليهود فيها أغلبية سكانية في فلسطين. وقد عبر (فلاديمير جابوتنسكي)، مؤسس (المنظمة الصهيونية الجديدة والصهيونية التصحيحية)، في المؤتمر عن تشاؤمه من حل (المعضلة العربية)، موضحاً أنَّ هناك تناقضات، ليس من السهل التغلب عليها، وتساءل: (هل يمكن أن نتوقع من العرب، الذين عاشوا في البلاد أكثر من ألفي سنة، أن يوافقوا على أن يأتي شعب آخر ليتضاعف عدده فيها؟) وحذر اليهود ألا يخدعوا أنفسهم بتصديق الاعتقاد أنَّ الأغلبية العربية ستتنازل عن موقعها الذي سبق لها أن احتلته مقابل أي عروض يهودية بدستور قائم على المساواة العددية. وقد قدر (جابوتنسكي) نباهة المحرضين العرب المعادين للصهيونية، الذين سلطوا معارضتهم ليس ضد حكومة يهودية بقدر ما هي ضد الهجرة اليهودية، التي ميزوا فيها بحق، الأداة الفعالة التي ستوجد حتماً أغلبية يهودية وحكومة يهودية[1].

٢ – النشاط الصهيوني تجاه الوجود العربي في فلسطين بين عامي ١٩١٧ و١٩٢٥:

بعد الحرب العالمية الأولى سادَ موقفان بين يهود فلسطين (اليشوف) إزاء العرب والتعامل معهم في فلسطين. يرى أصحاب الموقف الأول أنَّ العرب موجودون على أرض فلسطين، وهم أغلبية لا يمكن تجاوزها، ولذا؛ فإن على الحركة الصهيونية أن تعمل على تلطيف العلاقة بين العرب واليهود؛ وأنْ تحاول كسب تعاطف العرب أو بعضهم، واعترافهم بالوجود اليهودي في فلسطين، ويرى أصحاب الموقف الثاني ألا أمل للصهاينة في كسب تعاطف العرب مع اليهود، ولذا؛ فلا جدوى من محاولات التعامل معهم، وعلى الصهاينة أن ينصرفوا إلى بناء المؤسسات الصهيونية واليهودية، ومتابعة بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد قاد أصحاب الموقف الأول (حاييم ميرغيلوت كاليفارسكي)* ، وعبر في كلمته في الاجتماع الخامس (للمجلس الإقليمي ليهود فلسطين) في حزيران ١٩١٩، حيث حذر من خطورة التقليل من أهمية معارضة العرب، كما اعتبر أن كسب تعاطف العرب شرط يجب

---

[1] كبلان، نيل، المسألة العربية ويهود فلسطين، ص ٩، ٢٤، ٢٨.

* كليفرسكي، حاييم، مارغيلوت، ولد في بولونيا عام ١٨٦٧، هاجر إلى فلسطين عام ١٨٩٥، أصبح مديراً للمستعمرات التابعة لشركة (أيكا) في الجليل، عرف بحماسه للتفاهم مع العرب.

الحصول عليه مسبقاً للنجاح الصهيوني[1]. وقاد أصحاب الموقف الثاني (ديفيد بن غوريون)، وعبر عنه في كلمة ألقاها في اجتماع (المجلس الإقليمي ليهود فلسطين) نفسه، وأكد ألا حل للصراع العربي الصهيوني: فهناك هوة سحيقة بين الطرفين وهذا الصراع يمكن حله بالحذلقة فقط. وتابع قوله: "إنني لا أدري فيما إذا كان العرب سيوافقون على أن تكون فلسطين لليهود حتى ولو تعلم اليهود اللغة العربية. إننا كأمة نريد أن يكون هذا البلد لنا والعرب كأمة يريدونه أيضاً". ونتيجة لاجتماع (المجلس الإقليمي ليهود فلسطين) في حزيران ١٩١٩، توصلت الأغلبية إلى استنتاج مفاده أن عملاً سياسياً محدوداً يجب أن يباشر بين العرب بحيث لا يؤذي عملية بناء الوطن القومي اليهودي ولا يؤخرها. واكتفى الاجتماع بإقرار أهمية قضية العلاقات مع العرب وأحالها إلى لجنة[2]. لم يكن الصهاينة يسعون حقاً لإقامة علاقات موضوعية مع العرب، بل كان هدفهم شق العرب وتشتيت موقفهم الموحد من الصهيونية، وإفهام الرأي العام العالمي أنَّ العرب ليسوا جميعاً معادين للصهاينة؛ رافضين للوجود اليهودي في فلسطين. ولذلك عمدوا إلى تخصيص الأموال من أجل إنشاء أحزاب ومنظمات عربية المظهر لا تعادي الصهيونية ولا تقبل بوجودها. وهكذا ظهر بين العرب أحزاب واتحادات من مثل (الجمعية الوطنية الإسلامية) التي أعلن (كليفارسكي) ولادتها عام ١٩٢١. وعملت المنظمة الصهيونية على دعم تلك الجمعية ومثيلاتها، ففي حزيران ١٩٢١ اعتمد قرض بمبلغ (٢٠) ألف جنيه من اللجنة التنفيذية الصهيونية لإنفاقه على الحاجات الخاصة. وبعد ذلك بفترة قصيرة مولت المنظمة الصهيونية اتحاد الاستعمار اليهودي (كيرن هايسون) بمبلغ (١٥) ألف جنيه للإنفاقات الخاصة في أيلول ١٩٢١. ويلاحظ المتتبع للأحداث في تلك الفترة أن تلك الإنفاقات ترافقت مع ما حددته المنظمة اليهودية من أهداف عملية قفزت إليها من خلال نشاطها في أوساط معينة من العرب؛ ويمكن تحديد تلك الأهداف في اثنين هما: أولهما تقديم دليل للاستهلاك الخارجي على وجود قطاع من الرأي العربي غير معاد للصهيونية، وهذا ما يوضح موافقة (وايزمن) على تقديم دعم مالي (للجمعية الإسلامية الوطنية) لنسف مصداقية تمثيل وفد (اتحاد الجمعيات الإسلامية المسيحية)* العرب أثناء زيارة وفد الاتحاد إلى لندن عامي ١٩٢١ و١٩٢٢. وثاني تلك الأهداف هو الإيعاز إلى العاملين في (الجمعية الوطنية الإسلامية) بأن تدعوا لحفظ السلم وإعادة النظام إلى البلاد أثناء حالات التوتر، كما حدث خلال الاضطرابات التي رافقت ذكرى تصريح (بلفور) في ٢ تشرين الثاني ١٩٢١، واحتفالات النبي

---

[1] كبلان، الاحتكاكات العربية اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى، مجلة التاريخ المعاصر، ص ٦٣٧.

[2] كبلان، المسألة العربية ويهود فلسطين، ص ٤٢ - ٤٣.

* اتحاد الجمعيات الإسلامية المسيحية، بدأ تشكيله منذ منتصف ١٩١٨ كرد فعل على الإحتلال البريطاني والحركة الصهيونية، انعقد مؤتمره الأول في القدس عام ١٩١٩ اتخذ الصهاينة مواقف عدائية منه.

موسى في آذار ١٩٢٢، وتطبيق صك الانتداب في تموز ١٩٢٢. بيد أن (الجمعية الوطنية الإسلامية) سرعان ما انكشفت للرأي العام العربي في فلسطين؛ مما أدى إلى فشلها في تحقيق الهدفين اللذين رسمتهما لها المنظمة الصهيونية؛ حتى أن قادة من الصهاينة مثل (ليونارد شتاين)* و(فردريك هرمن كيش)** ، بدؤوا خلال عام ١٩٢٣ في نقدها صراحة مشيرين إلى أن العرب ذوي الأهمية لم ينضووا تحت رايتها، كما أن الإنجازات التي حققتها لصالح الحركة الصهيونية كانت متواضعة بالقياس إلى حجم ما أنفقه الصهاينة عليها؛ حتى أن (كيش) ذهب إلى حد القول أنْ تترك وشأنها وتموت موتاً طبيعياً[1]. وعلى الرغم من فشل (الجمعية الوطنية الإسلامية)، لم يتخل الصهاينة عن فكرة إيجاد حزب معتدل بين العرب غير معادٍ للصهيونية، ووجدت هذه الفكرة تأييداً قوياً من كل من (كيش) و(شتاين)؛ ففي خريف ١٩٢٣، لاحت الفرصة المواتية لإنشاء ذلك الحزب، عندما توجه عدد من معارضي (اتحاد الجمعيات الإسلامية المسيحية) إلى (كاليفرسكي) طالبين المساعدة لتأسيس حزب جديد. وكان ذلك تطوراً تجاوز (الجمعية الوطنية الإسلامية) استفادت منه الحركة الصهيونية. وهكذا أعلن عن ولادة ذلك الحزب باسم (الحزب الوطني العربي الفلسطيني) في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٣. بيد أنَّ ارتباط هذا الحزب بالحركة الصهيونية انكشف منذ اليوم الأول لتأسيسه واتضح أنَّ الخطة التكتيكية له هي تخريب (اتحاد الجمعيات الإسلامية المسيحية)، ولذا لم يحقق الحزب نفوذاً ذا قيمة بين العرب. وعلى الرغم من ذلك الفشل، اعتبر (كيش) نشوء الحزب وصدور جريدته (مرآة الشرق) مكسباً للصهيونية؛ لأن المتطرفين، حسب تعبيره، تحولوا إلى الصراع ضده ومعارضته بدلاً من التصدي للصهيونية.

وبعد ثلاثة أشهر فقط، قامت اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين بمحاولة ثالثة لإيجاد بديل يتجاوز دور كل من (الحزب الوطني الفلسطيني) و(اتحاد الجمعيات الإسلامية المسيحية)، فاتجهت إلى تكوين منظمات للمزارعين في المناطق الريفية؛ وقدمت الدعم المادي والأدبي لتأسيس ما سمي (بأحزاب المزارعين) في المناطق الريفية في الناصرة،

---

* شتاين، ليونارد، ١٨٨٧ - ١٩٧٣، ولد في بريطانيا، ضابط في الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠، عين سكرتيراً سياسياً للجنة التنفيذية الصهيونية في لندن من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٩، رئيس الاتحاد البريطاني اليهودي من ١٩٣٩ - ١٩٤٩، مؤلف كتاب (تصريح بلفور) سنة ١٩٦١.

** العقيد فردريك هرمن كيش، ١٨٨٨ - ١٩٤٣، ولد في الهند، خدم كضابط استخبارات عسكرية ضمن الوفد البريطاني إلى مؤتمر السلم من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٢٠، استقال ليرأس الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين حتى سنة ١٩٣١، حيث تفرغ لأعماله التجارية الخاصة في حيفا مع الاستمرار في تقديم مشورته في المسائل الأمنية ليهود فلسطين، قتل في شمال أفريقيا بينما كان يفتش في حقل ألغام.

[1] الاحتكاكات العربية اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى، ص ٦٤٥ - ٦٤٧.

نابلس، جنين والخليل. وكانت خلفية دعم المنظمة الصهيونية تلك التنظيمات مبنية على ما أحس به زعماء القرى تجاه تصدر النخبة السياسية حديثة الصعود في المناطق الحضرية العملَ القيادي بين العرب؛ لذا علق الصهاينة آمالاً عريضة على أحزاب المزارعين حتى أن (كاليفرسكي) كان يأمل سنة ١٩٢٥ في تكوين حزب يهودي عربي مختلط بدمج أحزاب المزارعين (باتحاد المزارعين اليهود)[١].

أبرزت سياسة المنظمة الصهيونية في فترة سبع السنوات التي أعقبت صدور تصريح (بلفور) حقيقتين هامتين ومتلازمتين هما: تجنب الاتصالات الرسمية بالتنظيمات العربية في فلسطين، والثانية، التملص من الارتباط بالعرب الفلسطينيين ضمن أية صيغة تشريعية أو قانونية. ويمكن مناقشة هاتين الحقيقتين بالبدء بطرح الحقيقة الأولى لأنها أسبق زمناً. اتصف موقف قادة الحركة الصهيونية بالتخوف من قيام مؤسسات تشريعية منتخبة من السكان؛ وذلك لأن هؤلاء القادة، أدركوا منذ مرحلة مبكرة أنَّ مثل تلك المؤسسات، مهما كانت صلاحياتها، تشكل خطراً على المشروع الصهيوني واليهود يشكلون أقلية في فلسطين. وقد عبروا عن ذلك التخوف صراحةً منذ قيام الإدارة العسكرية في فلسطين؛ فقد ربطوا بين قيام تلك المؤسسات والقدرة الاستيعابية لفلسطين وحق تقرير المصير للسكان العرب، وعلى الأخص بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وزوال الحكم العثماني. ففي عامي ١٩١٨ و١٩١٩، حثَّ (وايزمن) البريطانيين على تمييز الفروق النوعية والأساسية بين اليهودي والعربي؛ وأن العربي لن يكون مهيأً لحكم نفسه لفترة طويلة قادمة، وأن علماء القانون الدولي من الصهيونيين قد بحثوا في اختيار وسائل تكتيكية حاذقة لتقديم أطروحات ضد إدخال مؤسسات ديمقراطية إلى فلسطين في المستقبل المنظور. فقد وجدوا من المستحيل أن يفصحوا علناً بأنهم يفضلون تأجيل قيام مثل تلك المؤسسات إلى أن يأتي الوقت الذي يصحبوا فيه أغلبية أو قريبين من الأغلبية. والسبب الثاني في هذا الموقف هو أنهم أدركوا لكونهم أقلية، آنذاك، أنَّهُم لا يمكنهم تقديم عروض يحافظون فيها على الديمقراطية ما لم يصلوا إلى أن يصبحوا أغلبية، ويؤمنوا تحقق مطالبهم، باعتبارهم يهوداً في فلسطين. ومن الأفكار التي ناقشها يهود فلسطين في عام ١٩١٩ مطلب الحكم الذاتي القومي لكافة الجماعات كمتغير مشروع يلائم الحالة الخاصة في فلسطين أكثر من ملاءمة الديمقراطية البرلمانية أو التعددية. وحافظ قادة (اليشوف) على اعتبار مطلب الحكم الذاتي، متغيراً يمكن طرحه، ولكنهم حرصوا على أن يكون ذلك

---

[١] المصدر السابق.

المتغير محصوراً بينهم فلم يطرحـوه علنـاً. وكـان (سـلومون كبلانسـكي)* مـن أبـرز المفكريـن الصهاينة الذين عالجوا مسألة تمثيل العرب في المؤسسات التشريعية في فلسـطين. وقـد طـرح في كتاباتـه مـا أسمـاه (حـق تقريـر المصـير لسـكان بلـد ضئيـل العـدد)، ففـي هـذا البحـث، نظـر (كبلانسكي) إلى فلسطين على أنها فلسطين الكاملة؛ أي فلسطين والأردن، لذا كان يـرى أن قدرة (فلسطين الكاملة) الاستيعابية أكبر بكثير من حجم السكان القائم آنذاك. وكان يـرى أن هناك حداً أدنى من السكان يجب استيعابه لكي يمارس حقه في تقرير المصير[1]. تضمنت مقررات (مؤتمر القاهرة، الذي عقد في ٢١ آذار ١٩٢١ برئاسة (ونستون تشرشـل)، إقامـة مجلس تشريعي في فلسطين يحل محل المجلس الاستشاري الذي عينه المندوب السامي؛ ومع ذلك فإن (ونستون تشرشل) نفسه لم يعط المندوب السامي تفويضاً بإصدار بيان عن أن المؤسسـات النيابية في فلسطين موضع دراسـة وبحث إلا بشـرط تجنـب استخدام أي تعبير مثـل منتخـب وممثل؛ وهذا ما تضمنه بيان المندوب السامي في أيار ١٩٢١. وتنفيـذاً لذلـك البيـان أصـدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ اقتراحاً بتشـكيل مجلس تشـريعي في فلسـطين لم يكـن لـه أيـة صلاحيات، بل على العكس حُظِرَ عليه البحث في أية مسألة تخالف سياسة حكومـة الانتـداب أو نص صك الانتداب؛ ولم يخول الاقتراح المجلس التشريعي أية سلطة تنفيذية[2]، ومع أن صيغـة المجلس التشريعي كانت ضعيفة إلا أن اللجنة التنفيذية ليهود فلسطين (فـاعيد لئومـي) رفضـت الاقتراح وأبدت تخوفاً منه. وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة المذكـورة مـع المنـدوب السـامي (هربـرت صموئيـل) في حزيـران ١٩٢٢، أبـدى أعضاؤهـا معـارضتهم أيـة صيغـة لمؤسسـات منتخبة؛ لأنَّ من الصعب في وجود مثل تلـك المؤسسـات المنتخبـة تحقيـق الوعـود المعطـاة مـن (عصبة الأمم) والحكومة البريطانية. وعندما قررت (اللجنة التنفيذية ليهود فلسـطين) المشـاركة في انتخابـات ١٩٢٢، بضغـط مـن المنـدوب السـامي، فشـلت تلـك الانتخابـات لأنَّ العـربَ قاطعوهـا مقاطعـةً شـاملةً. وهـذا الفشـل أدى إلى أن يصـدر المنـدوب السـامي قـراراً بإلغـاء

---

* كبلانسكي، سلومون، ١٨٨٤ – ١٩٥٠، من مواليد بولونيا، اشتراكي صهيونـي مـن زعمـاء حـزب عمال صهيون (بوعالي صهيون)، عمل في الصندوق القومـي اليهـودي (كـيرن كـايمت) مـن ١٩١٣ – ١٩١٩، عمل مديراً لمعهد (التخنيون) في حيفا منذ ١٩٣٢ وحتى وفاته ١٩٥٠.

[1] كما ذكره أسعد رزوق نقلاً عن بحث كبلانسكي بعنوان (واقع فلسطين وامكانياتها)، ص ٢٦ مترجماً عن الألمانية في كتابه "اسرائيل الكبرى"، ص ٣٠٣ – ٣١٣.

[2] الكيـالي، عبـد الوهـاب، تـاريخ فلسـطين الحديـث، ص ١٧٤. انظر أيضـاً، د. إميـل تومـا جـذور القضيـة الفلسطينية، ص ١٢٠، ١٢١، ١٥٠ – ١٥٦.

الانتخابات؛ وقد جاءت تلك النتيجة ملبية مطلبَ (فاعيد لئومي)، فَسَرَتْ موجة من الارتياح والرضى بين يهود فلسطين، لاسيما أن فشل الانتخابات جاء من جانب العرب مما أعفى يهود فلسطين من تحمل اللوم على عدم دعمهم خطة المندوب السامي (صموئيل)[1].

تتمثل الحقيقة الثانية في السياسات الصهيونية نحو العرب في الفترة التي أعقبت تسلم الإدارة المدنية البريطانية السلطة في فلسطين، في الاتصالات غير الرسمية التي قام بها (كاليفرسكي) مع بعض الزعامات العربية داخل فلسطين وخارجها. فقد قام (كاليفرسكي) بإجراء اتصالات عديدة مع بعض الشخصيات والزعامات العربية في فلسطين ولبنان، وذلك بصفته الشخصية كي لا تُلزِمَ النتائج المنظمة الصهيونية؛ على الرغم من أن (كاليفرسكي) كان يعمل بموافقة المنظمة الصهيونية بعلمٍ من قادتها. ومن تلك الاتصالات، اللقاء الذي اشترك فيه سمسار شراء الأراضي (ياهشيع هانكين)* في آذار ١٩٢٠: شارك من الجانب العربي في ذلك اللقاء كل من: نجيب صفير، الدكتور راشد كرم ويوسف معز الدين. وفي اللقائين اللذين تما في حزيران من نفس العام، شارك في أحدهما بالإضافة إلى (كاليفرسكي) ممثل المنظمة الصهيونية (س. فلمان). وشارك في هذين اللقائين عن الجانب العربي كل من معين الماضي رياض الصلح، احسان الجابري، عادل أرسلان، هاشم الأتاسي، وفيق التميمي وأمين الحسيني[2]. ولا تتوفر مصادر عربية عن حقيقة تلك اللقاءات أو من مصادر محايدة. عرض (كاليفرسكي) في تلك اللقاءات برنامجه الذي رفضه العرب نقطة نقطة؛ وخلصوا إلى القول أنَّ العرب لا يمكنهم أن يقبلوا وجوداً شرعياً لأمةٍ أخرى غير الأمة العربية في فلسطين، وأنهم يعارضون الهجرة الصهيونية بحزم، لأنهم يرون فيها ضرراً لهم وخطراً عليهم، وأنهم لا يوافقون بأي حال من الأحوال على أن تصبح اللغة العبرية، لغة رسمية في المدارس والإدارات الحكومية. وعندما حاول (كاليفرسكي) أن يرضي العرب عن طريق تخفيف بعض البنود في برنامجه، أصر

---

[1] كبلان، يهود فلسطين والمسألة العربية، ص ١٥٢، ١٥٧، ١٥٩.

* ياهشيع هانكين، ولد في أوكرانيا عام ١٨٦٤، هاجر إلى فلسطين عام ١٨٨٢، اشتهر بعلاقاته مع ملاك الأراضي، حيث تركّز نشاطه حول شراء الأراضي لصالح المؤسسات الصهيونية مثل الصندوق القومي اليهودي، وشركة الاستعمار اليهودي المعروفة اختصاراً باسم (إيكا)، توفي عام ١٩٤٥.

[2] كما ذكر كبلان في مقالته، الاحتكاكات العربية اليهودية، نقلاً عن كتاب: على مفترق الطرق، لهانز كوهين (مجموعة مقالات بالعبرية حول العلاقات العربية اليهودية في فلسطين، اسرائيل والعالم العربي ص ١٤٧، كما ذكره كبلان أيضاً عن الأرشيف الصهيوني، تقرير دمشق س. فلمان) كانون الثاني ١٩٢١، ص ٦٦٧.

العرب على أن تلك اللقاءات يجب ألا تعقد بطريقة غير رسمية، بل يجب أن يقوم بها أشخاص مفوضون من المؤسسات الصهيونية في فلسطين؛ ورد (كليفرسكي) بأنه سيدعو أحداً ما من اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية لفلسطين، أجاب العرب أنه لن تكون هناك مفاوضات ما لم توافق اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين على الشروط التالية:

أولاً: فلسطين جزء من سورية المستقلة.

ثانياً: لا يمكن قبول فكرة الوطن القومي اليهودي.

ثالثاً: اللغة العبرية ليست لغة رسمية.

رابعاً: لا يمكن القبول بالهجرة اليهودية.

وتذكر المصادر اليهودية أنَّ لجنة مكونة من خمسة أعضاء مفوضين عن كل جانب كانت ستستمر في الاجتماعات في ظل سريةٍ تامةٍ، لكن تسرب الأنباء عن المحادثات، دفع رضا الصلح إلى الاستقالة من منصبه في وزارة الملك فيصل الأول في دمشق، لتورط ابنه رياض الصلح فيها. وقد توقفت المحادثات المشار إليها لأن العرب لم يقروا بالاعتراف بمبدأ الوطن القومي اليهودي[1].

وترى بعض الأوساط الصهيونية أن موقف الزعماء العرب الفلسطينيين لم يكن يرفض التفاهم مع الصهاينة في جميع الأحوال؛ فبعض أولئك الزعماء استخدم أساليب تكتيكية للتعامل مع الإدارة البريطانية والصهاينة؛ وتسوق تلك الأوساط نفسها مثالاً على ذلك ما اقترح جمال الحسيني (١٨٩٣ - ١٩٨٢) على (كليفرسكي) أواخر عام ١٩٢٤ أنَّ اللجنة التنفيذية العربية من الممكن أن تسحب مطالبتها بحكم ذاتي قومي لصالح اتفاق عربي يهودي على أساس مجلس تشريعي ثنائي ذي شعبتين **Bichameral**، شعبة أدنى تنتخب على أساس نسبي وشعبة أعلى لها حق تصديق الشعبة الأدنى، كما سبقت الإشارة في الفصل الأول[2].

٣ - موقف (الهستدروت) من تنظيم العمال العرب:

إذا دققنا النظر في أهداف (الهستدروت)، يتضح لنا أستثناء العمال العرب من الانضمام إليها كبقية العمال اليهود؛ تحاشياً لاندماج العمال العرب مع العمال اليهود، وارتفاع الوعي

---

[1] كما ذكره كبلان في مقالته نقلاً عن تقرير قدَّمه إلى المؤتمر السوري بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠، قبل معين الماضي، رفيق التميمي وأمين الحسيني، ص ٦٦٧.

[2] كبلان، الاحتكاكات العربية اليهودي، ص ٦٥٨، ٦٥٩.

العمالي عند العرب، مما ينتج عنه خطر تحالف طبقي بينهم.. ومثل ذلك التحالف والاندماج يحملان خطرين على الصهيونية:

الأول: تطور العمال العرب وخروج اليهود على المفاهيم الصهيونية. وانعزالية (الهستدروت) وجه آخر لحقيقة موقف المؤسسات الاقتصادية الصهيونية من مسألة العمل العبري. ومن هنا يبرز وجه جديد للمعضلة العربية من وجهة النظر الصهيونية، وهو المحافظة على الفارق النوعي بين العرب واليهود لصالح اليهود.

الثاني: يتعارض التصريح باستثناء العمال العرب من التنظيم في (الهستدروت) مع محاولة الصهيونية إفهام الرأي العام الخارجي أنها لا تعادي العرب، وتريد أن يتفاهم العرب واليهود وأن تحسِّنَ من سوية العامل العربي الثقافية والاجتماعية.

وحرصاً من (الهستدروت) على ضمان مصلحتها في سوق العمل، والوقوف في وجه منافسة اليد العاملة العربية الرخيصة؛ فقد ناقشت قيادة (الهستدروت) مسألة تنظيم العمال العرب، وانتهت إلى طرح ثلاث صيغ تنظيمية:

أولاً: تنظيم مندمج ومترابط، أي نقابات مختلطة عربية ويهودية.

ثانياً: تنظيم على أساس قطاعات قومية منفصلة تنضوي ضمن اتحاد دولي.

ثالثاً: تنظيمات نقابية متوازية.

وفي هذا السياق اقترح (بن غوريون) في أيلول ١٩٢٠ إقامة نواد اجتماعية مختلطة وصندوق مشترك للمرضى، ومطاعم تعاونية ونشاطات رياضية وترفيهية مشتركة، وقد انصب جهد (الهستدروت) على الجانب الثقافي بين العرب الذي تحقق من خلال محاضرات وكتيبات كتبت بلغة عربية مُبسطة، وتثقيف العمال العرب لكي يعيشوا حياة منظمة في عمل مشترك، وتعويدهم النظام والمسؤولية الرفاقيتين. ولم تشهد العلاقات العمالية العربية اليهودية سوى محاولة واحدة، تمت سنة ١٩٢٧ فيما سمي (رابطة العمل اليهودي)، إذ قامت على أساس قطاعين، عربي ويهودي، منفصلين؛ حيث أسست (الهستدروت) قطّاع الإدارة الذاتية وترك الباب مفتوحاً لمجموعات عربية لتشكل قطاعها الذاتي الإدارة. وكان نجاح تلك الرابطة محدوداً؛ إذ لم تستقطب إلا عدداً محدوداً من العمال العرب لم يتجاوز عددهم ألف عامل سنة ١٩٤٣[1].

---

[1] المرجع السابق، ص ٦٤٦ - ٦٥٩.

٤ – سياسة المنظمة الصهيونية نحو العرب في فلسطين بعد انتفاضة عام ١٩٢٩:

تأثرت العلاقات العربية اليهودية بإحداث آب ١٩٢٩؛ بسبب الصدامات الدامية بين العرب واليهود في العديد من المدن والقرى الفلسطينية. وتدخلت في الأحداث قوات الشرطة البريطانية مستخدمة أسلوب القمع ضد العرب خاصة؛ فسقط نتيجة تلك الصدامات ١٣٣ قتيلاً و١٣٣ جريحاً من اليهود و١١٦ شهيداً و٢٣٢ جريحاً من العرب. وعقدت اجتماعات شعبية عربية انتهت إلى موقفين:

الأول، وهو الأقوى يذهب إلى توجيه الهجوم نحو العدو والانتقام من الصهيونيين.

الثاني، وهو الأضعف، تؤيده العناصر الوطنية واليسارية في يافا وجمعية الشباب المسلم في حيفا التي رأت توجيه المقاومة ضد الإنكليز لا اليهود. وقد تنصلت الزعامات العربية الفلسطينية من مسؤولية الأحداث أمام شدة رد الفعل البريطانية، تاركة البدو والفلاحين غير المنظمين وغير المسلحين عرضة لهجمات الطائرات والعربات المصفحة والقوات البريطانية. وقدمت السلطات البريطانية أكثر من ألف متهم, ٩٠ بالمئة منهم من العرب إلى المحاكم وصدرت أحكام بالإعدام على ٢٦ شخصاً بينهم يهودي واحد. وأصرت على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة من الشهداء المعروفين: فؤاد حجازي، محمد جمجوم وعطا الزير؛ ونفذ فيهم حكم الإعدام يوم الثلاثاء الذي عرف بالثلاثاء الحمراء في ١٧ حزيران ١٩٣٠[١]. وقد شكلت تلك الأحداث صدمة للرأي العام اليهودي في فلسطين؛ ودار جدل ونقاش في الأوساط الصهيونية المعنية حول مستقبل العلاقات بين العرب واليهود. وحاولت المنظمة الصهيونية إيجاد صيغة معتدلة لتحقيق توازن بين العرب واليهود في الموقف السياسي. وقد عبرت الوكالة اليهودية عن ذلك الموقف في مذكرتها الموجهة إلى الحكومة البريطانية في أيار ١٩٣٠، حيث طلبت أن يكون اليهود شركاء على قدم المساواة مع العرب في فلسطين في الحياة السياسية، كما أشارت المذكرة نفسها إلى أنّ اليهود في فلسطين لا يرغبون مطلقاً في السيطرة على غير اليهود من السكان ويرفضون دائماً هيمنة غير اليهود عليهم. ومن الأمور البارزة في هذه الفترة مناقشة الدستور الذي أعده (بن غوريون)، وطرحه في كانون الثاني ١٩٣٠، وحدد فيه وضع فلسطين الخاص والمشاكل السياسية الناتجة عن تطبيق الانتداب عليها. وحدد في مشروع الدستور مرحلة انتقالية مدتها من خمس إلى عشر سنوات. وفي المرحلة التالية تُعْطَى المجتمعات المحلية من

[١] الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٣٦، ٢٤١.

العرب واليهود حق انتخاب ممثليها في المجالس البلدية والتشريعية على أساس نسبة السكان العددية. ولم يكن هذا المشروع أكثر من تمنيات لم يكتب لها أي نجاح وعبرت عن ضعف الموقف الصهيوني بعد انتفاضة البراق[1].

اتجه (بن غوريون) عام ١٩٣٤ إلى البحث عن زعماء عرب في فلسطين على استعداد للقبول بالأمر الواقع، كما كان عليه آنذاك؛ فقد أشار في اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب العمال (الماباي)، بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٤، إلى ضرورة السعي إلى جهات عربية لها تأثيرها تقبل بالأمر الواقع، إن أي اتفاق بين العرب واليهود يجب أن يتم على أساس أن العرب لا يمكنهم الحصول على ما يريدون وعليهم قبول ما يعطى لهم. وقد قام (ماكنس) بتقديم (بن غوريون) إلى عدة زعامات عربية، فالتقى ببعض الزعماء العرب عام ١٩٣٤، ففي العام نفسه، اجتمع على التوالي مع عوني عبد الهادي في تموز، ومع موسى العلمي في آب، وفي جنيف التقى شكيب أرسلان وإحسان الجابري، في العام نفسه. وبنتيجة تلك اللقاءات، وخاصة لقاء جنيف، اقتنع (بن غوريون) أنَّ الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاق على أساس المساواة مع العرب، هي أن تنمو الجماعة اليهودية في فلسطين (اليشوف) وتصبح أقوى، كما سبقت الإشارة في الفصل الأول[2]. أما (حاييم آرلوزوروف)* ، فقد سعى بدوره إلى اللقاء ببعض الزعامات العربية فالتقى، على سبيل المثال، بعوني عبد الهادي في شباط ١٩٣٢. وقد انتهى إلى انطباع مؤداه أنَّ الاتفاق مع العرب مشكوك فيه، وهذا ما عبر عنه في رسالة مطولة إلى (وايزمن) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٢، جاء فيها: "لم يعد العرب على درجة من القوة لنسف مكانتنا ولكنهم لا يزالون يعتقدون أنهم على درجة كافية من قوة لإقامة دولة عربية في فلسطين دون أخذ مطالبنا السياسية في الحسبان، في حين أن اليهود على درجة كافية من القوة للمحافظة على أوضاعهم الراهنة؛ ولكنهم غير قادرين على إحراز نمو مستمر لليشوف من خلال الهجرة والاستيطان والمحافظة في الوقت نفسه على السلام والنظام لهذا النمو. وستأتي

---

[1] هاتيس، فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خلال عهد الانتداب، ص ٨٨، ٩٣، ٩٥.

[2] المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩.

* آرلوزوروف، حاييم، ولِد في أوكرانيا عام ١٨٩٩، تلقى دراسته في الاقتصاد في جامعة برلين، شارك في العديد من المنظمات والنشاطات الصهيونية، أصبح مسؤولاً عن حزب (العمل الفتي) ورئيس تحرير دوريته (العامل)، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٤، أصبح عضواً في (المجلس الصهيوني العام)، وعضواً نشيطاً في حزب (العامل الفتي: هابوعيل هاتسعير)، أصبح رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. اغتالته عناصر يعتقد أنها من الصهيونية التصحيحية في تل أبيب عام ١٩٣٣.

المرحلة التالية عندما يمنع توازن القوى الفعلية إقامة دولة عربية في فلسطين؛ عندئذ ستأتي المرحلة التي تعني توازناً بين القوميتين، يقوم على قوة حقيقية وجواب بالموافقة؛ وسيختبر أسلوب السياسة الصهيونية التطوري خلال فترة الانتداب فيما إذا كان الوصول إلى المرحلة التالية ممكنا أم لا. وإنني لأميل للاعتقاد بأنه مستحيل"[1]. وقد أدى ذلك الاعتقاد بـ(آرلوزوروف) إلى استنتاج يائس بأن الصهيونية لن تنجح في الحصول على أي شيء من المساواة، من العرب أو من الإنكليز، في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك. ومسألة المساواة هذه كانت محور خلاف بين سلطات الانتداب البريطانية؛ إذ خشيت تلك السلطات من تطبيق المساواة بين العرب واليهود في المجلس التشريعي على أساس عددي، إلى أن قرر وزير المستعمرات (ماكدونالد)، في ١٤ حزيران ١٩٣٥، تبني مبدأ المساواة صراحة بين العرب واليهود في المجلس التشريعي المقترح. أما موقف الحركة الصهيونية من مسألة المساواة فقد تطور من المطالبة بها في بداية الثلاثينات إلى حصر المطالبة بها في المجلس التشريعي وعدم تبنيها كسياسة صهيونية رسمية. وقد جاء هذا التطور نتيجة ازدياد الهجرة وتطلعاً إلى أن يصبح اليهود أغلبية في فلسطين. ومن المعروف أنَّ العرب في فلسطين كانوا يصرون على تمثيل اليهود تمثيلاً نسبياً في المجلس التشريع والهيئات الأخرى.

٥ – الاتصالات والمبادرات الصهيونية نحو العرب ١٩٣٦ – ١٩٣٩:

وجدت الحركة الصهيونية على اختلاف اتجاهاتها أنَّ مواجهة الثورة العربية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ لا يمكن التصدي لها بالاعتماد على سلطة الانتداب ودعمها فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي، بل لابد من تكثيف الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين. ويمكن تصنيف تلك الاتجاهات في الفترة المعنية في أربعة:

أولاً: الاتجاه الرسمي للحركة الصهيونية الذي عبرت عنه خطة (بن غوريون) بالتهيئة لهجرة حوالي مليون يهودي خلال مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات مستفيدين من الظروف الدولية، والضغوط التي كان اليهود يتعرضون لها في أوروبا؛ وخلال تلك الفترة التي تتم فيها هجرة المليون يمكن تحويل فلسطين إلى دولة يهودية على أساس الأمر الواقع.

[1] آرلوزوروف، حاييم، مراحل الصهيونية وحكم الأقلية، من المأوى إلى الغزو، وليد الخالدي، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ثانياً: اتجاه الصهيونيين التصحيحيين؛ وكان يدعو إلى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشرقي الأردن، بحيث يتراوح عدد المهاجرين اليهود خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، بين مليون إلى مليونين يقيمون في فلسطين وشرق الأردن، مستفيدين من الضغوط التي كان اليهود يتعرضون لها في بريطانيا ودولٍ أخرى. وكان التصحيحيون يهدفون إلى تشكيل دولة يهودية قوية تخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية في المنطقة.

ثالثاً: اتجاه الجماعات التي كانت تتبنى فكرة دولة ثنائية القومية، وطرحت أفكاراً جديدة، عبر عنها (ماكنس)؛ إذ سلم بالمشروع الصهيوني في فلسطين، وبجهد العرب لبناء قوميتهم في فلسطين نفسها. وعلى أساس هذه الحقيقة يتساءل (ماكنس): "طالما أن العرب قد عاشوا قروناً عديدةً في فلسطين، وهم على الأقل وطنيون مثلهم مثل الصهاينة، فهل يمكن أن تكون مساومة بينهما؟". والواقع، حسب رأيه، أن الطرفين يسلح كلٌّ منهما نفسه للمعركة الحاسمة؛ تلك المعركة التي سيهيمن بنتيجتها أقواهما على الأضعف.

رابعاً: اتجاه الحارس الفتي (هاشومير هاتسعير)، وقد ذهب مذهباً آخر، إذ انطلق في معالجة العلاقات العربية اليهودية من وجهة نظر الاشتراكية الصهيونية، التي ترى أن زيادة عدد السكان اليهود في فلسطين، واعتراف العرب بالفوائد الاقتصادية لتلك الزيادة، سيؤدي إلى تكون الوعي الاجتماعي وتطوره بين الجماهير العربية وقيام مصالح طبقية مشتركة؛ وعلل الحارس الفتي وجود اتجاهات معادية للصهيونية في أوساط العمال العرب، بفشل الصهيونية ذاتها في تحقيق ذلك الهدف[1].

وفي الفترة نفسها حاولت الحركة الصهيونية في فلسطين الاتصال ببعض الشخصيات العربية المعروفة باعتدالها، من وجهة النظر الصهيونية، وفي هذا السياق التقى (بن غوريون) بجورج انطونيوس، في نيسان ١٩٣٦، ولكن الهوة كانت واسعة بين الاثنين؛ إذ أن انطونيوس لم يوافق على أن التطلعات العربية ليست في صراع مع الصهيونية، وأشار إلى إمكان القبول بفكرة الوطن القومي اليهودي، كمركز روحي، لا كمركز سياسي. وأكد أن فكرة الدولة اليهودية متناقضة مع التطلعات العربية. وعندما رفض (بن غوريون) ذلك الرأي حول الوطن القومي، اقترح انطونيوس أنّ اليهود يمكنهم الهجرة إلى سورية الكبرى. وقد أكد أنطونيوس مراراً أنّ التفاهم بين العرب واليهود لا يمكن أن يقوم، ما لم تحدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ وكان أقصى ما عرضه أنطونيوس هو إجراء تقسيمي يعطي اليهود دولة على مساحات معينة

---

[1] حاييم، يهودا، التخلي عن الأوهام، ص ٢٢، ٢٤.

من السهل الساحلي بحيث يمكنهم أن يكونوا أغلبية فيها، وهذه الدولة من الممكن أن يشملها اتحاد سورية الكبرى. وكان تناقض آراء أنطونيوس مع آمال (بن غوريون) يعكس حقيقة تطلعات متصارعة في فلسطين، تلك الحقيقة التي سجلها (بن غوريون) عن محادثاته مع جورج أنطونيوس، لا يبدو أنها أُخِذَتْ في الحسبان. وقد سبقت الإشارة إلى موقف أنطونيوس بالتفصيل في الفصل الأول من هذا البحث[1].

وفي تلك الفترة نفسها طرحت بعض الاقتراحات الصهيونية على نطاق ضيق وخاص. كان من أهمها اقتراح (بن غوريون) المعروف (بخطة الاتحاد) عام ١٩٣٦؛ وقد تضمنت تلك الخطة اقتراحاً باتفاق العرب على بعض القوانين لحماية صغار ملاكي الأراضي، وتلبية الاهتمامات الاقتصادية العربية، والمساواة بين العرب واليهود في الجهاز التنفيذي، وإقامة اتحاد إقليمي في المنطقة تلبية لمطالب العرب السياسية، يدور في فلك بريطانيا، وترتبط به دولة يهودية. ويعطي ذلك الاتحاد العرب الطمأنينة بألا يكونوا في وضع أقلية في فلسطين. لكن الوكالة اليهودية لم تقبل بالأفكار التي تضمنتها خطة (بن غوريون) لعدة أسباب منها: صعوبة تحكم بريطانيا في منطقة عربية واسعة، وتحاشي إثارة مخاوف فرنسا من اتساع النفوذ البريطاني في المنطقة. ومن جهة أخرى تمت اتصالات بين بعض الأوساط الصهيونية وبين بعض الشخصيات المعتدلة، من وجهة نظر (الوكالة اليهودية)، خلال المرحلة الأولى من الثورة العربية عام ١٩٣٦. وكان هدف الصهاينة من تلك الاتصالات الوصول إلى حوار مع الهيئة العربية العليا ورئيسها أمين الحسيني؛ فاجتمع (فروموكين) و(ماكنس) بموسى العلمي، كما اجتمع (حاييم سلومون) عضو المجلس البلدي في مدينة القدس بحسين الخالدي رئيس البلدية آنذاك، وعضو الهيئة العربية العليا. لكن تلك الاتصالات لم تؤد إلى النتيجة التي كانت (الوكالة اليهودية) ترمي إليها. فنقلت (الوكالة اليهودية) محاولات الاتصال بالعرب خارج فلسطين لمحاورة رئيس الهيئة العربية العليا. فالتقى (نعوم فلينسكي) في القاهرة بمحمد علي علوبة في أوائل أيار ١٩٣٦؛ كما التقى في القاهرة بعبد الرحمن الشهبندر والصحفي أمين

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

السعيد. وأوفدت (الوكالة اليهودية) (برنارد جوزيف)* إلى القاهرة في أواخر أيلول ١٩٣٦ حيث التقى بالشهبندر وناقش معه النقاط الثلاث في العلاقات العربية اليهودية وهي: الأراضي، مؤسسات الحكم، الهجرة، كما اجتمع (جوزيف) في دمشق، في الفترة نفسها بشكري القوتلي وفخري البارودي، والتقى بجميل مردم في باريس[١]. وعندما حضرت اللجنة الملكية (لجنة بيل) إلى فلسطين، اجتمعت إلى (وايزمن) بتاريخ ٢١ كانون أول ١٩٣٦، حيث استمعت إلى رأيه حول تقسيم فلسطين إلى مقاطعات (كانتونات)، أو تقسيمها بين العرب واليهود. وكان رأي (وايزمن) أنَّ التقسيم على أساس (الكانتونات) غير عملي، ولكنه لم يرفضها.

* برنارد جوزيف: ولد في مونتريال عام ١٨٩٩، درس القانون، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢١، مارس المحاماة في القدس، وأصبح مستشاراً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٥، ثم خازناً لها من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١، عُيِّن حاكماً إدارياً للقدس سنة ١٩٤٨، تقلد عدة مناصب وزارية، عضو كنيست لثلاث دورات، له مؤلفات أهمها: الحكم البريطاني في فلسطين، (١٩٤٨)، حصار القدس (١٩٦٠).

يهودا حاييم، المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

القسم الثالث: سجل الفكرة التاريخي

الفصل الرابع

فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بين عامي

١٩٢٥ - ١٩٤٨

١ - مدخل:

عبَّرتْ فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خلال عهد الانتداب عن سياسة صهيونية نحو الوجود العربي في فلسطين. ولم تك تلك السياسة موحدة الغرض، منسجمة في كل الفترات الزمنية التي مرت على تطور تلك الفكرة؛ فقد نادت بها اتجاهات في الفكر الصهيوني، وبقي تيار الصهيونية الثقافية وحده ملتزماً بها. ومن المعروف أنَّ فكرة دولة ثنائية القومية قد نبتت بين الجماعة اليهودية في فلسطين على أسس غير واقعية ولكنها أثرت، على الغالب، في تحديد العلاقات العربية اليهودية. ويمكن أن نحدد اتجاهات الصهيونيين نحو الفكرة في مس هي:

أولاً: اتجاه ثقافي صهيوني، نظر إلى الخلاف بين العرب واليهود على أنه خلاف بين شعبين لكل منهما حقوق قومية في فلسطين غيرَ مقسمة، والحل يجب أن يتجنب هيمنة أحدهما على الآخر. ولهذا عليهما تجنب استخدام السلاح واحداً ضد الآخر. ويمثل هذا الاتجاه (الليبراليون) من دعاة حقوق الإنسان، والأكاديميون اليهود في فلسطين، وهم مجموعة غير شعبية، وبعيدة عن الجماعة اليهودية في فلسطين (اليشوف).

ثانياً: اتجاه اشتراكي صهيوني، يرى قيام دولة ثنائية القومية على جانبي نهر الأردن، يجمع بين قوميتهما نظام اشتراكي.

ثالثاً: اتجاه يهودي عربي، يتمثل في اليهود العرب الذين أقاموا طويلاً في الوسط العربي وتعودوا على العادات العربية وتكلّمِ العربيةِ بطلاقة؛ مثل أولئك الأفراد يفضلون أن يكونوا على علاقات طيبة ومتعاونة مع العرب.

رابعاً: اتجاه صهيوني عملي، يمثله أولئك المتشائمون الذين يشكون في إمكانية قيام وطن قومي يهودي في فلسطين، معتقدين أنَّ دولةً ثنائية القومية هي الاختيار الممكن في المدى المنظور.

خامساً: اتجاه صهيوني تكتيكي يمثله أولئك الذين نظروا إلى الفكرة على أنها سلاح تكتيكي مطروح لكي يرفضه العرب[1].

وفي الفقرات التالية يستعرض البحث أبعاد مفهوم دولة ثنائية القومية أو متعددة القوميات؛ مستنداً لعرض التطور التاريخي للاقتراحات والتنظيمات التي أقامتها جماعات مختلفة؛ لتجسيد فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، بدءاً من عام ١٩٢٥ وحتى قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

٢ – بعض العوامل الخلفية لفكرة الدولة متعددة القوميات أو ثنائية القومية:

عندما اصطدم اليهود المهاجرون بما أسموه بالمسألة العربية في فلسطين، لجأ البعض منهم إلى تجربة الفكر والممارسة الغربيين في حل مشكلة القوميات في المجتمعات الأوروبية. وكان هؤلاء يرمون إلى تفسير الوجود اليهودي إلى جانب الوجود العربي في فلسطين أو تبريره، بما يتفق والفكرة الصهيونية. ومن المعروف أن هناك تجارب أوروبية عديدة في مجال تعدد القوميات أو ثنائيتها.

تقف التجربة السويسرية في مقدمة تلك التجارب كمثال متميز لبلد نجح في الوصول إلى حل متوازن لمسألة تعدد القوميات في البلد الواحد. وفي سويسرة أكثر من لغة ينطق بها السكان السويسريون؛ كما يتوزعون من الناحية الدينية بين المذهبين البروتستنتي والكاثوليكي؛ فالأغلبية تنطق بالألمانية تليها الفرنسية فالإيطالية بنسبة أقل؛ وهناك نسبة ضئيلة تنطق باللغة الرومانية القديمة. وقد لجأت سويسرة إلى الحكم الاتحادي؛ حيث أصبح (الاتحاد السويسري) نظاماً فيدرالياً طوعياً يقوم على تقسيم البلاد إلى عدد من المقاطعات (كانتون)، تحكم كل مقاطعة نفسها ذاتياً؛ ويضمن دستور (الاتحاد) حق انسحاب كلُ مقاطعة.

---

[1] هاتيس، سوزان (روليف)، فكرة القومية الثنائية في عهد الانتداب واليوم، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٩٥ – ٦١.

وفي المملكة البلجيكية يبرز مثال آخر، للعلاقات الإثنية واللغوية؛ حيث فرض ذلك الواقع حلاً متوازناً لشكل من أشكال القومية الثنائية. ينقسم سكان بلجيكا إلى جماعتين اثنيتين؛ الأولى هي (الفلامنك)، والثانية هي (الوالونّيون). يتكلم (الفلامنكيون) اللغة الفلمنكية؛ وهي قريبة بعض الشيء من اللغة الهولندية، أما (الوالونّيون) فيتكلمون اللغة الفرنسية؛ فكلٌ إقليم يتكلم بلغته الخاصة؛ حيث تعتبر اللغتان رسميتين في العاصمة (بروكسل). والمملكة البلجيكية مملكة دستورية، قبلت الانفصال الإقليمي والوظيفي لحل مشكلتها اللغوية، حتى أن الأحزاب السياسية البلجيكية تكيفت مع تلك الثنائية فنظمت بين صفوفها أجنحة (للواليين) وأخرى (للفلمنك) وثالثة (للبروكسليين)[1].

أما الاتجاهات التي سادت بين جماعات (تركية الفتاة) حول مسألة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية، أو ما عرف بـ(الاتحاد العثماني)، فتعتبر من العوامل التي دفعت بعض المفكرين الصهيونيين إلى المطالبة بمساواة اليهود بأبناء القوميات والطوائف في الإمبراطورية العثمانية، باعتبارهم مواطنين عثمانيين؛ حيث أن فكرة المساواة قائمة على اشتراك الجميع في الشعور بالوطنية العثمانية، بحيث يعتبر الجميع مواطنين يعاملون على هذا الأساس، لا على أنهم أبناء طوائف أو جماعات عنصرية أو دينيّة داخل الإمبراطورية[2].

شكلت الأمثلة السابقة خلفية لدى بعض السياسيين والمفكرين الصهيونيين في مواجهة واقع الوجود العربي في فلسطين. وعلى الرغم من أن المشكلة القومية حُلّت سلمياً بالتراضي في كل من سويسرة وبلجيكا، إلا أن غالبية المفكرين الصهاينة لم يكونوا جادين في السير وفق تلك التجارب، بل كانوا أقرب ما يكونون إلى الخوف من حل يُكرّسُ وجودهم في فلسطين. إلى جانب وجود العرب على أساس دولة ثنائية القومية؛ نظراً لأنهم كانوا يدركون أنهم أقلية في فلسطين، إضافةً إلى عدم تجانسهم الثقافي واللغوي والاجتماعي؛ في حين أن العرب توفرت لديهم شروط أفضل، فهم أغلبية، متجانسون من الناحيتين الثقافية واللغوية، يضاف إلى هذا كله استمرار ارتباطهم بالأرض. وهذا الموقف الصهيوني يبدو غريباً بعض الشيء؛ فإذا كان الصهاينة لا يريدون دولة ثنائية القومية في فلسطين، فلماذا كل هذا الحديث عن تجارب القومية الثنائية أو تعددها؟ لماذا يطرحون الفكرة من حيث الأساس؟ وللإجابة على هذين السؤالين لابدّ من القول أنَّ المواقف التي اتخذها معظم الصهاينة تظهر أن طرحهم فكرة القومية

---

[1] ليبرهارت، آرنت، الديمقراطية في المجتمع المتعدد، ص ١١٧ - ١١٨.

[2] حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة، ص ٣٣٥.

الثنائية كان الهدف منه الاختبار والتهيئة لأخذ موقع لهم في تبرير مطالبهم، فيما لو لم يتمكنوا من بناء (الوطن القومي في فلسطين). ومن جانب آخر كانوا يرمون إلى تبرير موقفهم الأخلاقي أمام الرأي العام العالمي المطلع على حقيقة التواجد القومي العربي في فلسطين. وهذا لا ينفي أنَّ قلة من الليبراليين الصهيونيِين، كانوا صادقين، ولا يزالون، جادين في الوصول إلى حل متوازن مسالم على أساس دولة ثنائية القومية.

٣ – الديموقراطية بين الأغلبية والتوافقية في دولة ثنائية القومية:

الدولة ثنائية القومي هي مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي، يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم الأساسية التي تكوِّن الدولة. ولا يعتمد اشتراك الجماعتين في إدارة مؤسسات الدولة على نسبة مترافقة مع قوة كلٍ منهما العددية، بل على المبدأ الأساسي لهذا النظام، المتمثل في الإرادة الحسنة والتسامح. وعلى الرغم من ولاء الطرفين المشترك للوطن، فإن لكل جماعة هويتها القومية المنفصلة؛ حيث تتمتع بلغتها وثقافتها القوميتين وتراثها الديني. وفي مثل هذا النظام يكون لكل من اللغة والثقافة والدين مكانة متميزة. وليس معنى وجود شعبين في دولة واحدة أنهما يعيشان في دولة ثنائية القومية بالضرورة؛ فهما إما أن يكونا يعيشان في دولة ديمقراطية، حيث تحكم الأغلبية وتتمتع الأقلية بحقوقها كأقلية، وإما أن تكون الدولة عنصرية حيث لا يتمتع أحد الشعبين بحقوق متساوية ويعاني أبناؤه من التمييز والعزل[1].

تكمن الصعوبة في مجتمع ثنائي القومية في اختيار نظام يضمن التوافق بين الجماعتين القوميتين. وإذا تجنب مثل ذلك النظام طغيان الأغلبية وسيطرتها على الأقلية أمكن القول أنَّ الديموقراطية حققت وظيفتها في ذلك المجتمع. ولا يمكن الوصول إلى هذه الغاية بالإرادة الحسنة وحدها؛ بل لابد من عناصر أساسية مثل: تقسيم السلطات، نظام تعدد الأحزاب، وكتابة الدستور، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية، وكذلك التوازن بين شعبتي السلطة التشريعية وتمثيل الأقلية، ونظام حزبي متعدد الأبعاد، وتمثيل نسبي، وقيام اتحاد على أساس إقليمي أو غير إقليمي ... الخ[2].

لاشك أن توفر نظام توافقي أكثر ملاءمة لقيام مجتمع ديموقراطي في دولة ثنائية القومية. ففي ظل التوافق بين الجماعات القومية تتاح الفرصة لمشاركة الجماعتين القوميتين في اتخاذ

---

[1] هاتيس، سوزان، الدولة متعددة القوميات، ري بابليكا، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٧٤، ص ٨٩ – ١١٦.

[2] ليبهارت، الديموقراطية في المجتمع المتعدد، نيوهيفين، جامعة يل، ١٩٧٧، ٢٣ – ٣١.

القرارات، بغض النظر عن حجم الجماعة، أو تمتع الأغلبية بالقدرة على فرض القرار. هناك العديد من أنماط التوافق يستعرضها (ليبرهارت) من خلال التجارب الديموقراطية في دول متباينة الأنظمة السياسية. ويمكن الوصول إلى نمط توافقي يؤدي إلى تجنّب ديكتاتورية الأغلبية؛ ويحقق للأقلية مشاركتها في اتخاذ القرار، وحقها في الاعتراض. وحسب تحديد (ليبهارت) فإن النمط التوافقي هو ما يطبق في الدول الصغيرة ذات النظام الديموقراطي المتعدد مثل بلجيكا، سويسرا وهولندا...[1]

تذكر (سوزان هاتيس روليف) خصائص متناقضة متعارضة لمفهوم الدولة ثنائية القومية، تبرز من خلالها عدم تجانس الجماعات القومية وتفاوتها الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر (هاتيس) إمكانية تقبل الأقلية هيمنة الأغلبية أمراً مسلماً به، وتبالغ في إعطاء مرحلة التحرر القومي للجماعة القومية تأثيراً سلبياً على الانتقال إلى المجتمع ثنائي القومية. ويبدو أنَّ الاعتبارات التي مرت بإسرائيل والفلسطينيين والأقطار العربية المجاورة قد أثرت في ظهور ذلك التعارض. وفي خضم خليط من العوامل المتناقضة أو المتعارضة، يصعب توفر مناخ ملائم لقيام دولة ثنائية القومية. كما يعتبر تفاقم الظاهرة الشوفينية عند الجماعة القومية أحد أعداء الانتقال إلى تلك الدولة، كما انتهت (هاتيس روليف) في استنتاجاتها[2].

تكتسب هذه الملاحظات حول الدولة ثنائية القومية أهمية خاصة في التمييز بين الأفكار التي تبناها من سموا بأتباع القومية الثنائية بين القادة اليهود والصهيونيين الثقافيين، وهذا ما يفسر التحفظات التي أثارها قادة المجتمع المحلي اليهودي حول تطبيق حل ثنائي القومية، في الوقت الذي كان اليهود فيه يشكلون أقلية في فلسطين. وفي الفقرات التالية، يتناول البحث أهم التنظيمات والجمعيات التي نادت بفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٤٨.

٤ - جمعية (عهد السلام) بين الاختبار والاستقطاب:

يعود الفضل في تأسيس جمعية (عهد السلام) (Covenent of the Peace) التي تعرف في العبرية باسم (بريت شالوم) عام ١٩٢٥، إلى شخصيتين بارزتين هما:

---

[1] ليبهارت، آرنت، الديموقراطية التوافقية، سياسات العالم، عدد ٢١، كانون الثاني، ١٩٦٩، ص ٢٠٧ - ٢٢٥.

[2] روليف، سوزان هاتيس، فكرة القومية الثنائية في عهد الانتداب واليوم: تقويم شخصي، إسرائيل ثنائية القومية، ص ٥٨ - ٥٩.

المستشرق اليهودي الألماني (جوزيف غوروفيتش)* ، وعالم الاجتماع الألماني الأصل (آرثر روبين)، الذي يذكر في احدى يومياته، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٥، أنّ بعض المفكرين اليهود؛ ومنهم (غوروفيتش) ناقشوا (المعضلة العربية) في فلسطين، وكان رأي (غوروفيتش) أنَّ على العرب واليهود أنْ يتعاونوا فيما بينهم[١]. وقد برزت في جمعية (عهد السلام) ثلاث جماعات، أولها جماعة ممن هاجروا إلى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث وجهت هذه الجماعة نشاط الجمعية منذ تأسيسها وحتى أحداث انتفاضة البراق عام ١٩٢٩، وتتصف هذه الجماعة بأنها من أتباع (الصهيونية العملية) ومن أصول شرق أوروبية ما عدا (روبين)، وهم ممن تلقوا تعليماً أكاديمياً. أما الجماعة الثانية التي نشطت في الجمعية بعد انتفاضة البراق فهم من المثقفين اليهود المهاجرين من بلدان وسط أوروبا. ومن خلفية ليبرالية، من أبرزهم: (هوغو برغمان)** و(هانز كوهين)*** والشخصية الثالثة في هذه المجموعة هي (روبرت ولش Robert Welsh)**** .

---

* غوروفيتش، جوزيف، ١٨٧٤ - ١٩٣١، مستشرق ألماني متخصص في الدراسات السامية، عمل أستاذاً للغة العربية في الهند، أصبح أستاذ اللغات السامية في جامعة فرانكفورت، كتب في الثقافة والأدب الإسلاميين.

[١] روبين، آرثر، اليوميات، ص ٢١٧.

** برغمان، هوغو، ١٨٨٣ - ١٩٧٥، ولد في براغ ودرس الفلسفة فيها وفي برلين، وكان له نشاط في المنظمات الطلابية في براغ، حيث ترأس المنظمة الطلابية الصهيونية المسماة (باركوخبا)، تأثر كثيراً بكل من (بوبر) و(غوردون) و(أحدهاعام) على حد سواء، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٠، وكان له نشاط بارز في حزب الحارس الفتي (هابوعيل هاتسعير)، كان مديراً للمكتبة الوطنية في القدس، أصبح أستاذاً للفلسفة في الجامعة العبرية عام ١٩٣٥، كان له نشاط واضح في المنظمات التي تبنت فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين.

*** كوهين، هانز، ١٨٩١ - ١٩٧١، ولد في براغ حيث نشط في تنظيم (باركوخبا) الطلابي، خدم ضابطاً في الجيش النمساوي خلال الحرب العالمية الأولى، حيث وقع أسيراً ونقل إلى روسيا واطلق سراحه سنة ١٩٢٠، عمل في الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هايسوت) من سنة ١٩٢١ - ١٩٢٥ في لندن، واستمر في عمله بعد هجرته إلى فلسطين سنة ١٩٢٥، تغير موقفه من الصهيونية بعد حوادث انتفاضة البراق الدامية؛ حيث استقال من المنظمة الصهيونية عام ١٩٢٩، وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٢، حيث أصبح أستاذاً للتاريخ في كلية (سميث) في نيويورك، ومنذ عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٦٢ درَّس في المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي في نيويورك The New School for Social Reserch، كان له نشاط بارز في جمعية (عهد السلام)، وكتب بتوسع حول القضايا العربية، وبشكل خاص لحزب الحارس الفتي أثناء وجوده في فلسطين.

**** ولش، روبرت، ١٨٩١ - ١٩٨٢، ولد في براغ ونشط خلال دراسته في تنظيم (باركوخبا) الطلابي، وترأس تحرير صحيفة المنظمة الصهيونية الألمانية في برلين، اهتم منذ عام ١٩٢١ بتوجيه السياسة الصهيونية نحو العرب.

وقد وجدت هذه المجموعة في الصهيونية سبيل الحل باختيار ما عرف (بالإحياء القومي) مقابل الاندماج، ويطلق على هذه المجموعة أحياناً (جماعة براغ). ويضاف إليها بعض اليهود المثقفين من الألمان، مثل (آرنست سيمون Ernest Simon)* وعدا هاتين المجموعتين في (عهد السلام)، هناك مجموعة ثالثة من أتباع الحل المسالم بالإضافة إلى عدد من الشخصيات البريطانية من الذين عمل معظمهم في إدارة الانتداب، وإن لم يعطوا حق العضوية في الجمعية حتى عام ١٩٢٩، ومن أبرزهم (نورمان بنويتش Norman Benwithc)** و(أدوين صموئيل Edwen Samuel)***. تعرضت جمعية (عهد السلام) منذ تكوينها إلى تهجم من الجماعات الصهيونية الأخرى تحت الادعاء القائل أنّ تلك الجمعية تشكل انهزامية، ولكن الجمعية دافعت عن فكرة دولة ثنائية القومية بالقول أنَّ الجمعية (عهد السلام) تتبنى تلك الفكرة كحقيقة واقعة وليس كأيدلوجية تتمسك بها في كل الأحوال؛ وإذا لم تتمكن الصهيونية من الإحاطة بكل ما يحيط بها من الظروف فإنها ستفشل؛ وإن العرب على حق في تخوفهم من صهيونية تسعى إلى أغلبية ودولة يهودية. وكان الأمر الحيوي في رأي (عهد السلام) هو الاعتراف بحق كل من القوميتين في فلسطين ولم تكن الجمعية ضد البريطانيين؛ وإن أسفت لاعتماد تطور الصهيونية على الإرادة الطيبة لقوة الإمبريالية. وفي الوقت نفسه طالبت (عهد السلام) (المنظمة الصهيونية) أن تدرك أن الجماعة اليهودية في فلسطين (اليشوف) جزء من الشرق. وذهب معظم أعضاء (مجموعة براغ) في الجمعية إلى حد الموافقة على إلغاء (تصريح بلفور) مقابل اتفاق مع العرب؛ ولكن (روبين)

---

* سيمون، أرنست، ١٨٩٩، ولد في برلين، وتلقى دراسته في جامعة هايدلبرغ، عمل في تحرير مجلة (يودين) مع بوبر الذي كان بمثابة المعلم بالنسبة لسيمون خلال عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٨، حيث عمل مدرساً في حيفا فاستاذاً في الجامعة العبرية.

** بينوفيتش، نورمان، ولد في لندن ١٨٨٣، محام وقائد صهيوني، عين مدعياً عاماً في فلسطين عند تشكيل إدارة الانتداب، عرف بشدته في التعامل مع العرب خلال التحقيق في أحداث انتفاضة البراق (آب ١٩٢٩)، استقال سنة ١٩٣١ ليعمل أستاذاً للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية، شغل مراكز عديدة لصالح الحركة الصهيونية، له مؤلفات عديدة حول الصهيونية.

*** صموئيل، إيدوين، أصبح فيما بعد اللورد (صموئيل)، هو ابن (هربرت صموئيل) أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين.

و(كليفرسكي) وآخرين عارضوا اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد. من الواضح من خلال مواقف (عهد السلام) أنها لم يكن لها أي انتماء سياسي محدد؛ إذ يغلب على اتجاهها الطابع الليبرالي. ويعتبر (أحدهاعام)، (غوردون) و(بوبر) من المعلمين الذين أثروا في أفكار أعضاء الجمعية[1].

٥ – أثر صدمة ١٩٢٩ على دعاة فكرة القومية الثنائية:

كان من الطبيعي أن تؤثر (انتفاضة البراق) على نشاط جمعية (عهد السلام)، بسبب توتر العلاقات العربية اليهودية، وتدخل السلطات البريطانية السافر لصالح الحركة الصهيونية. وقد تباينت مواقف جمعية (عهد السلام) تبايناً واضحاً من تلك الانتفاضة، فمنهم من اتخذ موقفاً حازماً من الفكرة الصهيونية، ومنهم من اتخذ موقفاً متناقضاً، حيث انطوى على التزامه بصهيونيته وتخلى عن فكرة التفاهم بين العرب واليهود. كان (هانز كوهين) من أولئك الذين تخلوا عن الصهيونية؛ ففي ١٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٩، كتب يقول: (مضى على وجودنا في فلسطين اثنا عشر عاماً، دون أن نقوم ولو بمحاولة صادقة واحدة لإقناع الشعب الذي نعيش على أرضه بالتفاوض معه. وقد اعتمدنا كلياً على قوة بريطانيا العظمى العسكرية. واعتقد أنَّ من الممكن لنا التمسك والنمو باستمرار في فلسطين بمساعدة إنكليزية وبالاعتماد على حرابنا فيما بعد... ولكننا لن نكون قادرين على الاعتماد على الحراب في كل الأحوال؛ لأن كل تلك الوسائل ستكون لها نهاية محتومة؛ وحينئذ لن يكون في فلسطين لليهودية شيء من صهيون الذي جئنا في سبيله)[2]. أما (روبين) فقد اتخذ موقفاً متناقضاً، إذ رغب في التضحية بمثالية فكرة القومية الثنائية في فلسطين في سبيل الصهيونية؛ وعبر عن موقفه هذا في رسالة بتاريخ ٣١ كانون أول من عام ١٩٣١، بالقول: "... ما نستطيع الحصول عليه من العرب لسنا في حاجة إليه؛ وما نحن في حاجة إليه، لن نكون قادرين على الحصول عليه، وأقصى ما يوافق العرب، على إعطائه لنا هو حقوق أقلية لليهود في دولة عربية على نمط حقوق الأقليات في شرق أوروبا.. وسيكون مصير الأقلية اليهودية في فلسطين مرهوناً بحسن نية الأكثرية العربية التي تمسك بزمام الحكم"[3].

---

[1] هاتيس، سوزان، فكرة دولة ثنائية القومية خلال عهد الانتداب، ص ٤٠ – ٤٧.

[2] كوهين، هانز، رسالة إلى برت هول فويل، ٢١ تشرين ثاني ١٩٢٩، أرشيف مارتن بوبر، كما ذكرته هاتيس، المرجع السابق، ص ٥٨.

[3] روبين، آرثر، من رسالته إلى جاكسون، اليوميات، المذكرات والرسائل، ٣. ٢١. ١٩٣١، ص ٢٥.

من جانب آخر أعدت جمعية (عهد السلام) مذكرات عديدة على أثر (انتفاضة البراق) الدامية أهمها:

- المذكرة التي أعدها (برغمان، كوهين، صموئيل، كاتس نلسون وشلومو غيرشن) تحت عنوان (مذكرة جمعية عهد السلام حول سياسة عربية للوكالة اليهودية) وقد قدمت تلك المذكرة بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٠، إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية في لندن، وللوكالة اليهودية أيضاً.

- المذكرة التي أعدها (إرنست سيمون) على مسؤوليته الشخصية بتاريخ ١٢ آذار ١٩٣٠، ووجهها إلى مؤتمر اللجنة الإدارية للوكالة اليهودية، مقترحاً اتخاذ خطوات جذرية في سبيل السلام في فلسطين.

- المذكرة التي أعدها (كليفرسكي) دون علم أعضاء جمعية (عهد السلام) الآخرين في آب ١٩٣٠، وضمنها خطة أساسية لميثاق يهودي - عربي[1].

وفي عام ١٩٣٣ اضمحلت جمعية (عهد السلام) بسبب قلة الموارد المالية وانسحاب العديد من أعضائها بشكل تدريجي.

٦ - (الوكالة اليهودية) لا تشجع نشاط دعاة القومية الثنائية:

لم تتفق الجهات الصهيونية على موقف موحد من جمعية (عهد السلام). فقد كان الاتجاه اليهودي مشجعاً لها في البداية؛ حيث تبرع (وايزمن) لها بمبلغ ١٠٠ جنيه في حزيران ١٩٢٧. أما الكولونيل (كيش) رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ومدير الدائرة السياسية فيها، فلم يكن مبالياً بالجمعية في البداية، ولكنه أخذ بالتحول إلى التضييق من نشاطها لأنها كانت تنافسه في اختصاصه، كمدير للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. ولذا فقد اعتبرها تحتكر العمل في مجال العلاقات العربية اليهودية.. وكان اتجاه منظمة الحارس الفتي (هاشومير هاتسعير) اليسارية، نحو الجمعية يتفق مع التزامها بفكرة دولة ثنائية القومية التي تبنتها منذ ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٨؛ وقد تركز الخلاف في تطبيق الفكرة حول الهدف؛ وهو الحل الاشتراكي ثنائي القومية في فلسطين وما يجاورها، فقد عبر (مئير ياري) قائد (الكيبوتس القطري) آنذاك، عن ذلك الهدف بقوله: "لماذا لا يتحدث المرء عن دولة يهودية؟ لأن الماركسية ترى في الدولة

[1] هاتيس، المرجع السابق، ص ٥١ - ٥٤.

مرحلة انتقالية فقط، إننا نريد أغلبية قومية، ولكننا نفضل المساواة بين القوميتين اللتين تعيشان في البلاد الآن وفي المستقبل[1]."

اتسم اتجاه حزب الحارس الفتي (هابوعيل هاتسعير) بالاعتدال لتأثره بأفكار (غوردون)، وقد انضم كثيرون من أعضائه إلى جمعية (عهد السلام)؛ أما الذين لم ينضموا من أعضائه إلى تلك الجمعية فلم يكونوا معارضين لها. ومن الذين انضموا إلى جمعية (عهد السلام) من حزب الحارس الفتي، (ثون، كوهين، ايلتيش، بوبروبرغمان) وكانوا من أبرز أعضائها. ولم يكن موقف السلطات البريطانية واضحاً من جمعية (عهد السلام)، ولا تذكر المصادر موقفاً عربياً واضحاً من الجمعية، إلا أن جريدتي (مزآة الشرق) و(فلسطين) الناطقة باللغة الإنكليزية، قد نشرتا ترجمات مقالات عديدة كتبها أعضاء بارزون في (عهد السلام) مثل (كوهين) و(برغمان). وكان الطابع الغالب على ما كتبته هاتان الجريدتان عن العلاقات بين العرب واليهود هو أنها علاقات بين أكثرية وأقلية، وهو ما أربك دعاة القومية الثنائية الذين كانوا يطالبون بأن تقوم تلك العلاقات على أساس المساواة. ومن المعروف أنَّ هاتين الجريدتين كانتا تحابيان الجماعة اليهودية والسلطات البريطانية. ولم يجد دعاة القومية الثنائية، فلسطينياً رصيناً واحداً خلال عهد الانتداب راغباً في قبول أطروحاتهم[2].

٧ – فكرة تقسيم فلسطين إلى مقاطعات في إطار دولة واحدة:

من بين الأفكار التي طرحت في فترة قيام جمعية (عهد السلام)، فكرة تقسيم فلسطين إلى مقاطعات (كانتونات). وكان من أبرز من طرحها في تلك الفترة (بن عافي)[*] الذي كتب عدة كتيبات حول تقسيم فلسطين على أساس طائفي، أي مقاطعات يهودية ومسيحية وإسلامية. بدأ (بن عافي) الدعوة إلى تلك الفكرة عام ١٩٢٠، ونشر عام ١٩٢٩ كتيبين تضمن أحدهما اقتراحاً بتكوين مقاطعات في فلسطين تحكم ذاتياً؛ أما الكتيب الآخر فقد حمل عنوان (الفلسطينية) (Plestinianism) وتضمن دعوة إلى مواطنية مشتركة في بلد مشترك، حيث يعيش فيه العرب واليهود تحت حماية قوة مستنيرة، كما كتب عام ١٩٣٢

[1] كما ترجمت هاتيس النص عن العبرية، المرجع السابق، ص ٨٦.

[2] هاتيس، المرجع السابق، ص ٦١، ٦٤.

[*] بن عافي، أتمار، ١٨٨٥ – ١٩٤٣، ابن العالم اللغوي المعروف (اليعازر بن يهوذا)، ولد في القدس، درس في فرنسا وألمانيا، عمل صحفياً وساهم في صدور صحيفة (داعور هايوم) اليومية، عمل مراسلاً لعدة صحف أجنبية، ساهم في تطوير اللغة العبرية والكتابة بها.

في صحيفة (اليوم) مقالاً حول دستور فلسطين من وجهة نظره، منطلقاً من وجود الجماعات القومية والدينية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية، وفق النمط السويسري، أي بتقسيم البلاد إلى مقاطعات منفصلة.

وفي مقابل اقتراح (بن عافي) صدر عن الجانب العربي اقتراح عرف باسم (خطة أحمد الخالدي)، حيث دعت تلك الخطة إلى إيجاد مقاطعتين: يهودية في شمال يافا حتى حيفا، ومنها إلى بيسان بحيث تقع المناطق اليهودية في غرب الخط الحديدي الحجازي، ومن بيسان إلى طبريا فالحولة. أما المقاطعة العربية فتتألف من مناطق وأقضية غزة، المجدل، بئر السبع، القدس، حيفا ونابلس، في حين تبقى الناصرة والقدس والخليل وبيت لحم وصفد وحيفا خارج المقاطعتين؛ وتقوم بريطانيا بدور الرابط بين المقاطعتين؛ ويكون لكل مقاطعة مجلس تشريعي، يربطهما مجلس تنفيذي أعلى. وقد رفض حزب العمل (الماباي) تلك الخطة، وقد سبقت الإشارة إلى تلك الخطة بالتفصيل في الفصل الأول من هذا البحث[١]. وفي نفس السياق طرح بعض الموظفين البريطانيين خططاً أخرى لتقسيم فلسطين إلى مقاطعات منها ما عرف بخطة (كاستل Castle) متصرف لواء الناصرة، واقتراح المندوب السامي (وشوب Woshop)، تضمنت تقسيم فلسطين إلى ثلاث مقاطعات عربية ويهودية ومختلطة، وإبقاء مدن: القدس وبيت لحم وحيفا خارج هذا التقسيم. ولم يكتب النجاح لأي من هذه الاقتراحات، نظراً لاختلاف موقف كل طرف عن موقف الطرف الآخر[٢].

٨ – دعوة دعاة القومية الثنائية في ظل جماعة نحو الشرق (كديما مزراحا):

تأسس تنظيم (جماعة نحو الشرق) عام ١٩٣٦، في غمرة صعود الثورة العربية في فلسطين. وقد اعتبرها الكثيرون امتداداً لجمعية (عهد السلام)، إلا أنها تختلف عنها من حيث عضويتها، على وجه الخصوص. وقد ضمت (جماعة نحو الشرق) في عضويتها معظم أعضاء جمعية (عهد السلام) السابقين باستثناء (روبين)، الذي أشار بكل وضوح، في إحدى يومياته، إلى موقفه من فكرة دولة ثنائية القومية، قائلاً: "لقد توصلت إلى استنتاج أننا قد كتب علينا أن نعيش في حالة حرب دائمة مع العرب؛ وأنه لا مفر من وقوع الحوادث والإصابات"[٣]. ومن الملفت للنظر أن (جماعة نحو الشرق) قد استقطبت في عضويتها جماعة من اليهود الشرقيين

---

[١] انظر صحيفة فلسطين، تاريخ ٢٧ كانون أول ١٩٣٣.

[٢] هاتيس، المرجع السابق، ص ١٢٣ – ١٢٥، ١٣١ – ١٣٤.

[٣] روبين، آرثر، اليوميات، ٢٥ نيسان ١٩٣٦، ص ٢٧٧.

(سفرديم)، ومن قدامى المستوطنين في فلسطين؛ وأعلنت أن هدفها هـو معرفـة الشـرق وإقامـة روابط ثقافية واجتماعية واقتصادية مع أمم الشرق، ونشر معلومات صحيحة عن عمل الشعب اليهودي في فلسطين. وقد أكدت تلك الجماعة، منذ تأسيسها؛ أنها تعمـل بالتنسـيق التـام مـع (الوكالة اليهودية) و(المجلس القومـي ليهـود فلسـطين)، (فـاعيد ليومـي). ومـن أهـم إنجـازات (جماعة نحو الشرق) دعوتها إلى تشكيل هيئة سياسية لمعالجة (المسألة العربية)، يجري فيها تمثيـل (الوكالة اليهودية) و(المجلس القومي اليهودي في فلسـطين) بالتسـاوي. وكـانت منشـوراتها لا تحمل تواريخ أو تواقيع محددة. لكنَّ اثنين من مؤسسيها هما (كاليفرسكي) و(اسحق رافـائيل مولكو)* هما اللذان حرّرا معظم كتاباتها. اتسم موقف كل مـن (الوكالـة اليهوديـة) و(فـاعيد ليومي) من جماعة (نحو الشرق) بالإيجابية منذ تأسيسها وأبدى كل من التنظيمين موافقته علـى تشكيل (الهيئة السياسية حـول المسـألة العربيـة). أمّـا نشـاطات تلـك الجماعـة، فأبرزهـا نشـر مجموعة من المقالات حول (المسألة العربيـة) في فلسـطين بـأقلام بعـض الكتـاب والصحفيـين. وبمـرور الزمـن تقلـص دور (جماعـة نحـو الشـرق) واقتصـر علـى نشـاط العضـو البـارز فيهـا (كاليفرسكي)، إذْ قام برحلة إلى سورية ولبنان صيف سنة ١٩٣٧، ليقـابل شـخصيات عربيـة بوصفه ممثلاً لتلك الجماعة. عام ١٩٣٨ توصل إلى برنامج قال أنه ناقشه مـع أوسـاط (حـزب الاستقلال). ولم يعرف عن (جماعة نحو الشرق) تبنيها فكرة قومية ثنائية في فلسـطين صراحـة؛ إلا أنَّ (كاليفرسكي) نفسه كان مقتنعـاً بتلـك الفكـرة. وقـد أعـرب (شـرتوك) في رسـالة إلى كاليفرسكي بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٨، عن امتعاضه من قيام (كاليفرسـكي) بـإجراء اتصـالات ومفاوضات سياسية، لم يفوض بها، مع العرب. ولم يسمع الكثير عن (جماعة نحو الشرق) بعد ذلك التاريخ[١].

٩ – العلاقة العربية – اليهودية أهم من القومية الثنائية:

في نفس الفترة التي نشطت فيها (جماعة نحو الشرق) في البحث عن صيغة تفاهم مع العرب، وأثنـاء تصـاعد ثـورة ١٩٣٦، بـرزت إلى الوجـود جماعـة أخـرى عرفـت (بجماعة الخمسة)، لأنها لم تكن تنظيماً بصورة ما، ولكنها تكونت من خمسة رجـال من الصهيونيين المهتمين بمعالجة العلاقات العربية اليهودية. وأولئك الخمسة هـم:

---

* مولكو، إسحق رافائيل، ولد عام ١٨٩٤، من مواطني سالونيك، هاجر إلى فلسطين في عـام ١٩١٩، عمـل في التجارة وكتابة المقالات.

[١] هاتيس، المرجع السابق،ص ١٣٩ – ١٤٤.

(غيد فورميكين)* و(موشيه سيمسلنسكي)** و(بنحاس روتنبرغ)*** و(موشيه نوفومسكي)**** و(يهودا ليون ماكنس). عقدت الجماعة اجتماعها الأول في ٢٤ أيار ١٩٣٦، بعد أن أعلم (فروموكين)، (شرتوك)، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، بذلك الاجتماع. وفي اللقاء الذي تم بين الرجلين المذكورين، اتفق على أن يقوم (فروموكين) بوضع مسودة نص للاتفاق الذي يمكن التوصل إليه مع العرب. وفي لقاء آخر مع عدد من ممثلي (الوكالة اليهودية) وشارك فيه (شرتوك)، ناقش المجتمعون موضوع الهجرة، لكنّهم لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حولها بسبب اختلاف وجهات النظر بين (جماعة الخمسة) وممثلي (الوكالة اليهودية). وفي الاجتماع نفسه أبدى (شرتوك) استعداده للقبول بهجرة خمسين ألف يهودي كل سنة لمدة خمس سنوات، كما أنه عارض (ماكنس) معارضة شديدة لموافقته على إيقاف الهجرة مؤقتاً أثناء محادثاته مع بعض الزعامات العربية. وأكد (شرتوك)، مرة أخرى، على أن أية مفاوضات حول اتفاقات مبدئية رسمية، أو غير رسمية، مع العرب، يجب أن تتم عن طريق (الوكالة اليهودية) أو برضاها التام. إلا أنَّ (الوكالة اليهودية) رفضت حتى ما اقترحه (شرتوك) وأصرت على هجرة اثنين وستين ألف يهودي في السنة. وفي الوقت نفسه وجهت الوكالة (شرتوك) إلى الاجتماع مع موسى العلمي مباشرة لقطع الطريق على (جماعة الخمسة لأنهم يقدمون تنازلات للعرب لا ترضى عنها (الوكالة اليهودية). وفي نهاية المطاف، توصل (فروموكين) إلى استنتاج مفاده أن (الوكالة اليهودية) لديها رغبة ضعيفة في مواصلة المفاوضات مع العرب، كما أن لديها رغبة في إلقاء تبعة فشل المفاوضات على

---

* فورروميكين، غيد، ١٨٨٧ - ١٩٦٧، ولد في القدس ونشأ بين العرب، أصبح قاضياً بعد دخول القوات البريطانية.

** سيميلنسكي، موشيه، ١٨٧٤ - ١٩٥٣، ولد في أوكرانيا، هاجر إلى فلسطين ١٨٩١، أحد مؤسسي مستعمرة (رحبوت)، مارس زراعة الحمضيات، وترأس (اتحاد المزارعين اليهود)، اعتبر نفسه من أتباع (أحدهاعام)، أقام علاقات مع بعض العرب.

*** روتنبرغ، بنحاس، ١٨٩٧ - ١٩٤٣، ولد في أوكرانيا، درس الهندسة، كان له نشاط في الحركات الصهيونية الروسية، هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٩، تبنى مشروع إقامة محطة طاقة كهربائية على نهر الأردن، ترأس (فاعيد ليومي) سنة ١٩٢٩ واستقال بعد فترة وجيزة.

**** نوفومسكي، موشيه، ١٨٧٣ - ١٩٦١، ولد في سيبريا، هاجر إلى فلسطين ١٩٢٠، أقام شركة لاستثمار البوتاس على شاطىء البحر الميت ١٩٢٩.

الجانب العربي؛ ولذا طلبت من (جماعة الخمسة) أن يكون الإصرار على هجرة ٦٢ ألف يهودي سنوياً، كحد أدنى أساساً للمفاوضات مع العرب، لكي يرفضوا - أي العرب - ذلك الشرط[١].

١٠ - خطة لدولة واحدة في مواجهة مشروع تقسيم ١٩٣٧:

تعتبر خطة (هايمسون* - نيوكمب**) من أهم بدائل خطة التقسيم لعام ١٩٣٧. تضمنت الخطة، التي وضعت بتاريخ ٩ تشرين أول عام ١٩٣٧، تسع نقاط أهمها: قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، اعتباراً من تاريخ معين، يتمتع فيها كل فلسطيني بحقوق سياسية ومدنية متساوية، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو قوميته، كما يمنح كل من العرب واليهود صفة المجتمع المحلي، ويمنح كل منهما حكماً ذاتياً، يتصرف في شؤونه الخاصة، ولا سلطة خاصة لأحدهما على الآخر، بحيث يؤدي ذلك الوضع إلى قيام وطن قومي يهودي، لا دولة يهودية. وفيما يخص هجرة اليهود ونسبتهم إلى مجموع السكان تضمنت الخطة المذكورة ألا يتجاوز السكان اليهود في فلسطين وشرقي الأردن فيما بعد رقماً متفقاً عليه، ويجب أن يكون في جميع الأحوال أقل من ٥٠ بالمائة من مجموع السكان. أثارت خطة (هايمسون - نيوكمب)[٢] جدالاً ونقاشاً واهتماماً، استمر أشهراً عديدة بين الأوساط الصهيونية، حول الجهات التي جاءت منها مبادرة الخطة وخلفية الاتصالات التي جرت بين أطراف عديدة، بين نيويورك ولندن وجنيف، خلال صيف ١٩٣٧، اشتركت فيها شخصيات عربية ويهودية وبريطانية. أما مثار الجدل الصهيوني فيعود إلى أن المنظمة الصهيونية الرسمية لم تشارك في تلك الاتصالات مباشرة؛ وأنها تلقت تفاصيلها عن طريق غير مباشر، عن طريق (ماكنس) و(الوكالة اليهودية) في لندن، لذا انتهت (الوكالة) إلى موقف يرى ضرورة توقف الاتصالات مع العرب, فيما يخص خطة (هايمسون - نيوكمب). وفي نفس الوقت تعرض (ماكنس) إلى نقد شديد من القيادة الصهيونية لتصديه للاتصال بالعرب، ومحاولته التهيئة للمفاوضات على أسس من خطة (هايسمون - نيوكمب)؛ لذا وجه له (بن غوريون) رسالتين: الأولى، في ٢٤ شباط ١٩٣٨،

---

[١] هاتيس، المرجع السابق، ص ١٤٤ - ١٥٤.

* هايمسون، ألبرت، يهودي بريطاني غير صهيوني، عمل مديراً لدائرة الهجرة خلال عهد (هربرت صموئيل).

** الكولونيل نيوكمب، ضابط بريطاني عرف بتأييده العرب، كان أحد مؤسسي (مكتب المعلومات الفلسطيني) في لندن.

[٢] نقلت سوزان هاتيس نص الخطة عن ملفات (الوكالة اليهودية)، المرجع السابق ص ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥.

والثانية ٣ آذار ١٩٣٨، يطلب إليه التوقف عن نشاطه في ذلك السياق؛ ويحذره من أن الاستمرار في نشاطه يؤدي إلى نسف الموقف الصهيوني، وأن ما فعله هو توسيع الهوة بين اليهود والعرب.

أما موقف العرب من خطة (هايمسون - نيوكمب) فقد تجلى عن طريق تصريح صدر عن (الهيئة العربية العليا) بتاريخ ٢٤ كانون أول ١٩٣٧، أنكرت فيه أية علاقة لرئيسها بمفاوضات أو حلول معينة لمشكلة فلسطين؛ واعتبرت أن ما يقال حول ذلك مجرد إشاعات لا أساس لها من الصحة. ولكن خلافاً لهذا التصريح، من المعروف أنّ اتصالات عربية يهودية وبريطانية، جرت حول الخطة، وأن كلاً من أمين الحسيني ونوري السعيد، قد وضع مسودة خطة موازية لخطة (هايمسون - نيوكمب) في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ و٦ شباط ١٩٣٨، على التوالي، وسبقت الإشارة إلى مضمون مسودتي الخطتين المتوازيتين لكل من أمين الحسيني ونوري السعيد في الفصل الأول من هذا البحث.

وتمثل رد الفعل البريطاني في إطلاع الحكومة البريطانية على الخطة، وعلى الاتصالات التي تمت بشأنها؛ وجه (نيوكمب) رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني في أيار ١٩٣٨، أعلمه فيها أن الخطة أصبحت مقبولة لدى جميع العرب، ولدى نسبة كبيرة من اليهود باستثناء يهود أوروبا الشرقية، الذين يرفضون مجرد مناقشة الخطة، لأنها لا تعطيهم (دولة يهودية). وفي نفس الرسالة، طلب (نيوكمب) من رئيس الوزراء البريطاني، ممارسة الضغط على (وايزمن)؛ لكن الحكومة البريطانية، على الرغم من موافقتها على قيام بعض الإنكليز على وضع خطط سياسية بديلة للتقسيم، إلا أن الحكومة ملتزمة كلياً بالتقسيم، ما لم ترفضه (إدارة الانتداب) في فلسطين؛ أو تتغير الأوضاع في أوروبا بشكل يغير الموقف من الشرق الأوسط[1].

تأثر عمل جماعات القومية الثنائية اليهودية بعوامل السياسة الصهيونية والدولية، بعد صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، وهذه العوامل هي: اندلاع الحرب العالمية الثانية، مؤتمر (بلتيمور، نيويورك) عام ١٩٤٢، ونهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. اتصفت المرحلة الأولى بقوة تأثير تلك الجماعات، بعد أن ضعف موقف الحركة الصهيونية؛ أما في المرحلة الثانية، بعد مؤتمر (بلتيمور)، فقد انحسر تأثير جماعات القومية الثنائية. وبعد نهاية الحرب الثانية، تجمد تأثير أتباع القومية الثنائية وضعف إلى حد بعيد، بقيام إسرائيل في عام ٩٤٨ .

---

[1] المرجع السابق ص ١٩٥.

١١ – موجة من الاهتمام بفكرة القومية الثنائية (١٩٣٩ – ١٩٤٢):

عبرت هذه المرحلة عن قلق الرأي العام اليهودي في فلسطين على مستقبل بناء الوطن القومي اليهودي؛ ومخاطر الوضع الدولي على المشروع الصهيوني. وقد ردد صدى ذلك القلق أتباع فكرة القومية الثنائية من الصهيونيين والتنظيمات اليهودية العاملة في مجال القومية الثنائية. ويعتبر انفضاض (مؤتمر لندن) وتردي الأوضاع الدولية سبباً مباشراً لالتقاء الجماعات اليهودية التي تؤيد فكرة دولة ثنائية القومية، بهدف إصدار مجموعة من المقالات والدراسات حول (المعضلة العربية اليهودية)؛ وكان من بينهم أعضاء سابقون من جمعية (عهد السلام) و(جماعة نحو الشرق) وبعض قادة الحارس الفتي (هاشومير هاتسعير) وحزب عمال صهيون اليساري المعروف باسم (سمول)؛ وأعضاء من حزب (الهجرة الجديدة) المعروف باسم (آليا هداشا)، وأفراد من (حزب العمل) و(الصهيونيون العموميون، الجناح ب)...الخ. وقد صدرت المجموعة الأولى من تلك المقالات باللغة العبرية بإشراف (رابي بنيامين) في آذار ١٩٣٩، بعنوان: (البارشات داركينو) والتي تعني (على مفترق طرقنا)؛ وهي مجموعة من المقالات حول العلاقات العربية اليهودية في فلسطين، كتبها أعضاء في الجماعات المذكورة آنفاً، تنتقد السياسة الصهيونية الرسمية نحو العرب. وقد عقد المشاركون والمتعاطفون معهم اجتماعاً في الأول من نيسان ١٩٣٩، لمناقشة ما أسموه (المعضلة العربية). وعقد الاجتماع الثاني في ١٥ نيسان من العام نفسه، وظهرت مجموعة ثانية من المقالات بعد صدور (الكتاب الأبيض) في آب ١٩٣٩، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد اتسمت تلك المجموعة من المقالات بنفس طابع مجموعة (على مفترق طرقنا).

كان من نتيجة ذينك الاجتماعين تشكيل تنظيم عريض لمؤيدي فكرة دولة ثنائية القومية. أطلق على ذلك التنظيم اسم (عصبة التعاون والتقارب العربي – اليهودي). وقد تضمن برنامج العصبة قسمين، الأول: الهدف، والثاني: النشاطات. وحُدِّدَ الهدف من قيام العصبة بتوحيد مواقف جميع أولئك الذين يقرون بالحاجة إلى التفاهم اليهودي العربي، والمكافحة من أجل قيام تعاون بين القوميتين العربية واليهودية في فلسطين. كما تضمن الهدف أيضاً توحيد مواقف كل أولئك الذين يعتبرون أنَّ المسألة الفلسطينية يجب أن تحل على أسس التقدم الاقتصادي، وحرية الثقافة القومية والتطور الاجتماعي للقوميتين معاً. أما النشاطات فقد حوت سلسلة من الخطط العملية وتنظيم المحاضرات وتبادل المعلومات والحض على تعلم اللغة العبرية في المدارس اليهودية والعربية، وتنظيم حلقات دراسية ودورات لتعريف كل شعب

بحياة الشعب الآخر وثقافته وتقاليده؛ بالإضافة إلى فتح عدد من النوادي في التجمعات السكانية في فلسطين، واستثارة المؤسسات المختلفة لتحقيق أهداف (العصبة)، وتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين فلسطين والأقطار المجاورة. وبتاريخ ٢٥ تشرين أول ١٩٣٩، عقد اجتماع بين (العصبة) و(الوكالة اليهودية)، حضره عن العصبة (رابي بنيامين، هرش، بوبر، بنطوف، كاليفرسكي وبيترسل). بينما مثل (الوكالة). كل من (بن غوريون، جوزيف ليو، كوهين وساسون). طرح ممثلو (العصبة) تشكيل لجنة لاستقصاء (المسألة العربية) استناداً إلى قرار (المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين) المنعقد في (جنيف) في آب ١٩٣٩. وطالبوا أيضاً، بضرورة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق؛ والإسراع في تشكيل لجنة مستقلة من ذوي الكفاءات المهتمة بتلك المعضلة. وأخذ (بن غوريون) جانب الرد على ما طرحه ممثلو (العصبة)؛ مؤكداً أنَّ (العصبة) لا تمتلك القدرة على إيجاد حلول لتلك (المسألة). وأعرب بن غوريون عن اعتقاد أنَّ الاتفاق بين العرب واليهود سيتحقق بالقوة، لأنه يؤمن بقوة الحركة الصهيونية التي تنمو؛ وهذا ما يضمن الوصول إلى اتفاق. وبعد ثلاثة أسابيع تم تشكيل اللجنة؛ وعقدت اجتماعها الأول في كانون الثاني ١٩٤٠، وكان عدد أعضائها سبعة. أربعة منهم يؤيدون فكرة دولة ثنائية القومية وهم (كالفرسكي، كبلانسكي، ماكنس وثون). ومنذ الاجتماع الأول أعلن (بن غوريون) أنَّ اللجنة غير مخولة بمفاوضات مع العرب أو اليهود تؤدي إلى اتفاق، كما أنها غير مفوضة بانتقاد (اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية)؛ وأن مهمتها تنحصر باستقصاء (المسألة العربية) وتقديم الاقتراحات حولها. وقد عين (الياهو ساسون) من (الوكالة اليهودية) أميناً لسر اللجنة، حيث اعتبره بعض أعضائها (جاسوساً) للوكالة عليهم. وعندما دعيت (العصبة) لاجتماع مع (لجنة العلاقات العربية اليهودية) التابعة (للوكالة اليهودية)، في ٢٦ أيار ١٩٤٠، شكلت ثلاث لجان فرعية بالتعاون مع (الحارس الفتي) لبحث القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية؛ وكان أهمها (اللجنة السياسية) التي ترأسها (موردخاي بنطوف). وتعود تلك الأهمية إلى التقرير الذي أعدته حول (التطورات الدستورية في فلسطين) في حزيران ١٩٤١، الذي عرف باسم (كتاب بنطوف). تكوَّن (كتاب بنطوف) من أقسام ثلاثة هي: الخلفية السياسية، المبادئ العامة والدستور. وقُدِّم (الكتاب) إلى (لجنة استقصاء المسألة العربية في الوكالة اليهودية) في ١٨ أيلول ١٩٤١، ووزع أيضاً على شخصيات معينة في (اليشوف) في فلسطين، والحركة الصهيونية، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فوجئ (بن غوريون) بتوزيعه، أثناء زيارته الولايات المتحدة. أما بالنسبة لوضع (لجنة استقصاء المسألة العربية في الوكالة اليهودية) ذاتها، فقد ساد شعور بين أعضائها

ألا جدوى من الاستمرار في عملها؛ لكن (بن غوريون) طلب من اللجنة، في ١٩ أيار ١٩٤١، الاستمرار في عملها؛ وعدم التخلي عن مهمتها. وضعت (اللجنة) تقريرين، أولهما تقرير الأغلبية، وثانيهما تقرير الأقلية. وقد وقع (كبلانسكي، كاليفرسكي، ماكنس وثون) تقرير الأغلبية الذي يدافع عن دولة ثنائية القومية؛ وكتب (كبلانسكي) ذلك التقرير في كانون أول ١٩٤١، ونشر في آب ١٩٤٢[1].

١٢ – انحسار الاهتمام بفكرة القومية الثنائية (١٩٤٢ – ١٩٤٥):

بعد أن انتصفت سنوات الحرب العالمية الثانية، أخذت الأنظار تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وزاد في تلك الفترة تورط الولايات المتحدة في الأعمال العسكرية في الشرق الأقصى بحجم فاعل، كان له أبعد الأثر في التحكم في النشاط السياسي الدولي بدقة. وفي هذه الفترة، أيضاً واجه عمل المهتمين بفكرة دولة ثنائية القومية تطورات وأحداث ارتدت سلباً على اهتمام الرأي العام الصهيوني في فلسطين. على الرغم من محاولة بعض الرموز النشيطة من دعاة الفكرة، الاستقلال عن قرار الوكالة اليهودية وتهديداتها. ويمكن إظهار انحسار الاهتمام بالفكرة ومقاومتها في النقاط الثلاث: مؤتمر (بلتيمور)، تنظيم (إيحود) والاتصالات مع العرب.

أ – مؤتمر (بلتيمور):

عقد مؤتمر صهيوني في فندق (بلتيمور) في مدينة (نيويورك) في أيار عام ١٩٤٢، دعت إليه (لجنة الطوارئ في المنظمة الصهيونية الأمريكية). ومع أنه كان مؤتمراً غير عادي، إلا أنه اعتبر بمثابة مؤتمر صهيوني إعلامي، نظراً لمشاركة مندوبين عن الحركة الصهيونية في العالم، إضافة إلى مشاركة قادة صهيونيين مثل (بن غوريون) و(حاييم وايزمن) و(ناحوم غولدمان). وكان برنامج (بلتيمور)، الذي أعلن عنه بتاريخ ١١ أيار ١٩٤٢، أهمَّ ما تمخَّضَ عنه ذلك المؤتمر، وتضمن تأكيد رفض (الكتاب الأبيض) لعام ١٩٣٩، والالتزام بتطبيق (تصريح بلفور)، و(صك الانتداب)، اللذين يقران بالترابط التاريخي بين (الشعب اليهودي) وفلسطين لتكوين (دولة يهودية) أو (كومنولث) فيها؛ وهذا ما شكل أهم عناصر السياسة الصهيونية الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها[2]. كان معنى هذه السياسة رفض فكرة دولة

---

[1] هاتيس، المرجع السابق، ص ٢٢٢ – ٢٣١، ٢٣٦ – ٢٤١.

[2] تايلور، آلن، مدخل إلى إسرائيل، ص ٦٠، ٦١. انظر أيضاً: باتاي، رافائيل، موسوعة إسرائيل والصهيونية، مجلد ١، ص ١٣٩.

ثنائية القومية رفضاً صريحاً؛ الأمر الذي وضع دعاتها في مواجهة مأزق حرج. وعندما عاد (بن غوريون)، بعد المؤتمر إلى فلسطين، دارت نقاشات حادة في (لجنة النشاطات الداخلية) في العصبة (Inner Actions) استمرت من ١٥ تشرين أول وحتى ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢، وكانت تلك النقاشات آخر فرصة أمام دعاة فكرة القومية الثنائية للدفاع عن قضيتهم داخل (المنظمة الصهيونية). وبكل وضوح كانت معارضتهم (برنامج بلتيمور) بمثابة انشقاق عن المنظمة الرسمية، لأنها انحازت كلياً إلى ذلك البرنامج، وقد عبر (بن غوريون) عن موقف (المنظمة الصهيونية) بقوله: "إن ما يدعى بالمعضلة العربية يعني معارضة سياسية عربية للهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ والعديدون يتجاهلون هذه الحقيقة البسيطة، ويحاولون حل المعضلة العربية حيث لا وجود لها؛ وأحد الحلول المقترحة لها هو إقامة دولة ثنائية القومية. وإذا كانت الدولة ثنائية القومية تعني بكل بساطة، إن جميع سكان فلسطين عرباً ويهوداً، يجب أن يتمتعوا مثل بعضهم البعض بالمساواة التامة في الحقوق، ليس كأفراد فقط، بل ككيانات قومية... فإن أي يهودي أو صهيوني لا يفشل في الدفاع عن مثل ذلك النظام. على الرغم من أنني لست مقتنعاً تماماً بأن العرب سيوافقون على مثل هذه المساواة؛ إذا كانت لديهم القوة لإقرار الدستور"[1]. وانتهت مناقشات (لجنة النشاطات الداخلية) إلى تبني (برنامج بلتيمور). ولما كانت تلك اللجنة مفوضة باتخاذ القرارات الهامة في حال غياب (المؤتمر الصهيوني) أثناء مرحلة الحرب، فقد فرض على دعاة فكرة دولة ثنائية القومية مواصلة الدفاع عن فكرتهم خارج (المنظمة الصهيونية) الرسمية. وأمام هذا الوضع الجديد، تجمع دعاة الفكرة من اليمين واليسار والوسط، في مواجهة السياسة الصهيونية الرسمية؛ فانضم (الحارس الفتي) إلى (عصبة التقارب والتعاون) رسمياً، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٤٢، بعد أن كان قبل ذلك التاريخ، متعاوناً معها. ووقع (الحارس الفتي) وثيقة تتضمن التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود والأسس التي يقوم عليها ذلك الاتفاق[2].

ب – الاتحاد (ايحود):

بعد انضمام (الحارس الفتي) إلى (عصبة التقارب والتعاون)، وتوقيع برنامج العصبة، ساد اتجاه بين المثقفين غير المنتمين إلى أحزاب في العصبة دفعهم إلى تشكيل كتلة ضمن العصبة؛ فأدى ذلك إلى تشكيل (جماعة الاتحاد) أو (إيحود). احتل (يهودا ماكنس) محور

---

[1] هاتيس، المرجع السابق، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

[2] هاتيس، المرجع السابق، ص ٢٥٨ - ٢٥٩، ٢٧١ - ٢٧٦.

تشكيل تلك الجماعة لعدة أسباب منها: (برنامج بلتيمور)، وتجربته في (لجنة المسألة العربية)، وضغط أصدقائه عليه. بدأت المناقشات لتأسيس تلك الجماعة في تموز ١٩٤٢، وعقد اجتماعها الأول في ١١ آب، حيث اختيرت لجنة تنفيذية للتنظيم الجديد، كان من أعضائها: (بوبر، كاليفرسكي، ماكنس وسميللانسكي). وفي ذلك الاجتماع عارض (ماكنس) فكرة (دولة يهودية) لأسباب من أهمها: - أن ظروف الحرب يمكن أن تدمر الجماعة اليهودية في فلسطين، حيث تصبح جزيرة يهودية في عالم معاد، كما أن قيام دولة يهودية سيخلق كراهية يصعب تجاوزها لأجيال عديدة، وتصبح تلك الدولة دولة وثنية، لا يهودية. يمكن لليهود واليهودية أن يعيشوا في الشتات بها أو بدونها. وقد أصدرت (جماعة الاتحاد) منذ تأسيسها، دوريتها التي سميت في البداية (مشاكل اليوم) وبالعبرية (بياعوت هايوم)، ثم عدل اسمها إلى (بيوعوت) أو (مشاكل)[1].

جـ - الاتصالات مع العرب:

عزز انضمام (الحارس الفتي) إلى (عصبة التقارب والتعاون) وتكوين تنظيم (الاتحاد) موقف دعاة فكرة دولة ثنائية القومية، ففي أيلول ١٩٤٢، سافر (كاليفرسكي) رئيس العصبة، و(آهرون كوهين)، سكرتيرها وعضو (الحارس الفتي)، إلى سورية ولبنان للاتصال بشخصيات من القطرين، ودراسة الموقف وبحث إمكانية العمل وفق برنامج العصبة. وقد عادا بانطباع مؤداه أن الشك وعدم الثقة في السياسة الصهيونية الرسمية يسودان لدى معظم العرب الذين قابلاهم؛ وأن هؤلاء أعربوا لهما عن تقديرهم لبرنامج العصبة وأنه يستحق المناقشة. وفي نطاق الاتصال بالشخصيات العربية في فلسطين، اتصل (كاليفرسكي) و(كوهين) مع المحامي عمر صالح البرغوثي، وهو من رجال حزب الاستقلال، وعلى صلة وثيقة برئيسه عوني عبد الهادي، وقد أبدى البرغوثي استعداده للعمل وسيطاً بين العصبة وبين بعض زعماء (حزب الاستقلال). على أساس برنامج معتدل. وفي ٢١ حزيران ١٩٤٣، أبلغ (كاليفرسكي) و(كوهين) (شرتوك) أن خمسة أو ستة من زعماء العرب المعروفين جيداً على استعداد لقبول خطة تتضمن مساواة تامة بين القوميتين في المؤسسات التشريعية والإدارية وحجم السكان وحق ملكية الأرض؛ على أن تكون فلسطين دولة ثنائية ضمن اتحاد فيدرالي مع الأقطار المجاورة، والسماح بالهجرة اليهودية إلى الأقطار المجاورة أيضاً. وعندما أُبلِغَ (موشيه شرتوك) بتلك الخطة، أبدى تشككه فيها، لكنه لم يعط جواباً بالنفي، ووعد بوضع الخطة برمتها أمام (اللجنه التنفيذية

---

[1] ماكنس، يهودا، ومارتن بوبر، الوحدة العربية اليهودية، ص ١٦ - ١٧.

للوكالة اليهودية)، وانتظرت العصبة حتى شباط ١٩٤٤، دون أن تتلقى جواباً، لأن قرار الوكالة اليهودية كان ألا تعطي جواباً. وعلى الرغم من إصرار العصبة على معرفة جواب (الوكالة اليهودية) على الخطة المعنية، إلا أن (الوكالة اليهودية) أصرت على تجاهل الموضوع كلياً إلى أن أسقطت الخطة[1].

كانت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية (١٩٤٣ - ١٩٤٥)، سنوات صعبة بالنسبة لدعاة فكرة دولة ثنائية القومية؛ إذ أصبحت الفكرة لا تتفق مع برنامج اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية الرسمية، بعد تبني الحركة الصهيونية برنامج (بلتيمور)؛ وبذلك عزلت تلك الفكرة عن التيار الرسمي للحركة الصهيونية في تلك المرحلة. وكان الوضع داخل (عصبة التقارب والتعاون العربي اليهودي) يعاني من عدم التجانس بين الجناح اليساري في العصبة و(جماعة الاتحاد). وكان الاتفاق الوحيد الذي اجتمعت عليه آراء المشاركين في العصبة هو ضرورة الاتفاق حول ما أسموه (المسألة العربية).

١٣ - تشتت الاهتمام بفكرة القومية الثنائية (١٩٤٥ - ١٩٤٨):

كانت السنوات الأخيرة من حكم الانتداب البريطاني، التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، حافلة بالكثير من التطورات والاضطرابات. ففي بداية تلك المرحلة أملت الحركة الصهيونية أن يتم تعديل (الكتاب الأبيض) لعام ١٩٣٩، سواء صعد العمال أم المحافظون إلى السلطة في بريطانيا. لكنّ (حزب العمال البريطاني) الذي تولى السلطة لم يعمل على إجراء أي تعديل أو تغيير في السياسة البريطانية في فلسطين. وهذا ما أدى إلى تعارض بين السياسة الصهيونية وإدارة الانتداب في فلسطين؛ ومع ذلك فإن الهجرة اليهودية استمرت إلى ما بعد آذار ١٩٤٤، وهو التاريخ المفترض لتوقف الهجرة بموجب (الكتاب الأبيض) لعام ١٩٣٩. ففي فترة ما بعد الحرب، عاشت بريطانيا أزمة اقتصادية حادة، ولم يكن لدى الحكومة البريطانية رغبة أو وقت لفرض سياسة محددة في فلسطين على العرب أو اليهود على حد سواء. ولهذا السبب أملت الحكومة البريطانية أن تساهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تحمل تلك المصاعب، لكنَّ الولايات المتحدة لم تبد حماساً لمشاركة الحكومة البريطانية في تحمل مسؤولية فرض سياسة محددة في فلسطين.

---

[1] المرجع السابق ص ٤٤ - ٥٨.

اتصف عمل مؤيدي فكرة دولة ثنائية القومية في هذه الفترة بالضعف، فاقتصر نشاط وجوه أولئك المؤيدين على الإدلاء بشهاداتهم أمام اللجان الدولية، ولم تجرؤ الأحزاب الممثلة في (الوكالة اليهودية) على الإدلاء بشهادات منفصلة عن الوكالة، واكتفت بتقديم مذكرات مكتوبة، تنفيذاً لتعليمات (الوكالة اليهودية). وحاول بعض مؤيدي فكرة القومية الثنائية تشجيع بعض العرب الفلسطينيين على تشكيل منظمة مماثلة لتنظيم (عصبة التقارب والتعاون) في الجانب الفلسطيني. ويمكن تلمّس التشتت في الاهتمام بفكرة دولة ثنائية القومية في هذه الفترة في مناسبات ثلاث هي: لجنة الاستقصاء (الأنكلو أمريكية)، منظمة فلسطين الجديدة، وتقهقر فكرة القومية الثنائية بعد صدور قرار التقسيم.

أ – لجنة الاستقصاء (الأنجلو – أمريكية):

اتفق (بيفن)، وزير الخارجية البريطانية، و(ترومان)، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، على تشكيل لجنة أنكلو أمريكية لدراسة الوضع في فلسطين، ودراسة أوضاع اليهود المشردين في أوروبا. وتكونت تلك اللجنة من ١٢ عضواً، ستة من الإنكليز وستة من الأمريكيين، وقد استمعت (لجنة الاستقصاء الأنكلو – أمريكية) إلى شهادات وإفادات في أمريكا وأوروبا وفلسطين وبعض الأقطار العربية الأخرى. واستغرق عملها بضعة أشهر من بداية ١٩٤٦ ووضعت تقريرها في نيسان من العام نفسه. وأهم التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير هي: طلب إصدار مئة شهادة لهجرة ١٠٠ ألف يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي، وألا تصبح فلسطين دولة عربية أو يهودية، كما أوصت اللجنة باتخاذ الخطوات لردم الهوة في مستويات المعيشة بين العرب واليهود في فلسطين. وقد جاءت بعض توصيات اللجنة مشجعة لدعاة فكرة القومية الثنائية. وأثناء عمل اللجنة تقدم بعض مؤيدي الفكرة بمذكرات، وتقدم البعض الآخر منهم بمذكرات مكتوبة وشهادات أمام اللجنة. أما (لجنة العمل في الوكالة اليهودية) فقد منعت أعضاءها من الإدلاء بشهاداتهم بأسماء منظماتهم أو أحزابهم مستقلة عن المنظمة الصهيونية. ولذلك فقد التزم حزباً (هاشومير هاتسعير) و(آليا حاداشا) أي (الهجرة الجديدة) بذلك القرار. واكتفى حزب (الحارس الفتي) (هاشومير هاتسعير) بتقديم مذكرة مكتوبة. ولكن (جماعة الاتحاد) قامت بالعملين معاً؛ إذ قدمت الجماعة إلى اللجنة بياناً مكتوباً بتاريخ ٥ آذار ١٩٤٦، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه أدلى بعض أعضاء (جماعة الاتحاد) بشهاداتهم أمام اللجنة،وتضمن بيان الوفد الذي قابل اللجنة

وشهادات أعضائه، وهم (ماكنس، بوبر، سيميلانسكي) تحت عنوان (الوحدة العربية اليهودية). وتضمن بيان (جماعة الاتحاد) سبع نقاط أهمها: الهجرة، الحكم الذاتي، اتحاد فلسطين في دولة ثنائية القومية مع الأقطار المجاورة، والحل الفلسطيني. ويضع البيان بعد ذلك خطة تؤدي إلى استقلال ثنائي القومية، تبدأ من المرحلة التي كانت قائمة آنذاك، أي الانتداب إلى وصاية الأمم المتحدة؛ إلى أن تصبح فلسطين وحدة ذات حكم ذاتي ضمن اتحاد إقليمي أوسع. وفي البيان نفسه اعتبرت (جماعة الاتحاد) المشكلة القائمة، مشكلة سياسية تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي: الهجرة، الأرض، الحكم الذاتي[1]. أما القسم الثاني من الكتيب فقد خُصِّص لنشر الشهادات التي أدلى بها ممثلو (الاتحاد) أمام (لجنة الاستقصاء الأنكلو - أمريكية). وأهم ما تضمنته تلك الشهادات، ما عرضه (بوبر) عن مفهوم الصهيونية لدى (الاتحاد)، وعرض (ماكنس) في شهادته كيف يتصور (الاتحاد) دولة ثنائية القومية، ومفاهيم المساواة السياسية والعددية بين القوميتين. واكتفى حزب (الحارس الفتي) بتقديم مذكرة أعطاها عنوان (الحجة من أجل فلسطين ثنائية القومية) متضمنة خمسة أقسام هي: عناصر الموقف، الحل الدستوري، الحل الاقتصادي، المرحلة الانتقالية، وتعقيدات الحل المقترح. استعرضت الخطة المصالح التي يمكن للعرب واليهود أن يجنوها من دولة ثنائية القومية في فلسطين[2]. إذ أنه في مثل تلك الدولة يجب أن تتوفر المساواة في الهيئات التشريعية التي لها حق الموافقة النهائية على سن القوانين في البلاد، مما يمثل أفضل ضمانة للحيلولة دون هيمنة طرف على الآخر. وأشارت مذكرة (الحارس الفتي) إلى النموذج السويسري ليحتذى في الحل الدستوري المقترح. وفي الخطة حددت خمسُ مراحل للوصول إلى الاستقلال التام في فلسطين وهي: تشكيل مجلس استشاري على أساس المساواة في العدد، وفي المرحلة الثانية تكون مهمة هذا المجلس اختيار مجلس مركزي يعالج القضايا العامة ، من تعيين رؤساء الدوائر في الأقاليم، أما في المرحلة الثالثة فينتهي عمل المجلس الاستشاري ويتم انتخاب مجلس تشريعي على أساس المساواة مع المحافظة على سلطة النقد بين الهيئة المشرفة على المرحلة الانتقالية، وفي المرحلة الرابعة يتم تكوين مجالس تنفيذية على أساس المساواة أيضاً، وفي المرحلة الخامسة يتم الاستقلال؛

---

[1] هاتيس، المرجع السابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

[2] الحارس الفتي، الحجة من أجل فلسطين ثنائية القومية، ص ٥٤ - ٥٦، ١٠٨ - ١١٠.

ولكن حتى بعد الاستقلال، تظل هيئة الإشراف الدائمة تمارس تنفيذ سلطة الإشراف العام حتى تقرر الأمم المتحدة إنهاء تلك الصلاحية[١].

ب – منظمة فلسطين الجديدة:

لم يقتصر نشاط دعاة فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين على اليهود، وإنما تعداه إلى محاولات مستمرة لكسب مؤيدي الفكرة بين العرب؛ إلا أن تلك الجهود لم تثمر إلا في نجاح (عصبة التقارب والتعاون) في التوصل إلى اتفاق مع مجموعة من العرب عرفت باسم (منظمة فلسطين الجديدة)، التي نظمها فوزي درويش الحسيني (١٨٩٦ - ١٩٤٦)، الذي كان معروفاً بدعوته إلى التعاون والتفاهم بين العرب واليهود في فلسطين. ففي اجتماع شارك فيه في آب ١٩٤٦، في منزل (كاليفرسكي)، ألقى باللوم على العرب واليهود معاً لعدم توصلهم إلى اتفاق، كما أشار إلى أن هناك عرباً لا يوافقون على سياسة (الهيئة العربية العليا)؛ ودعا في الاجتماع نفسه إلى التحرك على مختلف الأصعدة مثل: افتتاح ناد في القدس، إصدار صحيفة، تقوية الروابط بين العرب واليهود الخ... لكسب مؤيدين عرب لفكرة التفاهم بين العرب واليهود. وفي ١١ تشرين ثان ١٩٤٦، وقع خمسة من أعضاء (فلسطين الجديدة) بينهم فوزي درويش الحسيني مع (عصبة التقارب والتعاون) وثيقة تضمنت تأييد (فلسطين الجديدة) العصبة ودعم نشاطاتها على النجاح. وفي الوثيقة نفسها أعربت العصبة عن تأييدها منظمة (فلسطين الجديدة)؛ إلا أنها، أي العصبة، حددت في الوثيقة نفسها أهداف تأييدها ودعمها (فلسطين الجديدة) من أجل التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود يقوم على تعاون تام في كافة المجالات ومساواة سياسية، بين القوميتين كوسيلة للوصول إلى استقلال البلاد، والهجرة اليهودية على أساس القدرة الاستيعابية، وإقامة صلات في المستقبل بين فلسطين المشتركة المستقلة والأقطار المجاورة. إلا أن الاتفاق المذكور لم يوضع موضع التنفيذ، إذ سرعان ما طوى باغتيال فوزي درويش الحسيني في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦، أي بعد ١٢ يوماً من توقيع الاتفاق[٢].

جـ – تقهقر فكرة القومية الثنائية وقرار التقسيم عام ١٩٤٧:

بعد أن أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة في أيار من عام ١٩٤٧، عرفت باسم (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين- UNSCOP)، قدمت اللجنة خطتين بديلتين: الأولى خطة للتقسيم في ظل

---

[١] الخالدي، وليد، قومية ثنائية أم تقسيم، من المأوى إلى الغزو، ص ٦٤٥.

[٢] ماكنس، وآخرون، فلسطين مجزأة أم موحدة، ص ٤٣ - ٤٤.

اتحاد اقتصادي، والثانية خطة لدولة اتحادية فدرالية. وفي ٢٣ أيلول تحولت (الجمعية العامة) إلى لجنة خاصة لبحث الخطتين وشكلت لجنتين: مهمة الأولى دراسة التقسيم والثانية دراسة الاقتراحات البديلة. وقد قدم كل من تنظيم (الاتحاد) و(الحارس الفتي)، باعتباره عضواً في (عصبة التقارب والتعاون)، شهادة أمام (اللجنة الخاصة) عند حضورها إلى فلسطين. كما سلّمها تنظيم (الاتحاد) بيانا مكتوباً. ومرة أخرى أعاد (ماكنس) مطولاً الأفكار التي سبق أن عرضها عن مهمة تنظيمه (الاتحاد) أمام (لجنة الاستقصاء الأنكلو الأمريكية). كما ردَّ في شهادته، عل الانتقادات التي وجهت إلى فكرة القومية الثنائية القائمة على المساواة، وقد سأل، رئيس اللجنة (ساند ستورم) (ماكنس) قائلاً: ألا تعتقد أنَّ فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين ستفشل إذا لم يتم التعاون الضروري بين العرب واليهود؟ وقد أجاب (ماكنس) أنَّ التعاون المطلوب لا يتم من خلال القبول مسبقاً بمفاهيم نظرية مجردة؛ بل يتم من الحياة نفسها، بما فيها العمل في الإدارات الحكومية. ولم يبد رئيس اللجنة قناعة بجواب (ماكنس)، وأثار الصعوبات التي تعترض التعاون بين العرب واليهود التي تتمثل في اختلاف العرب عن اليهود في العقلية، والنظرة العامة إلى الحياة ووسائل المعيشة وتباين مستوياتها. وعاد (ماكنس) ليؤكد أنّ تلك المشاكل يمكن حلها بالتصميم على مواجهتها معاً؛ لا بمحاولة عزل العرب عن اليهود. وقد ختم (ماكنس) شهادته بالدعوة إلى تحاشي التقسيم لأنه ضد مصالح العرب واليهود بكافة اتجاهاتهم؛ وأن التقسيم خنجر يسدد إلى قلب العرب، مشيراً إلى أن الواقع يؤكد على أن العرب واليهود يعيشون في دولة ثنائية القومية بحكم الواقع، وألا مبرر لرسم حدود جديدة في فلسطين؛ إذ أن فرض التقسيم يؤدي إلى خلق الحرب[1]. أما بالنسبة لممثلي (عصبة التقارب والتعاون) فقد شارك كل من (آهرون كوهين) و(آرنست سيمون) في تمثيل العصبة أمام (اللجنة الخاصة)، وتلي (كوهين) باسم العصبة، مذكرة مكتوبة، اتهم فيها (إدارة الانتداب) أنها ثبطت، بل عملت ضد التعاون بين العرب واليهود؛ كما أوضحت المذكرة أن لا تعارض بين مصالحهما في فلسطين[2]. وكان حزب (الحارس الفتي) هو الطرف الثالث من دعاة القومية الثنائية الذي تقدم بمذكرة إلى (اللجنة الخاصة)، وضع لها عنواناً (الطريق إلى استقلال ثنائي القومية). وأعد (المكتب العربي) في لندن نشرة قدمت إلى (اللجنة الخاصة) أوضحت أسباب رفض العرب كل أشكال القومية الثنائية وصنفها في ثلاثة:

---

[1] المرجع السابق، ص ٧٥ - ٧٦.

[2] كما نقلت هاتيس عن المطبوعة الصادرة عن (المكتب العربي) في لندن، مستقبل فلسطين، آب ١٩٤٧، ص ٣١٣.

١ - الاتحادية حيث يشكّل العرب واليهود حكومة اتحادية لأهداف محددة، أما بقية الوظائف فتتولاها الحكومتان أو الدولتان اللتان ستقسم فلسطين إليهما وهما: دولة عربية وأخرى يهودية، تكون كل منهما مسؤولة عن قضاياها بما فيها الهجرة.

٢ - المساواة التي تعطي لكل من العرب واليهود مكانة سياسية متساوية، بغض النظر عن النسبة العددية، ويترك المجال مفتوحاً أمام الهجرة اليهودية من أجل الوصول إلى المساواة العددية.

٣ - حل مشابه لما اقترحته (لجنة الاستقصاء الإنكلو أمريكية) بفتح الباب أمام الهجرة اليهودية الكثيفة مباشرة؛ يعقبها مزيد من الهجرة اليهودية، وتبقى فلسطين تحت الانتداب أو الوصاية إلى أن يتلاشى العداء بين العرب واليهود[١].

بعد موافقة (هيئة الأمم المتحدة) على قرار التقسيم، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وجد دعاة القومية الثنائية أنفسهم أمام الحائط المسدود. وعشية انسحاب القوات البريطانية، لم يكن في وسع (روبرت فلش) إلا أن يطلق الصيحة الأخيرة محذراً من تورط اليهود في الحرب؛ وأن وجود اليهود في فلسطين، في حد ذاته، أو أكثر من ذلك أصبح مهدداً[٢].

١٤ - موقف الشيوعيين الفلسطينيين من فكرة القومية الثنائية:

لابد من التمييز بين موقف الصهيونيين وموقف الشيوعيين من فكرة دولة ثنائية القومية. والسبب في وجود هذا التمييز بين الموقفين يعود إلى رفض الشيوعية العالمية فكرة الصهيونية. فـ (الأممية الشيوعية) قد حددت موقفها من الصهيونية وخصوصية المسألة القومية ومن الحركة القومية العربية في فلسطين.

وضعت عدة دراسات لتتبع تطور (الحزب الشيوعي الفلسطيني) بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٨[•]. يعود تغلغل العناصر العربية في صفوف (الحزب الشيوعي الفلسطيني) إلى ما قبل

---

[١] هاتيس، المرجع السابق، ص ٣١١ - ٣١٢.

[٢] هاتيس، المرجع السابق.

[•] من أهم تلك الدراسات:

- الشيوعية في فلسطين، ماريو اوفنبرغ، برلين ١٩٧٥.
- الشيوعية والصهيونية في فلسطين، جاكوب هينتوف، كيمبردج ١٩٧٤.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني، تعريبه والصراع العربي اليهودي في فلسطين ١٩٢٩، موسى خليل البديري، لندن ١٩٧٧.
- الأممية الشيوعية (١٩١٩ - ١٩٢٨)، ماهر الشريف، بيروت ١٩٦٩.
- الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ - ١٩٤٨)، ماهر الشريف، بيروت ١٩٨١.

عام ١٩٢٩؛ ويعتبر عام ١٩٣٠، العام الذي انعقد فيه المؤتمر السابع للحزب، مناسبة تظهر محاولة لزيادة عدد الأعضاء العرب في صفوف (الحزب الشيوعي الفلسطيني)؛ فقد تساوى عدد المندوبين العرب واليهود في المؤتمر المذكور[١]. وبعد الضعف الذي عانت منه الحركة العمالية العربية في أعقاب الثورة العربية في فلسطين (١٩٣٦ – ١٩٣٩)، بدأت علائم نشاط واضحة تظهر في بعض الأوساط العمالية والنقابية والثقافية العربية. تلاقت تلك النشاطات مع جهود الشيوعيين الفلسطينيين الذين خرجوا من صفوف (الحزب الشيوعي الفلسطيني) فأسسوا في خريف ١٩٤٣، (عصبة التحرر الوطني). وقد عارضت (عصبة التحرر الوطني) تشكيل (لجنة الاستقصاء الأنكلو – أمريكية)، في بيانها الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٥، مؤكدة أنّ فلسطين لا يمكنها أن تحل مشكلة اللاجئين اليهود، ودعت إلى تشكيل لجنة دولية تبحث في مشكلتهم؛ كما طالبت في البيان نفسه، باستقلال فلسطين وإقامة حكومة ديمقراطية فيها؛ وكذلك امتنعت العصبة عن مقابلة (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)، (يونسكوب)، عند حضورها إلى فلسطين في حزيران ١٩٤٧. وقد واجهت (عصبة التحرر الوطني) موقفاً حرجاً لأنها لم تستطع الموافقة على القرار المذكور؛ إلا أنها بلورت موقفها منه في شهر شباط ١٩٤٨، في المؤتمر الذي عقدته في مدينة الناصرة، حيث أقرت أغلبية المؤتمر قرار التقسيم. ويقول (ماير فلنر)[•] : "ناضل الشيوعيون، عرباً ويهوداً، من أجل الاستقلال الوطني، وطالبوا بإلغاء الانتداب، وإخراج الجيش البريطاني من البلاد، وبتحول فلسطين من قطر ثنائي القومية على مر السنين، إلى قطر ذي شعبين، عربي ويهودي. ودعوا إلى احترام الشعبين حقهما في تقرير المصير والاستقلال الوطني"[٢]. ويرى (فلنر) أن الحرب العالمية الثانية قد عجلت بنشوء تغيرات جعلت من فلسطين بلداً ثنائي القومية؛ أي نشوء (أمة يهودية إلى جانب الأمة العربية الفلسطينية)، على حد تعبيره. ومما يعزز ذلك الاستنتاج، تطور عدد السكان اليهود في فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى، وفي رأيه أن نسبة عدد السكان اليهود لم تتجاوز ١٨ في

---

[١] الشريف، ماهر، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ – ١٩٤٨)، ص ٥٧، ٦٣ – ٦٤، ١٠٧ – ١٠٩، ١٢١ – ١٣١.

[•] فلنر ماير، ولد في بولونيا، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٨، تخرج في الجامعة العبرية من قسم الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع، عضو في (الحزب الشيوعي) منذ عام ١٩٤٠، أمين (الحزب الشيوعي الجديد) (راكح) منذ ١٩٦٥.

[٢] فلنر، ماير، نضالنا السياسي على ضوء الخبرة التاريخية، ستون عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ص ٥٤.

المئة عام ١٩٠٣١، ولكن هجرة اليهود إلى فلسطين بشكل كثيف، نتيجة الاضطهاد النازي، جعلتهم يشكلون ثلث عدد السكان عام ١٩٤٨ (٦٥٠ ألف نسمة). وبسبب نوعية المهاجرين اليهود فقد شكلوا في فلسطين قوة تطور رأسمالي وصناعي وبورجوازي في نفس الوقت؛ وكل هذا أدى إلى تحول فلسطين من بلد أحادي القومية إلى بلد ثنائي القومية[١] وعندما يتطرق (فلنر) إلى مذكرة حزب (الحارس الفتي) حول مشروع (الحل من أجل استقلال ثنائي القومية) التي قدمها إلى (لجنة الاستقصاء الأنكلو - أمريكية)، يذكر أن تعبير (ثنائي القومية) الوارد في المذكرة، هو تعبير مضلل؛ لأنه لا يعترف بالتطور الذي حدث من الناحية السكانية في فلسطين، بل يطلب تأجيل مشروعه لإقامة دولة ثنائية القومية مدة عشرين إلى ثلاثين عاماً، تكون فلسطين خلالها تحت إدارة تطوير خاصة، تسمح بهجرة مليونين إلى ثلاثة ملايين يهودي بحيث يصبح عدد اليهود في نهايتها ثلاثة ملايين ومئتي ألف نسمة، مقابل مليون وثمانمائة ألف من العرب. والنقد الرئيسي الذي يوجهه (فلنر) إلى (الحارس الفتي) هو اعتماد الخطة على استخدام القوة لفرض الحل وتوطين ذلك العدد الضخم من اليهود في فلسطين وشرق الأردن برعاية الدول الكبرى[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن (الحزب الشيوعي الفلسطيني) الذي ضم اليهود فقط، قد وافق على الإدلاء بشهادته أمام (لجنة الاستقصاء الأنكلو - أمريكية) على عكس (عصبة التحرر الوطني)، التي قاطعت اللجنة؛ كما بنى (الحزب الشيوعي الفلسطيني) موقفه أمام (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)، (يونسكوب)، على مبدأين: ١) استقلال البلاد الكامل بإلغاء الانتداب، ٢) الاعتراف بحق الشعبين في الاستقلال في فلسطين موحدة وفي إطار قومية ثنائية ومساواة في الحقوق. ولم يتردد (الحزب الشيوعي الفلسطيني) في الموافقة على قرار التقسيم باعتباره الإمكانية الوحيدة، لأن البديل كان يعني إبقاء الحكم البريطاني الاستعماري أو إقامة حكم بريطاني - أمريكي، وهما الإمكانيتان الأسوأ. وفي المحصلة (استخلص الشيوعيون أن فلسطين تحولت إلى قطر ثنائي القومية، حيث تكوَّنَ إلى جانب الشعب الفلسطيني، شعب يهودي في البلاد، وأنه لإنجاح النضال ضد الإمبريالية، ومن أجل التحرر القومي في كل البلاد، فإن على الشعبين خوض نضال مثابر لا ينعزل عن النضال ضد الإمبريالية في العالم)[٣].

---

[١] فلنر، ماير، خمسون عاماً من نضال حزبنا الشيوعي، ص ٤٣ - ٤٤.

[٢] فلنر، نضالنا السياسي على ضوء الخبرة التاريخية، ص ٧٢ - ٧٣.

[٣] المرجع السابق، ص ٥٤ - ٥٦، ٧٨.

١٥ - تحليل واستنتاج:

عرضنا في هذا الفصل أهمّ النشاطات التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى في الجانب اليهودي، من أجل الدعوة إلى تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية، في فلسطين. وقد تمثلت هذه النشاطات في بعض الاقتراحات النظرية لبعض الجماعات اليهودية ممن اعتقدوا في إمكانية التعاون بين العرب واليهود، بشكل أو بآخر، وقد كانت تلك الجماعات تحمل أفكاراً غير متجانسة، نظراً لتأثرها بخلفيات ثقافية متباينة حملتها نتيجة نشأتها في بلدان متفاوتة الثقافات. يضاف إلى هذا أن تلك الجماعات كانت تمثل قلة بين المثقفين اليهود وتياراً ضعيفاً في الفكر الصهيوني. وكان معظم أولئك المثقفين ينتمي إلى تيار الصهيونية الثقافية؛ مما يعني تعلقهم بالمواقف الأخلاقية التي دعتهم إلى البحث عن أساليب سلمية للاتفاق مع العرب، والتوصل إلى إقناعهم بالوصول إلى حل وسط يؤدي إلى قيام دولة ثنائية القومية. وهم يستندون في هذا إلى أن دولة ثنائية القومية يتحتم ألا تكون عربية أو يهودية؛ لأنهم يعتقدون أنَّ قيام مثل تلك الدولة يحقق للصهيونية هدفها في قيام دولة يهودية في فلسطين. يتبنى، هؤلاء المثقفون، موقفاً توفيقياً لإيجاد أساس أخلاقي لفكرتهم حول القومية الثنائية؛ فالعرب موجودون في فلسطين بالفعل، ولذا فلهم حقوق طبيعية فيها. بينما اليهود الموجودون خارج فلسطين يجب أن يعودوا إليها لأن لهم (حقوقاً تاريخية) فيها؛ لذا يتعادل الطرفان بالحقوق التاريخية والحقوق الطبيعية في فلسطين. والوسيلة التي يتبناها هؤلاء المفكرون للوصول إلى غايتهم تكمن في الاتصالات السلمية بين العرب واليهود، واستبعاد كل حل يأتي عبر العنف أو القوة"[١]. والنتيجة التي يؤدي إليها هذا الموقف هو بروز تناقض بين الأمة التاريخية والأمة بمفهومها الحديث. وعندما حاول دعاة القومية الثنائية إيجاد حل لذلك التناقض دخلوا في مأزق جديد؛ إذ اقترحوا تصورات وأشكالاً مستقبلية لفكرتهم اشترطوا لها أن تحقق مساواة سياسية وعددية بين العرب واليهود في فلسطين تحت غطاء فتح باب الهجرة؛ وهو أمر غير طبيعي في ظل الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك؛ لذلك انعزل أولئك المفكرون عن الاتجاهات الرئيسة المسيطرة على الحركة الصهيونية، مما ترتب عليه أن ظلت مقترحاتهم وآراؤهم نظرية؛ لم توضع موضع التطبيق بشكل أو بآخر.

---

[١] ماكنس، يهودا ليون، حل عبر القوة، نحو اتحاد في فلسطين، ص ١٤.

الفصل الخامس

فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين بعد عام ١٩٤٨.

مدخل:

يحتل هذا الفصل موقعاً هاماً في البحث، لأنه يتناول الفترة التي أعقبت أفول نجم فكرة (القومية الثنائية) في الأربعينات خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء السنوات التي سبقت نكبة عام ١٩٤٨. وفي الفترة التي يتناولها البحث حدثت إرهاصات وإحباطات كثيرة على الأرض والواقع الفلسطيني كان لها أبلغ الأثر في انكفاء الفكر العربي وتقوقعه حول ذاته، ودورانه حول محاور سلبية لم تطرح خلال المرحلة التي أعقبت الهزيمة عام ١٩٤٨. ووقف الكُتّاب عند حد وصف آثار الهزيمة، وما نتج عن ذلك من مآس وتراجعات أو تخبطات. وكان لحرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من هزيمة، واحتلال إسرائيلي أبلغ التأثير في إيقاظ الوعي الثوري بين الفلسطينيين بشكل خاص، وتحريك الطاقات القيادية لتسلم العمل في منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن فرغت الساحة وسقطت ورقة الحلول السياسية. وفي هذا الفصل يتناول البحث بعض الآراء التي طرحها مفكرون يهود وإسرائيليون حول تطبيق، أو عدم تطبيق فكرة (القومية الثنائية) بعد هزيمة ١٩٤٨ ثمّ بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ وحتى الوقت الحاضر.

١ – مصير تنظيم (الاتحاد) بعد قرار التقسيم:

بوفاة (كليفارسكي) و(ماكنس) سنة ١٩٤٨، وهما أبرز دعاة فكرة الدولة (ثنائية القومية)، أخذ تأثير تنظيم (الاتحاد) في التلاشي، وكان على بقية دعاة فكرة دولة ثنائية القومية، وعلى الأخص أعضاء تنظيم (الاتحاد)، أن يختاروا القبول بالأمر الواقع، وأن يستمروا في ظل دولة إسرائيل، ليدافعوا عن حقوق العرب، سواء الأقلية منهم التي بقيت في فلسطين المحتلة أم أولئك الذين نزحوا عنها. وفي عام ١٩٥٠ أعاد (رابي بنيامين) النشاط إلى تنظيم (الاتحاد)؛ وأصدر نشرة عنه تحت اسم (الشمعة) واستمرت في الصدور بعد وفاته عام ١٩٥٨ إلى أن توقفت عام ١٩٦٤. بينما استمر بعض المثقفين في عضوية التنظيم حيث أصبح من

أغراضه بعد أعوام الستينات البحث عن سبل للتفاهم المتبادل، والتسوية بين إسرائيل والدول العربية، والدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل[1].

٢ – اتجاه (بوبر) وآراؤه نحو تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين بعد عام ١٩٤٨:

بعد قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨، تابع (مارتن بوبر) موقفه القيادي في تحمل مسؤولية الدفاع عن تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين. وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن (بوبر) تبنى موقفاً ثابتاً مبنياً على محورين: سياسي وفلسفي. فعلى المستوى السياسي يعتقد (بوبر) أنَّ الصهيونية ستجد الممر الذي يقود إلى سلام حقيقي وعدلٍ مع العرب في فلسطين. أما على المستوى الفلسفي؛ فيقتفي (بوبر) أثر (الكانطية المحدثة Neo- Kantism) التي اقتبس من روحها القول أن السلام ممكن لأنه ضروري أخلاقياً[2]. وقد ترك الحل التوافقي الذي حاول (بوبر) إبرازه في كتاباته وأحاديثه أثراً على النطاقين اليهودي والعالمين، استمر عدة سنوات بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين. وفي مقال (بوبر) عن منهج بناء دولة ثنائية القومية يقول: "نحن نصف برنامجنا للدولة ثنائية القومية التي نسعى إليها على أنها بناء اجتماعي يرتكز على حقيقة شعبين يعيشان معاً"[3]؛ وفي لقاء عقده (ديفيد بن غوريون) بعد تسلمه مهام رئاسة الوزراء عام ١٩٤٩، حضره عدد من المثقفين من كتاب وشعراء ومنهم (بوبر)، تحدى (بوبر) (بن غوريون) بأن تقوم الحكومة على تشكيل شخصيتها الأخلاقية كدولة، وإعادة اللاجئين العرب الذين شردوا إلى بلادهم لأن مأساتهم نتيجة سببها قيام الدولة (Raison d'Etat)[4]. وقد أدى تركيز (بوبر) على هذا الاتجاه إلى ما يسمى (الشخصية البوبرية) التي تقوم على التوافق مع العرب من خلال حلول وسط (Reconciliation through compromise). ويستند هذا الاتجاه على أن اليهودية هي دين يتسم بمعايير أخلاقية عالية. وهناك ظلم وقع على العرب، وبالتالي فعلى إسرائيل أن تكفِّرَ عن أفعالها اللاأخلاقية. ومثل هذا الاتجاه في التجمع الصهيوني هو من قبيل تصور الصفوة السياسية

---

[1] الموسوعة اليهودية، المجلد ٢ ، ص ٦٣٦.

[2] فلور، مندس، أرض لشعبين، المقدمة، ص ٢٤.

[3] بوبر، منهج ثنائية القومية في الصهيونية، نحو الوحدة في فلسطين، ص ١٠.

[4] بوبر، حول الشخصية الأخلاقية للدولة، **أرض لشعبين** ص ٢٤٠.

الإسرائيلية التقليدية[1]. يتميز (بوبر) عن بقية المفكرين الصهيونيين باتخاذه منهجاً خاصاً اختطه لنفسه؛ وحاول أن يطبق على مفهومه عن السياسة، وقد أدى به هذا المنهج إلى قلب شعار (المسألة العربية في فلسطين) إلى شعار (المسألة اليهودية في فلسطين)، لأن المشكلة في رأيه تكمن في اليهود أنفسهم، الذين استوطنوا فلسطين وليس في العرب الذين عاشوا فوق الأرض الفلسطينية قروناً عديدة، ولهم طموحاتهم القومية. وهذا ما أدى إلى نظرة (بوبر) الأليمة إلى ما يسمى بالمسألة العربية[2]. وعن النكسة التي أصابت فكرة دولة ثنائية القومية بعد قيام إسرائيل، يؤكد (بوبر) أنّ قضية تنظيم (الاتحاد) وهدفه لا يزال صالحاً، ويقول في كلمة ألقاها في تنظيم (الاتحاد) في ربيع ١٩٤٩، بعنوان (هل على الاتحاد أن يقبل بحكم التاريخ؟): "ولكنها، أي قضيتنا لم تغلب، إنها ستغلب إذا ما تحقق هدف الصهيونية وفق التوجه الذي سارت فيه حتى الآن. ولكن هدفها لم ينجز وبسلوك ذلك الممر لم يمكنها إنجاز أهدافها". ويخلص (بوبر) إلى أنه على الرغم من أن برنامج القومية الثنائية قد يكون التاريخ رفضه إلا أن قضية (الاتحاد) تبقى صالحة وملحة لرعاية التعاون الأخوي بين الأمتين العربية واليهودية، على حد قوله. أكد (بوبر) في نفس الكلمة على أن (الاتحاد) سيواصل عمله من أجل تلك القضية معدلاً برنامجه على ضوء الظروف الجديدة[3].

وقد كتب (بوبر)، إضافة إلى خطبة وكلماته، مقالات عديدة لتأكيد موقفه الأخلاقي من الدولة، ورفضه نزوح العرب، وطالب بعودتهم إلى بلادهم, كما هاجم الحكومة الإسرائيلية لموقفها التعسفي ضد من بقي من العرب في فلسطين تحت الحكم الإسرائيلي، مثل: (الخطأ الفادح الذي يجب تصحيحه، نيسان ١٩٤٨)، (صهيونية وصهيونية، أيار ١٩٤٨)، (اغتيال برنادوت، أيلول ١٩٤٨)، (دعونا نضع نهاية للتزييف، تشرين أول ١٩٤٨)، (احتجاج ضد الاستيلاء على الأراضي العربية، آذار ١٩٥٣)، (نحن بحاجة إلى العرب وهم بحاجة إلينا، كانون ثاني ١٩٥٤)، (رسالة إلى بن غوريون حول اللاجئين العرب تشرين أول ١٩٦١)، (يجب علينا منح العرب حقوقاً متساوية فعلاً، كانون ثاني ١٩٦٢)، (حول تطوير الجليل، تشرين أول ١٩٦٤).

---

[1] ياسين، السيد، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، دار التنوير للطباعة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٠٣ – ١٠٥.

[2] فلور، منديس، مقدمة، أرض لشعبين، ص ٣.

[3] بوبر، هل على الاتحاد أن يقبل بحكم التاريخ، أرض لشعبين، ص ٢٤٥.

وبوفاة (بوبر) عام ١٩٦٥ خفتت أصوات اليهود المقيمين في فلسطين التي تتحدى السلطات الإسرائيلية؛ ولها مثل سمعة وقوة معنوية كتلك التي كان (بوبر) يتمتع بها على الصعيدين المحلي والدولي.

٣ – إيقاظ فكرة دولة ثنائية القومية بعد حرب ١٩٦٧:

اعتبرت حرب ١٩٦٧ بمثابة هزيمة للعرب، ولكنها، على الرغم من انتصار الإسرائيليين، اعتبرت أكبر تحد، من الناحية العملية، لسلطة الحكم الإسرائيلي، وهيمنة قواته على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شكلت النتائج الديموغرافية والسياسية محاور بحث لدى عدد كبير من الكتاب والباحثين الإسرائيليين والمراقبين الدوليين. وفي ظل الأوضاع المعقدة التي واجهت الباحثين أعيدت الحياة من جديد إلى فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، سواء في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ أم في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، أي في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أبرز الدراسات التي أنجزت في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ الأطروحة التي قدمتها الكاتبة الإسرائيلية (سوزان لي هاتيس) إلى معهد (الدراسات السياسية العليا) في جنيف عام ١٩٧٠. وفي مقدمة الدراسة المنشورة، أكدت (هاتيس) أن حرب حزيران ١٩٦٧ كانت دافع اختيارها فكرة القومية الثنائية موضوعاً لأطروحتها[١]. على ضوء ما أفرزه الاحتلال من معطيات ديموغرافية سياسية تقف السلطات الإسرائيلية حيالها ممعنة النظر قبل اتخاذ أية خطوة عملية لضم المناطق المحتلة إلى كيانها. وكانت الأوضاع الناجمة عن الاحتلال موضوع كثير من المقالات والدراسات التي بحثت بالتفصيل في مستقبل الكيان الصهيوني من النواحي القانونية والسياسية. ونظراً للعودة إلى فكرة دولة ثنائية القومية من جديد، ولاسيما إلى أراء أحد رموز الفكرة وهو (آرثر روبين)، فقد استغل (موشي دايان) فرصة نشر يوميات (روبين)، فألقى كلمة في خريجي مدرسة الأركان الإسرائيلية، وكان في حينه وزيراً للدفاع، في أيلول ١٩٦٨، حاول من خلال تحليله واستخلاصاته الرد على من يعودون إلى فكرة قومية ثنائية، فقارن بين أوضاع البلاد بعد الاحتلال؛ وما كانت عليه فلسطين عندما كتب (روبين) يومياته ومذكراته. ولخص (دايان) ملاحظاته في خمس هي:

١ – تغير عناصر المعادلة القائمة في فلسطين.

٢ – وهذا ما أدى إلى تغير في الأبعاد والنسب، فقد كان (روبين) ينظر إلى العرب على أنهم سكان فلسطين بينما ينظر إليهم الإسرائيليون على أنهم سكان الدول العربية.

---

[١] هاتيس، سوزان، المرجع السابق، ص ١١.

٣ - كان (روبين) يؤمن أنَّ خلق الأمر الواقع يخفِّف من التوتر بين العرب واليهود، ولكن اليهود قد أصبحوا قوة وأغلبية؛ فلم يخفف ذلك من التوتر؛ بل زاده. والسبب في ذلك كما يرى (دايان) أن (روبين) كان ينطلق من مستويات عقلانية بينما ينطلق العرب من مستويات انفعالية.

٤ - وما يقدمه العرب بعد عام ١٩٦٧ لا يلبي حاجة إسرائيل؛ كما كان الحال في الثلاثينات؛ فهم يعودون إلى المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم ١٩٤٧، وهذا أمر فات أوانه.

٥ - والنتيجة التي خلص إليها (دايان) أن موضوع الحرب مع العرب ودفع حياة الإسرائيليين ثمناً لذلك أمر لا مفر منه إذا أرادوا الاستمرار في تنفيذ مخططهم على الرغم من العرب[١]. وفي هذا السياق أكد وزير الإعلام الإسرائيلي آنذاك (إسرائيل غليلي) أنَّ الفلسطينيين لا يشكلون فئة إثنية أو مجتمعاً قومياً، كما صرّحت (غولدا مئير) رئيسة الوزراء آنذاك، أنْ لا وجود للفلسطينيين أو للشعب الفلسطيني[٢].

في الجهة المقابلة عالج بعض الكتاب الموضوع بروية أكبر، وبأسلوب واقعي، وكان من هؤلاء الكاتب (دون بيرتس)، فقد حاول أن يستعرض احتمالات حلِّ الصراع الفلسطيني على أساس منهج دولة ثنائية القومية؛ منطلقاً من تطبيقها على مدينة القدس الموحدة، وتطبيق تجربة الحكم الذاتي فيها وتعميمها بعد نجاحها على بقية المناطق[٣].

٤ - موقف حزب (المابام) من فكرة القومية الثنائية بعد ١٩٦٧:

أتسم موقف حزب (المابام) من فكرة القومية الثنائية بعد حزيران ١٩٦٧، بالتحفظ على تعميم موقفه الذي اتخذه عام ١٩٤٨ على الأوضاع السياسية والديموغرافية في الأراضي المحتلة؛ إذ اتخذ قادة حزب (المابام) ومفكروه مواقف وسط حاولت التوفيق بين اتجاه (المابام) من أفكار القومية الثنائية، وحق تقرير المصير للفلسطينيين؛ والاعتراف بخصوصية المجتمع المحلي الفلسطيني. ففي المساهمات التي أبداها بعض قادة (المابام) في مجلة (الأزمنة الحديثة) عبر (ماير

[١] دايان، موشيه، وبعد، بوبر، مذكرات يوميات ورسائل، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

[٢] تايلور، ألن، العقل الصهيوني، ص ١٤٣.

[٣] بيرتس، دون، منهج القومية الثنائية في الصراع الفلسطيني، مجلة القانون والمشاكل المعاصرة، العدد ٣، شتاء ١٩٦٨، ص ٤١ و٤٢.

ياري)* عن الحلّ عبر تقسيم فلسطين الكاملة إلى دولتين مستقلتين؛ والمطالبة بمساواة مدنية وثقافية كاملة من أجل الأقلية العربية في إسرائيل. ويعتبر (ياري) التعاون مع الأردن نقطة انطلاق لإحلال السلام والتعاون بين إسرائيل وبين بقية دول المنطقة[1]. وفي مساهمة أخرى في نفس المجلة وضع مفكر آخر من (المابام) هو (موشيه إمتاي) تصوراً لممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين العرب حسب مكان إقامتهم، الأقلية العربية في إسرائيل، اللاجئين العرب في الأقطار المجاورة وسكان الضفة الغربية[2]. أما الكاتب (دوف بارنر)** فقد وضع حلاً اعتبره حصيلة لقيام إسرائيل. ويكمن هذا الحل في تشكيل اتحاد فيدرالي يهودي عربي بما فيه توطين اللاجئين العرب واستيعابهم في الأقطار العربية[3]. وفي نطاق الأفكار التي يطرحها كتاب (المابام) تصب الدراسة التي كتبها الوزير السابق (موردخاي بنطوف) تحت عنوان (الفلسطينيون وإسرائيل واليسار)، حيث تصور حل الصراع العربي الصهيوني عن طريق إقامة دولتين عربية ويهودية فيما يسميه (الوطن التاريخي) الذي هو أرض إسرائيل الممتدة من الحدود العراقية حتى البحر. يعتبر (بنطوف) أنَّ كلا من الشعبين العربي والإسرائيلي له الحق في إنشاء دولة مستقلة يعبر فيها عن حقه في تقرير المصير؛ وتحل في الدولة اليهودية مشكلة استيعاب المهاجرين اليهود؛ بينما تحل في الدولة الفلسطينية مشكلة اللاجئين العرب[4]. حاولت الآراء والأفكار التي أدلى بها بعض قادة حزب (المابام) ومفكريه التكيف مع الظروف المستجدة التي أعقبت الاحتلال الإسرائيلي؛ مع المحافظة على المواقف التي تمثل اتجاه ذلك الحزب قبل عام ١٩٤٨ وبعده. ونجد في المقالات التي نشرتها صحف حزب (المابام)، وهي (عل همشمار) و(نيواوت لوك) ما يؤكد على أن اهتمام ذلك الحزب بالوجود العربي في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة، ووجود اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، وإمكانية

---

* ياري، ماير، يهودي بولوني ولد عام ١٨٩٧، السكرتير السياسي لحزب المابام، عضو الكنيست الإسرائيلي عدة مرات، عضو لجنة الخارجية والأمن فيه، توفي عن ٩٠ عاماً سنة ١٩٨٧.

[1] ياري، ماير، إسرائيل والدولة العربية، من الفكر الصهيوني المعاصر، ص ٣٠٥ - ٣٠٨ و٣١٢.

[2] امتاي، موشيه، تأملات قومية مزدوجة، من الفكر الصهيوني المعاصر، ٣٨٢.

** بارنر، دوف، ولد في بروكسل عام ١٩١١، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٣، عضو المكتب السياسي لحزب المابام.

[3] بارنر، دوف، اليهود والصهيونية والتقدم، من الفكر الصهيوني المعاصر، ص ٩٣.

[4] موردخاي، بنطوف،إسرائيل والفلسطينيون واليسار، ترجمة محمد وتد وابراهيم شباط، مركز لدراسات العربية والآسيوية، مطابع القدس العربية، تاريخ النشر غير مذكور.

تطبيق فكرة القومية الثنائية أو المزدوجة هي كلها من النقاط البارزة في أدبيات حزب (المابـام) أكثر من غيره مـن الأحـزاب الإسـرائيلية. يهتـم حـزب (المابـام) في الدرجـة الأولى بالتمسـك بالمبادئ الصهيونية، وبأولوية تحقيق تقرير المصير لليهود وتفوقهم العددي والنوعي فيما يسـميه (الوطن التاريخي). ويعبر من حين إلى آخر عـن اتجاهـه مـن فكـرة القوميـة الثنائيـة. وقـد أدت التحليلات التي أسهم فيها بعض كتاب (المابام) إلى التشاؤم من تحقيـق فكـرة القوميـة الثنائيـة. واتفقت على أن لا مجال لتحقيقها على الأساس الذي طُرِحَ قبل عام ١٩٤٨. وعكـس المقـال الذي كتبه (شموئيل باري) في مجلـة (نيـو أوت لـوك) في أيلـول ١٩٧٢، تلـك الحقيقـة عندمـا خلص إلى أن مستقبل العلاقة بين العرب وإسرائيل يتحـدد مـن خـلال دولـة عربيـة في الضفـة الشرقية من نهر الأردن، يمكن أن تنشأ في المستقبل؛ أو ربما الدولة الفيدراليـة العربيـة اليهوديـة التي قد تتشكل نتيجة تطور تلك الدولة الناشئة وإنجازاتها[1]. وفي مقـال آخـر حـاولت الكاتبـة (أفيشلوم حينات) إظهار المفارقة في حالة واقعية حدثت في إسرائيل بين المهاجرين اليهود وبـين السكان من الأقلية العربية في منطقة الجليل. ظهـرت تلـك المقالـة في ملحـق (عـال همشـمار) تحت عنوان (بيت ثنائية القوميـة)، حيـث شـكت الكاتبـة مـن أن جهـود الدولـة لبنـاء مدينـة تستقطب المستوطنين في الناصرة العليا، التي يفـترض بأنهـا نقطـة ارتكـاز لتهويـد الجليـل، قـد حلت مشكلة سكان مدينـة النـاصرة العـرب أنفسـهم؛ ووجـدوا في الشـقق المتوفـرة في مدينـة الناصرة العليا منفرجاً لأزمة السكن في مدينتهم. ولذا تعتبر الكاتبة أنَّ إقامة العـرب في الشـقق المخصصة لليهود عامل يثير فزع هؤلاء وخوفهم مـن المستقبل؛ وهـذا بالتـالي يشـكل بركانـاً تتراكم فيه مشاعر الخوف والكره القومي بين العرب واليهـود مهـددة بالانفجـار. ويبـدو مـن الإشارة إلى ذلك المثال التذكير باستحالة عَيْشِ العرب واليهود في دولة ثنائية القومية[2].

٥ – آراء يسارية غير صهيونية حول الموقـف مـن الوجـود العربـي في فلسـطين بعد حزيران ١٩٦٧:

لم يعد الحديث عن فكرة قومية ثنائية بين العرب واليهود يحتل المكـان الـذي كـان عليـه قبل عام ١٩٤٨. فـالحزب الشـيوعي الإسـرائيلي (راكـاح) اهتـم بموضـوع الأقليـة العربيـة في إسرائيل، واستفاد من المناخ المواتي لـه بـين صفـوف تلـك الأقليـة. أمـا موقفـه تجـاه اللاجئـين

[1] باري، شموئيل، القومية الثنائية من أحل المستقبل، نيو أوت لوك، مجلد ١٥، العدد ٧، أيلول ١٩٧٢، ص ٢١.

[2] احينات، افيشلوم، بيت ثنائي القومية، ملحق عالهمشمار، كانون ١ ١٩٧٨، دراسات فلسطينية، مجلد ٨، عدد ٣، ١٩٧٩، ص ١٢١ و١٢٢.

الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة فقد تركز على المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين منهم إلى فلسطين.

تقوم نظرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) على أن الفلسطينيين لا يتحملون نتيجة الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل لأنها تمت بالنيابة عنهم. وأن حل القضية الفلسطينية يجب أن ينطوي على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كجزء عضوي منه، ويجب أن يرتكز ذلك الحل على اعتراف متبادل بالحقوق القومية لكل من الشعبين وبحق عودة اللاجئين أو التعويض عليهم وبحقهم في تقرير المصير[1].

ومن التنظيمات اليسارية غير الصهيونية التي قامت في إسرائيل بعد حزيران ١٩٦٧ المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (ماتسبين). دعت (ماتسبين) في برنامجها إلى حل التناقض المزدوج لدى يهود إسرائيل، التناقض الأول في إلغاء كل القوانين التي تمنح اليهود امتيازات على حساب العرب؛ ومنها قانون العودة؛ ومنح الفلسطينيين العرب حق العيش في إسرائيل؛ وتعويض من لا يرغب منهم. أما التناقض الثاني فهو حل كل الروابط التي تربط إسرائيل بالإمبريالية الأمريكية[2].

يغلب على آراء اليساريين الإسرائيليين غير الصهيونيين طابع سياسي يستند إلى الشرعية الدولية؛ وإن يظهر من خلال الحلول السياسية أنّ مفهوم القومية الثنائية هو تحصيل حاصل، ولكن التركيز في الدرجة الأولى يدور حول النتائج السياسية لحلول السلطات الإسرائيلية، واستمرار احتلالها ومعاملتها الفلسطينيين العرب معاملة تمييزية في إسرائيل والمناطق المحتلة.

٦ – آراء متفرقة حول فكرة دولة ثنائية القومية تراوح بين الاستحالة والتعديل.

عندما تناول بعض الكتاب الإسرائيليين فكرة القومية الثنائية، خاصة بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، فإنهم كانوا يتخوفون من شبح المشكلة الديموغرافية؛ ليس في المناطق المحتلة فحسب، بل في داخل إسرائيل. وقد اتصفت تلك الآراء في الغالب باستبعاد مجرد الحديث عن تلك الفكرة. وهذا ما فعله الكاتب (ميخائيل ولتزر) بعد تحليله أبعاد القومية الثنائية منذ بداية طرحها إلا أن العرب واليهود على حد سواء سيواجهون صعوبات إذا طبقت فكرة دولة ثنائية القومية. ومن أبرز هذه الصعوبات التي يشير إليها الكاتب ضرورة أن تسحب إسرائيل قانون

---

[1] فليو مايو، القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، من الفكر الصهيوني المعاصر، ص ٢١٢.

[2] بايو آويه، إسرائيل الأخرى، ص ١٨ و ٢١.

العودة المطبق فيها، بسبب مسؤوليتها الأخلاقية تجاه يهود الشتات. وفي رأي (ولتزر) لا يتحمل الفلسطينيون في مثل تلك الدولة نفس المسؤولية الأخلاقية تجاه بقية العرب. ويربط الكاتب أيضاً معارضته فكرة القومية الثنائية بإقراره أنَّ الدولة القومية، لا دولة ثنائية القومية، هي الحل الوحيد في الظروف العالمية الراهنة[1].

ومن المنطلق نفسه يحاول الباحث الإسرائيلي (رخس) التأكيد على استحالة تطبيق الفكرة لأسباب تتعلق بالفروق بين الأقلية والأغلبية؛ بين العرب واليهود في إسرائيل، وهي نفس الأسباب التي كانت قائمة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. ففي الندوة السياسية التي عقدت في مدينة الناصرة في ١٤ آذار عام ١٩٨٦، وحضرها الباحث الإسرائيلي (إيلي رخس) من معهد (شلواح)، والشاعر العربي الفلسطيني سالم جبران، أكد الباحث (ريخس) الموقف الإسرائيلي تجاه الأقلية العربية؛ وهو أنه لابد من الاعتراف بالحقيقة، وهي أن إسرائيل ليست دولة ثنائية القومية لأنّ العرب أقلية فيها. وقد أجاب جبران: "لا يمكن أن يقبل العرب أي حل لا يضمن حقهم في البقاء في الوطن بمساواة واحترام فهذا وطننا ولا بديل لنا سواه"[2].

يحاول بعض الباحثين تناول فكرة القومية الثنائية بمرونة أكثر، وهذا ما قامت به الكاتبة (ايرينا غندزاير) في مقالها (فلسطين وإسرائيل وثنائية القومية)، حيث أوضحت المراحل التي قطعتها فكرة ثنائية القومية والتي كانت في معظمها مكاسب للحركة الصهيونية من خلال استغلال التنظيمات التي رفعت شعار دولة ثنائية القومية في فلسطين من أجل البحث في شكل العلاقات العربية واليهودية. وأوضحت الكاتبة أيضاً أنَّ الصهيونية رفعت شعارات المساواة وعدم الهيمنة عندما كان اليهود يشكلون أقلية في فلسطين، ومع ذلك فإنه على الرغم مما ظفرت به الصهيونية من فوائد من جراء طرح الفكرة، إلا أنَّ من المستحيل العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل عام ١٩٤٨. والسبب في ذلك هو تشكل قوى جديدة بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣؛ تتمثل تلك القوى الجديدة في ما ترتب من نتائج الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان؛ كما تتمثل أيضاً في تعاظم المقاومة العربية والفلسطينية بالتحديد. وتؤكد الباحثة (غندزاير) على أن هناك حقائق يجب الاعتراف بها عند صياغة أية مبادئ للتفاوض؛ وعلى رأسها أن على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتمتعوا بحق الحياة، وألا يتخلى أي منهم عن هذا الحق بأي ثمن. والطرح الذي تراه الكاتبة هو

---

[1] ولتزر، ميخائيل، خيالية فكرة ثنائية القومية، ديسنت، صيف ١٩٧٢، ص ٤٩٤ و٤٩٩.

[2] عرب إسرائيل أم العرب في إسرائيل، صحيفة الاتحاد (حيفا)، العدد ٢٥٧، تاريخ ١٧- ٣ -١٩٨٦.

أن يقوم تصور متبادل بين حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين، مبني على الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين لأنه أمر لا يمكن تجاوزه، وحق الاعتراف بشرعية بقاء إسرائيل في الشرق الأوسط شرط مطلوب؛ كما أن هذا الاعتراف يجب أن ينبع من القوة الذاتية لدى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وأن يبتعد عن تأثير القوى الخارجية[1].

٧ – بروز واقع الدولة ثنائية القومية من خلال الهيمنة والاحتلال الإسرائيليين:

اتخذ احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة شكلاً أولياً من أشكال دولة تعيش فيها جماعتان قوميتان. وعبر ذلك الشكل عن مجموعة من الاتجاهات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تكرس التمييز في المعاملة بين الجماعتين؛ حيثُ تمارس الجماعة اليهودية الهيمنة على الجماعة الفلسطينية. وكقوة محتلة؛ فإنها تتمتع بامتيازات على مختلف أوجه النشاط السكاني. وقد ترتب على ذلك الوضع، عبر أكثر من ربع قرن، سلسلة من التساؤلات والاستنتاجات، أثارت اهتمام عدد من الباحثين والدارسين.

وقد نشر كتاب في الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٩، تحت عنوان (ظهور إسرائيل ثنائية القومية؛ الجمهورية الثانية في طريق التكون) قام بتحرير فصلين منه وكتابتهما، الباحثان الأمريكيان (أوفيرا سليكتر) و(إيان بيليك)[2]. وشارك في كتابة تسعة الفصول الباقية عشرة من الباحثين الإسرائيليين والأمريكيين، وقد تناولوا الجوانب المختلفة من تشكيل ما أسموه (القومية الثنائية في إسرائيل) كواقع حدث دون قصد بالمصادفة، بعد تسلم حزب (الليكود) السلطة.

تسلط (اوفيرا سليكتر) الضوء على الأبعاد الفكرية في مفهوم القومية الثنائية، هل هي حقيقة سياسية واقعة أم كيان قانوني شرعي؟ وتجيب عن هذا التساؤل بأن الكيان الشرعي هو البعد النهائي في عملية طويلة المدى لتحويل دولة أحادية القومية إلى دولة متعددة القوميات. وترى (سليكتر)، في هذا المعنى، أنَّ إسرائيل أصبحت دولة ثنائية القومية منذ عام ١٩٦٨؛ وأن وجود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يحمل في طياته الأبعاد النفسية (السيكولوجية) فقط، لدولة ثنائية القومية. وترى (سليكتر) أيضاً أنه على الرغم من عدم

[1] غندزاير، ايرينا، إسرائيل والفلسطينيون وفكرة الدولة ثنائية القومية، دراسات فلسطينية، المجلد ٤، العدد ٢، شتاء ١٩٧٧، ص١٢.

[2] بيليك، سليكتر، ظهور إسرائيل ثنائية القومية؛ الجمهورية الثانية في طريق التكون، وست فيو، كولورادو، أيار ١٩٨٩.

وضوح طبيعة الحقوق في تلك الدولة بشكل منتظم مدروس، إلا أنه يفترض على نطاق واسع أنَّ تلك الحقوق تتجسد في إطار الحكم الذاتي.. وأن اتفاقية (كامب ديفيد) قد اشتملت على بعض المفاتيح والإشارات إلى الحكم الذاتي الدائم وصولاً إلى ترتيبات لقيام دولة ثنائية القومية. وفي هذا السياق؛ لابد من اتفاق أو ميثاق قانوني يميز بين الاستقلال التام وبين الحكم الذاتي أو الحكومة الذاتية. ويمكن منح سكان تلك المناطق الحرية السياسية لاختيار الأفضل من الإجراءات القانونية التي تتناسب مع وضعهم النهائي. وتنتهي (سليكتر) من تحليلها إلى تخمينات لما تتوقع حدوثه في القرن الحادي والعشرين. وتعتبر أن أي تغيير في نمط القومية الثنائية، غير العادي، القائم على التعددية، مثل ضم المناطق أو طرد الفلسطينيين وخلق دولة أحادية القومية سيكون معناه التورط في العنف[1].

و(سيلكتر) باستنتاجها هذا، الذي حددته بدقة، تضع إصبعها على مؤشر هام في تطور العلاقات المستقبلية بين الجماعتين اليهودية والعربية. وهي في هذا التحليل تحدد المواضع القاتلة المحيقة بإسرائيل كدولة؛ فمسلسل العنف يتفاقم إذا ما استمرت في العمل على تحقيق أهدافها الأيدلوجية والتوسعية.

إن النقطة الهامة في الدراسة المقارنة بين فكرة دولة ثنائية القومية قبل قيام إسرائيل، وبين خيار تلك الفكرة في الوقت الحاضر، تحتل محوراً رئيساً في الإجابة على التساؤلات التي تُطرَحُ اليوم. وهذا ما حاولت الباحثة الإسرائيلية (سوزان هاتيس روليف) الإجابة عليه من خلال المقارنة بين وضع فكرة قومية ثنائية في فلسطين في عهد الانتداب، وبين وضعها في الوقت الحاضر. تنطلق (هاتيس) من أن فكرة القومية الثنائية كانت إحدى الخيارات في عهد الانتداب؛ وتتساءل عن إمكانية بقاء تلك الفكرة خياراً قائماً. وعندما تتعرض (هاتيس) لدراسة تلك الإمكانية فإنها تدرك أن الإجراءات (القاسية) التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بعد قيام الانتفاضة عام ١٩٨٧، قد زادت من حدة الكره والبغض بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي؛ مما جعل التعاون على أساس من المساواة غير محتمل. وتفترض (هاتيس) أن التوقع السطحي هو أن المبادرة إلى المطالبة بفكرة القومية الثنائية ستأتي من الطرف الأضعف، وهو هنا الطرف الفلسطيني. نظراً لأن الشعب الفلسطيني يمثلُ في هذه الحالة القومية الأضعف بين الاثنتين، فإنه سيطرح الفكرة باعتبارها أفضل من خسارة كل شيء. وتقرر (هاتيس) أنَّ

---

[1] **سليكتر، أوفيرا، تكوين مفهوم للقومية الثنائية: وضع فكري، واقع سياسي أم كيان قانوني؟ ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٣ - ٣٧.**

الأمر الواقع بعيد عن ذلك الافتراض السطحي؛ فالفلسطينيون، في رأيها، أكثر تمسكاً بحقهم في تقرير مصيرهم وامتلاك القدرة على المساومة من خلال (منظمة التحرير الفلسطينية)[1].

ويبدو واضحاً، أنَّ التقويم الشخصي عند (هاتيس) تلفه غلالة من التشاؤم حول تطور العلاقات بين العرب واليهود في المستقبل، ففي رأيها أنَّ من غير المتوقع أن تكون فكرة دولة ثنائية القومية مطروحة لعدم توفر الرغبة والميل لدى الطرفين أو أحدهما، كما كان الأمر عليه قبل عام ١٩٤٨.

تغيب النظرة التشاؤمية حول تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية عندما ينظر إليها ضمن دائرة الاهتمامات الإسرائيلية. ففي التحليل الذي تقدمه (ليلي فيزبراد) عن إعادة النظر في القومية الثنائية، تقارن بين الاستمرار والتغير في فكرة القومية الثنائية فتؤكد أنَّ اتفاقية (كامب ديفيد) قد جعلت من الحكم الذاتي أمراً لا علاقة له بالاتفاق الإقليمي بقدر ما هو إدارة الشؤون المدنية للسكان العرب الفلسطينيين. والنتيجة التي تنتهي إليها (فيزبراد) هي أن الجيل الجديد من الصهيونيين يراوح في موقفه بين التمسك بالعقائدية الأصولية وبين القومية الثنائية كحقيقة واقعة[2].

يؤدي التركيز على رصد التطورات في الطرف الإسرائيلي إلى إبراز جوانب معينة من السياسات الإسرائيلية دون غيرها. فاستقصاء فكرة دولة ثنائية القومية في إسرائيل يجعل الباحث مكلفاً في التحليل من طرف واحد. والمشكلة في هذه الحالة هي الوقوع في وهم أن هناك قدراً واقعياً من القومية الثنائية في إسرائيل. وأن هذه الحقيقة الواقعة مخبأة أو مدفونة في كيان الدولة، ولو لم يعترف بها صراحة.

وفي اعتقاد (شلومو آرنسون) أن النظام السياسي في إسرائيل هو الذي أوصل إلى الطريق المسدود، وهذا ما أدى إلى بروز القومية الثنائية في إسرائيل كحقيقة واقعة بالصدفة، لا عن تخطيط مسبق[3].

---

[1] روليف، سوزان هاتيس، فكرة القومية الثنائية في عهد الانتداب واليوم: تقويم شخصي، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٧١ - ٧١.

[2] فيزبراد، ليلي، إعادة النظر في القومية الثنائية؛ التغير والاستمرار في حقبة بيغن، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٣٩ - ٥٦..

[3] آرنسون، شلومو، التشتت والاستقطاب في إسرائيل الكبرى، السلوك السياسي في الكارثة المستمرة، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٧٧ - ٩٦.

وقد حاول (ايان لوستيك) تحليل السياسة الإسرائيلية نحو العرب؛ حيث يؤكد أنَّ من الممكن أن تكون إسرائيل دولة يهودية من الناحية العقائدية، أو وفق المصطلح القانوني، إلى حد ما، أما من الناحية التطبيقية (Emperical) فإنَّ من الأدق اعتبار إسرائيل دولة ثنائية؛ لأنَّ المضي في امتصاص الضفة الغربية وقطاع غزة في كيان إسرائيل يسّرعُ الدخول في المرحلة الانتقالية للوصول إلى مجتمع الثنائي القومية، وسيراقب العرب واليهود عن كثب تطور العلاقات بين الشعبين العربي واليهودي، أي داخل إسرائيل بحدود ١٩٤٨ (الخط الأخضر)[١].

إذا كان للرأي العام حجمه وثقله في التعبير عن اتجاه المجتمع في مرحلة معينة، فإنه عرضة أيضاً للتغير والتحول. وتظهر قراءة استطلاع الرأي على المدى البعيد أهمية الأخذ بكافة اتجاهات الأطراف. وهذا ما قامت به دراسة استطلاعية أشرف عليها الباحثان: (مايكل انبار) و(افرام يوختمنيار)، وشملت عينات من العرب الإسرائيليين، واليهود الإسرائيليين، والعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وبعد تحليل نتائج الاستطلاع توصلا إلى ثلاث النقاط التالية:

١ - تتجلى الصورة نفسها عن حل مرغوب ومقبول للنزاع العربي الإسرائيلي لدى العرب سواءً في ذلك سكان إسرائيل أم سكان الأراضي المحتلة.

٢ - يميّز العرب بين الطموحات الأيدلوجية المثالية والأهداف العملية التي قد تتمخض عنها عملية توزيع المشاركة في ممارسة السلطة السياسية. كما تبيَّن من الاستطلاع نفسه، أنَّ القدرة على التمييز بين الطموحات المثالية والأهداف العملية المقبولة أكبر عند العرب الإسرائيليين منها عند اليهود الإسرائيليين.

٣ - العاطفة الدينية هي الاتجاه السائد بين العرب الإسرائيليين الراديكاليين، في حين ترتبط الاتجاهات الدينية لدى العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالمفهوم التقليدي. ويبقى الدين عنصراً هاماً في الحل الراديكالي للصراع العربي الإسرائيلي[٢].

اهتمت هذه الدراسة بالمقارنة بين الاتجاهات في الطرفين كليهما؛ وهي بذلك تتناول ما يهم طرفي الصراع، في حين أنَّ مثل هذا الاهتمام تفتقر إليه الجوانب الأخرى التي تناولتها إسهامات بقية الباحثين.

---

[١] لوستيك، أيان، الطريق السياسي للقومية الثنائية، العرب في السياسات اليهودية، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٩٧ - ١٢٣.

[٢] انبار، مايكل، ويوختمنيار، افريام، رأي الشعب حول اقرار الصراع العربي الإسرائيلي، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ١٢٥ - ١٤٢.

وعلى الرغم من أنَّ البناء الاقتصادي يقوم بدور أساسي في الدولة ثنائية القومية التي تناولها الباحثون؛ إلا إنَّ اهتمامهم باقتصاد الأراضي المحتلة جاء لاحقاً وتابعاً لاهتمامهم بالاقتصاد الإسرائيلي، وما اعتبر اقتصاداً ثنائي القومية في ظل حكم تكتل الليكود، هو شكل لاقتصاد محكوم عليه بالتبعية، والخضوع لإرادة سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

أما (سمحة بحيري) فيذهبُ إلى أن اقتصاد الدولة ثنائية القومية اقتصاد متكامل تتوفر فيه درجة من الاستقلال الاقتصادي الذاتي لكل من الجماعتين الاثنيتين اللتين تشكلان مجتمع تلك الدولة. وعندما يعالج (بحيري) اقتصاد الواقع الثنائي القومية الراهن في إسرائيل والأراضي المحتلة، يؤكد أنَّ هناك علاقة غير متوازنة بين المستوى المتطور في إسرائيل وبين المستوى المتخلف في الأراضي المحتلة. وفي رأيه، أنّ الاقتصاد الثنائي القومية يقوم على عوامل متعددة، منها: تجربة ما قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨[1]. وفي رأيه أيضاً أنَّ إسرائيل، في ظل الوضع الراهن، تخسر أكثر مما تكسب من ربطها اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها. وسيكون أمامها مجالات واسعة لمكاسب اقتصادية أوفر، إذا ما تحقق التعاون الإقليمي بينها وبين أقطار المنطقة الشرق أوسطية.

عند النظر إلى التوازن المؤقت القائم ضمن إسرائيل، يلحظ الباحث مفاصل هامة، لا يمكن تجاهلها. وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات في دراسة واقع الدولة في إسرائيل، تتفق استنتاجات أية دراسة معمقة على أن هناك مخاطر واضحة. وهذا ما فعله (بياليك) الذي يعتقد أن اتفاقية (كامب ديفيد) تشير إلى تحول في طبيعة الصراع؛ لكن الانتفاضة، قد وضعت الحلم الصهيوني على حافة الهاوية. وفي رأيه أيضاً أن (فلسطنة) العرب الإسرائيليين يشكل خطراً جدياً على إسرائيل، كمجتمع ديموقراطي؛ وكمجتمع يهودي منظم. ويحاول (بياليك) التغلب على معضلة إيجاد تعريف لإسرائيل ثنائية القومية بالتأكيد على أن إسرائيل هي دولة ثنائية القومية كحقيقة واقعة، وحالة سياسية مهيمن عليها. إن وجود كثافة ديموغرافية عربية له حقيقة اثنية متميزة قد لا ينطبق عليه الاصطلاح القانوني للنظام السياسي في دولة ثنائية القومية، وتعود معضلة ذلك التعريف إلى اعتبارين:

الأول، تعتبر بنية القومية الثنائية المشروطة بزيادة في عدد العرب كأقلية وبنَقص في عدد اليهود كأغلبية.

---

[1] بحيري، سمحة، اقتصاد إسرائيل ثنائية القومية، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ١٦٩ - ١٨٧.

الثاني: إن سياسة توزيع السلطة بين القوميتين العربية واليهودية، مبني على أسس غير عادلة، ويترتب على هذا الظلم في توزيع السلطة عدم تطابق الوضع القانوني للقوميتين على أساس الواقع الديموغرافي. وأن مسألة المشاركة في السلطة لم تكن مطروحة بعد قيام إسرائيل كمجتمع يهودي منظم بعد عام ١٩٤٨، أو بعد عام ١٩٦٧، كما هي مطروحة اليوم. لأن الأقلية العربية الإسرائيلية لم تكن بالحجم الذي يلقي بثقله اللازم. وقد تغيرت مسألة المشاركة في تحمل السلطة السياسية جذرياً في العقدين الأخيرين؛ فالسكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة عوملوا بعد الاحتلال على أساس أنهم يشكلون جماعات مُحْتَلة من الناحية القانونية والواقعية. ويعود (بياليك) ليؤكد أنَّ الانتفاضة تشكل التحدي الذي يواجه إسرائيل كمجتمع منظم من داخل فلسطين، بينما كان التهديد في أعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ قادماً من خارج إسرائيل؛ ولم يبلغ درجة تحدي الانتفاضة. وتلك نقطة جوهرية، ففي عام ١٩٨٧ نبع التحدي من داخل فلسطين، من الأرض المحتلة. وتمثل الانتفاضة كفاحاً يستخدم العنف بين جماعتين تعيشان في كيان سياسي واحد. من المحتمل في رأي الكاتب، أن يستمر الحال في الأراضي المحتلة بشكل أشبه ما هو عليه في ايرلندا الشمالية؛ أي وجود وضع يؤدي إلى استخدام العنف والعنف المضاد في عملية الصراع بين الجماعتين، وعلى هذا الأساس فإنه يتوقع أن موقف العرب الإسرائيليين، وخاصة في الانتخابات، سيكون موقفاً متكتلاً تحركه بواعث الوعي الفلسطيني الذي أججته الانتفاضة[1].

ويبدو الافتراض الذي بنيت عليه موضوعه اعتبار إسرائيل حالة واقعية لقومية ثنائية تحت الهيمنة، افتراضاً غير دقيق. تنسفه المخاطر التي حددها (بياليك) تحديداً دقيقاً، ومن المهم اعتبار نقاط مثل: الزيادة الديموغرافية العربية، ضرورة مشاركة العرب في اقتسام السلطة وممارسة العنف المضاد من المفاصل الموجعة التي تهدد إسرائيل كدولة وكمجتمع.

٨ – آراء متفرقة حول فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين:

يمكن أن نجد تلميحات متناثرة هنا وهناك صدرت منذ عدة سنوات دون أن تطرح تصوراً جدياً يتناول أبعاد تطبيق الفكرة ولو كأحد الخيارات أو (السينوريوهات) المحتملة. ومع ذلك فمن المجدي الإشارة إلى بعض الآراء أو التلميحات الصادرة عن بعض السياسيين

---

[1] بياليك، يان، خاتمة؛ مستقبل إسرائيل ثنائية القومية؛ ما وراء ما احتواه هذا الشتاء، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٢٢٣ – ٢٣١.

والباحثين الفلسطينيين، على سبيل المثال. ومن تلك الآراء الفلسطينية ما أدلى به (سري نسيبة) إلى مجلة إسرائيلية عام ١٩٨٧، حول تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يطرح نسيبة (سيناريو) يفترض فيه أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي المحتلة وأن على الفلسطينيين أن يطلبوا من إسرائيل أن تقوم بضم تلك الأراضي إليها، وضمُّ الأراضي هذا، يجعل الفلسطينيين، يعيشون في دولة ذات نظام عنصري بحكم الواقع (Apartheid). وعليهم أن يناضلوا لنيل جقوق متساوية مع الإسرائيليين وأن يصبحوا كالمواطنين الإسرائيليين. وفي عام ٢٠٢٠، يتوقع (سري نسيبة) أن يشكل العرب الذين يعيشون في فلسطين، غرب نهر الأردن، أغلبيةً على السكان اليهود؛ وبذلك يتمكنون من السيطرة على (الكنيست) وبقية مؤسسات الحكومة، فيصبحون قادرين على تمرير قانون بعودة اللاجئين الفلسطينيين إذا اختاروا ذلك. وفي مثل هذه المرحلة تتحول فلسطين - إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية بالمعنى الكامل للكلمة[1]. وفي عام ١٩٨٨ صرح ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بأنه على استعداد للبحث مع إسرائيل في فكرة اتحاد (كونفيدرالي) فلسطيني - إسرائيلي؛ ولكنه أكد أنَّ الدخول في بحث تلك الفكرة، يجب أن يسبقه أولاً نيل الفلسطينيين استقلالهم في دولة ذات سيادة[2].

يعتبر الحل التصوري الذي طرحه محمد ربيع، رأياً فلسطينياً يأخذ بفكرة القومية الثنائية، في بعض جوانبه. وقد ورد ذلك الحل التصوري في الكتاب الذي نشره الباحث عن (النظام العالمي الجديد) عام ١٩٩٢. وقد تضمّن الكتاب فصلاً عن تصوره حلاً للصراع العربي الإسرائيلي، تناول فيه الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يراها لتحقيق تصوره. ويمكن القول أنَّ الرأي الذي يطرحه على المستوى السياسي يذهبُ إلى تقسيم فلسطين ضمن حدودها الجغرافية إلى دولتين: فلسطينية وإسرائيلية. ويترك فلسطين في وحدتها الجغرافية وطناً يقيم عليه الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي، ويحققان من خلال ذلك فكرة دولة ثنائية القومية؛ على صعيد الإقامة والاقتصاد. وفي ظل ذلك التصور، يريد الباحث التوصل إلى صيغة ترضي الطموحات القومية والحقوق السياسية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وفي ظل هذا

---

[1] انظر المقابلة التي أجرتها (سوزان هاتيس روليف) مع الدكتور سري نسيبة في مجلة (سبيكتروم)، المجلة الشهرية للحركة العمالية الإسرائيلية الصادرة باللغة الإنكليزية، أيار ١٩٨٧.

[2] انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة (لي نوفيل ابسرفاتور) الفرنسية مع السيد ياسر عرفات في أول كانون الثاني ١٩٨٨.

التصور يعبر الإسرائيليون عن حقوقهم واختيارهم السياسي من خلال دولتهم، بينما يعبرون عن حقوقهم الاقتصادية ويختارون مكان إقامتهم على كامل مساحة فلسطين الطبيعية.. ويعبر الفلسطينيون عن حقوقهم السياسية ضمن حدود دولتهم، بينما يشمل تعبيرهم الاقتصادي واختيار مكان إقامتهم الأراضي التي تشكلها (دولة إسرائيل). يفترض الباحث أيضاً قيام توازن للمحافظة على أغلبية الفلسطينيين في دولتهم وعلى أغلبية الإسرائيليين في دولتهم؛ وبهذا الشكل يمكن مخاطبة الطموحات القومية لكل من الشعبين على كامل أرض فلسطين. والحفاظ على القدس موحدة يشكل تعبيراً عن بناء جسور الثقة والأمن بين الشعبين، إذ يقترح الباحث القدس عاصمةً لكل من الدولتين ويأخذ بحدود ١٩٦٧ كي يعبر كل من السكان الفلسطينيين والإسرائيليين عن حقوقهم السياسية ضمن دولة كل منهم، أما في مجال البلدية فيختار سكان القدس ممثليهم في المجلس البلدي لمباشرة القضايا غير السياسية. وبذلك تصبح القدس رمزاً لمشاركة الشعبين في الوطن الواحد[١]. يغلب على رأي الباحث الاهتمام بالإجراءات السياسية والأمنية التي سبق الوصول إلى وضع مثل تلك التصورات على محك عملي وواقعي؛ ويركز على المزايا والفوائد التي يجنيها الطرفان من تحقيق أهدافهما.

خاتمة:

بعد أن أصبحت إسرائيل حقيقة واقعة عام ١٩٤٨، ضعف الاهتمام بفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين. وكان احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، مدعاة لطرح الفكرة من جديد.. وأصبح الفارق هو التسليم بحقيقة الحفاظ على سلامة إسرائيل، وعدم تعريض الأغلبية اليهودية فيها لأي احتلال. وتغيرت في هذه الفترة منطلقات الأحزاب والتنظيمات السياسية الإسرائيلية من الفكرة، وخاصة تلك التي اعتبرت أنَّ من أولوياتها تحقيق فكرة دولة ثنائية القومية. وإذا استثنينا بقايا تنظيم (الاتحاد) ورمزه، مثل (بوبر)، نجد أن هناك تهرباً من طرح الفكرة أو التفافاً عليها. ولم يعد خافياً أنَّ الأولوية في الدراسات التي قدمها، بعد عام ١٩٦٧، ركزت على الحفاظ على طابع الدولة اليهودي، والتوازن العرقي للسكان.

سادت عدة اتجاهات حول فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد ضعف الاتجاه الذي كان ينادي بالفكرة إلى درجة لم يعد فيها أثر بارز لنشاط جماعات القومية الثنائية. وأكثر من ذلك قام تيار متعصب في إسرائيل يرفض الحديث عن الفكرة في ظل معايير الدولة اليهودية. وشكلت العودة إلى الفكرة بعد احتلال إسرائيل الضفة

---

[١] ربيع، محمد، النظام العالمي الجديد، ص ١٦٩ - ١٨٦.

الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، مناسبة لدراستها في ضوء الظروف المستجدة. وغلب على تلك الدراسات سمة الرفض والتشاؤم من إمكانية تطبيق الفكرة.

وعندما تواصل احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، قام اتجاه فيها للتوفيق بين موضوع ضم الأراضي المحتلة والمحافظة على الطابع اليهودي والتفوق العرقي للسكان. وقد زاد هذا الاتجاه قوة بعد أن جاء التكتل (الليكود) إلى السلطة عام ١٩٧٧. فطرحت مسألة امتصاص الأراضي المحتلة في جسم الدولة بالتدريج. وتحويل الاحتلال إلى واقع من خلال التوسع في بناء المستوطنات وتفريغ المناطق المحتلة من سكانها الفلسطينيين.

وقد شكل قيام الانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧، تهديداً من الداخل وتحدياً لمفاهيم الاستقرار والادعاء بتحميل القوى الخارجية تهمة تهديد أمن إسرائيل وسلامتها. وقد تفاقمت، نتيجة تعاظم الانتفاضة، الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية، وأوصلت الوضع العام في إسرائيل إلى حافة الهاوية. وفي ضوء تلك الظروف بدأت بعض محاولات الباحثين لتحليل أوضاع إسرائيل والأراضي المحتلة. وعادت فكرة القومية الثنائية هذه المرة لتكون ضمن (إسرائيل ثنائية القومية). وانطلق هذا الاتجاه من الحقيقة الواقع ليشمل كافة المناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية. والنتيجة التي يخلص إليها مثل ذلك البحث هي اعتبار الجماعتين: الفلسطينية والإسرائيلية تشكلان صورة من صور القومية الثنائية في كامل مساحة فلسطين بحدودها الانتدابية. وبالتالي إضفاء الصفة الشرعية على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك فإن إثارة مثل تلك الأوضاع يشير إلى أهمية الاستفسارات والاستقصاءات التي يحملها مثل هذا المنهج في البحث والدراسة. وهذا ما يفتح المجال عريضاً أمام الباحثين للتعمق في الكشف عن المفارقات التي قد ينبئ عنها التغير في الأوضاع السياسية والثقافية في ذلك الجزء القلق من العالم.

القسم الرابع: الفكرة بعد اتفاقية (أوسلو)

الفصل السادس

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد اتفاقية (أوسلو)

١ - اتفاقية (أوسلو) وكابوس العنف:

لابد بعد مضي ما يقارب ثلاث سنوات على توقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، من التساؤل عن الأثر الفعلي الذي تركته تلك الاتفاقية على مشكلة فلسطين أو عملية الصراع العربي - الإسرائيلي. والانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو ملاحظة التغير الحادث في حياة المجتمعين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. والانطباع الثاني يتعلق بالإجراءات الناجمة عن ذلك التغيير وخاصة في المجال السياسي المتمثل في الانتخابات في منطقة الحكم الذاتي وفي إسرائيل. أما الانطباع الثالث فيتعلق بالأثر الاقتصادي للاتفاقية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كان أثر الاتفاقية على حياة الفلسطينيين الاقتصادية في الضفة والقطاع سلبياً إلى حد كبير، حيث تحولت المشكلة الأساسية في الضفة والقطاع إلى مشكلة تتعلق بالحاجات البديهية للحياة؛ في حين أن أثر الاتفاقية على الإسرائيليين كان إيجابياً إلى حد كبير؛ حيث اتسمت الحياة الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنتين الأخيرتين بالنمو والانتعاش.

نتج عن التغير في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ردود أفعال جديدة مما أتاح الفرصة للباحثين لدراستها، سواء كانت تلك الردود سلبية أم إيجابية. ولا يصعب على المحلل أنْ يتحدث عن النواحي السلبية التي انعكست على حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ وعلى مستقبل قضية فلسطين بمجملها. أما الآثار السلبية للاتفاق على الجانب الإسرائيلي فتتمثل في أعمال العنف التي عانى منها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. فالأثر السلبي لاتفاق أوسلو مس الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين والإسرائيليين معاً. ولا يمكن للحملات السياسية الموسمية، كالحملات الانتخابية والتعبئة الانفعالية، أن تزيل الآثار السلبية العميقة التي ترتبت على الاتفاق.

بعد توقيع الاتفاق تحولت العملية السلمية إلى سلسلة من المفاوضات حول المراحل الانتقالية، وبصورة باهتة وجزئية، حول المرحلة النهائية. ترك تنفيذ بنود المرحلة أو المراحل الانتقالية تعقيدات واضحة على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، لاسيما على واقع الحياة اليومية للسكان في الضفة والقطاع. وبذلك حملت العملية السلمية سلبيتها معها، إذ أبرزت بعمق عدم التكافؤ والهوة التي تفصل بين مستوى حياة السكان الفلسطينيين بالمقارنة مع مستوى حياة الإسرائيليين فأدى ذلك إلى حالة من التمرد والإحباط لدى الفلسطينيين عبروا عنها بالعنف والعمليات الانتحارية. فإذا كانت نقطة البداية اتخاذ موقف من العملية السلمية إلا أن اتخاذ القرار السياسي كان له أبعد الأثر على مجمل عملية الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن ما يحمله تطبيق الاتفاق من أثر واضح على تلك العلاقات هو بذر تناقض بين مفهومين: كيان فلسطيني شكلي منفصل عن كيان إسرائيل، ولكنه يستند ويعتمد في مستوى الحياة الاقتصادية واليومية على إسرائيل. ولابد لاستمرار هذا التناقض من ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية تحت ادعاءات مختلفة. أما المشاكل الأساسية الناجمة عن مشكلة فلسطين في إطارها العام فقد بقيت معلقة، مثل مشكلة اللاجئين، مستقبل مدينة القدس، المستوطنات والدولة الفلسطينية، ويزداد هذا التناقض عمقاً كلما دخل تطبيق اتفاق أوسلو في المراحل الانتقالية، وتتبدل القضايا الثانوية لتصبح أساسية والغرق في التفصيلات وتفاصيل الأجزاء. وجاء فصل العلاقات السكانية والمصالح الإسرائيلية عن مصلحة الفلسطينيين تحت شعار الحاجات الأمنية ليفرغ الاتفاق من أي نتائج إيجابية بالنسبة للفلسطينيين؛ فأدى ذلك إلى زعزعة الشعور الفلسطيني بالأمن والاستقرار لسببين: أولهما هو أن السلطة الفلسطينية لا تمثل عملياً كل الفلسطينيين، فاللاجئون والفلسطينيون في الشتات خرجوا من المعادلة من الناحية التطبيقية. والسبب الثاني رفع الغطاء السياسي عن فلسطينيي منطقة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. والنتيجة انخفاض صوت التأثير السياسي للمنظمة وارتفاع صوت المطالب المعيشية واليومية لدى سكان الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أهمية النواحي الاقتصادية والاجتماعية في تقرير أهمية أية عملية سلمية، إلا أن المفاوضات السياسية نفسها أصبحت تدور في دوامة المشاكل اليومية والعباءة المسماة بالأمنية، من وجهة النظر الإسرائيلية، وتأحلت حكماً العملية السياسية لمشكلة فلسطين. وفقد الطرح الفلسطيني زخمه وقوته. وهذا الاستنتاج يقود إلى ضرورة إعادة التفكير في منهج معالجة قضية فلسطين وعملية الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي الفقرات التالية يتناول البحث أهم الموضوعات التي تجب إعادة التفكير فيها مثل الأسباب التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو، والنتائج المتوخاة، مسألة إقامة كيان فلسطيني على أي جزء من فلسطين، موقف التقدميين الإسرائيليين وحركة التجديد اليهودي من الدولة الفلسطينية، نظام الحكم في إسرائيل ونظرته المتناقضة إلى الفلسطينيين، وأخيراً مستقبل العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية.

٢ - اتفاقية (أوسلو) ومنظمة التحرير، الأهداف والنتائج المتوقعة:

لا يمكن معرفة الأسباب المباشرة التي دفعت ياسر عرفات إلى انتهاج طريق خاص أدى إلى توقيع اتفاق المبادئ عام ١٩٩٣. ومع ذلك هناك عوامل يمكن تتبعها، وظروف أحاطت بعرفات فأدت به إلى التوقيع على الاتفاق. فمن وجهة نظر منظمة التحرير لا يمكن لواقع توازن القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين أن يقود إلى حل عادل ذي قيمة. وقد نجم هذا الوضع عن أن الطرف الإسرائيلي حاول المماطلة والتسويف في مباحثات مؤتمر مدريد ومباحثاته إلى أن جرت انتخابات عام ١٩٩٢، عندما فاز التجمع العمالي على تكتل الليكود. في الخطوات التي سبقت مؤتمر مدريد تعرضت منظمة التحرير لكثير من الضغوط إلى أنْ تمَّ تكوين الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني. وكان أول هدف توخاه عرفات هو أن يظهر كوفد فلسطيني مستقل، والحرص على أن يكون له شخصيته من الناحية الشكلية عن الوفد الأردني. وكان على عرفات، في مقابل الاعتراف المستقبل به، أنْ يقبل بخطوات الحل التدريجي، المرحلي، أو ما سمي بالفترة الانتقالية، المرحلة أو المراحل الانتقالية لمدة ثلاث سنوات، والتفاوض على الحل النهائي فيما بعد؛ كان على عرفات أيضاً القبول بتأجيل النقاط المستحكمة الخلاف، مثل مستقبل القدس، اللاجئين، المستوطنات وشكل الدولة الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن فصل ما جرى من مفاوضات ومباحثات في (أوسلو) عن الظروف التي كان الفلسطينيون يعانون منها بعد حرب الخليج الثانية واحتلال الكويت. فقد هاجرت أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين إلى الأردن، مما شكل أزمة اقتصادية حادة على السلطات الأردنية، تمثلت في أحد جوانبها في تدني قيمة الدينار الأردني، كما شكلت تلك الهجرة الكثيفة من العاملين العائدين وأسرهم عبئاً سكانياً بالنسبة لسلطات الاحتلال في الضفة والقطاع، لذلك حرصت تلك السلطات على إعاقة دخول أعداد كبيرة منهم بوضع العراقيل أمامهم على المعابر بين الأردن والضفة بالتنسيق مع السلطات الأردنية لابقائهم في الأردن، على اعتبار أنهم يحملون الجنسية الأردنية. وكان حرص السلطات الإسرائيلية واضحاً

للمحافظة على عدد السكان المقيمين في الضفة والقطاع وعدم الاخلال بنسبهم. لهذا لجأت إلى تشديد القيود الجمركية على القادمين إلى الضفة. وفي الوقت نفسه حرصت تلك السلطات على ربط اقتصاد الضفة والقطاع بها مباشرة كي تتمكن من إحكام الهيمنة عليه، وربطه باقتصادها ربطاً مباشراً.

وقد كان التعامل مع الفلسطينيين حسب إقامتهم وأماكن تواجدهم من الأسباب المفترضة لتوقيع الاتفاق مع منظمة التحرير من وجهة النظر الإسرائيلية، فهناك المقيمون أصلاً في الضفة والقطاع، الذين يحملون تصاريح للعمل في الخارج لمدة معينة. وتتساهل السلطات الإسرائيلية في منح أعداد كبيرة من قوى العمل في الضفة والقطاع تصاريح للخروج بقصد تخفيف الضغط السكاني. وتحاول التمييز في التعامل مع الفلسطينيين لتقلل من كثافتهم. فهناك الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل أصلاً، وهناك أيضاً سكان الضفة والقطاع. وفئة ثالثة هم أصحاب التصاريح من العاملين خارج الضفة والقطاع، والفئة الرابعة هي اللاجئون المقيمون في المخيمات في الضفة والقطاع، وهناك أيضاً المقيمون في الأردن والأقطار العربية، والمقيمون في الخارج من فلسطينيي الشتات. وحسب اتفاقية (أوسلو) حصر التعامل مع السكان المقيمين في الضفة والقطاع، وبذلك تحول دون دخول أعداد أخرى من السكان. والهدف، كما هو واضح، هو الحيلولة دون تشكيل الفلسطينيين كتلة كبيرة العدد. وقد رضخت منظمة التحرير لهذا التصنيف عملياً مقابل الاعتراف بها وبذلك حصرت سلطتها على سكان الضفة والقطاع، أما السلطة الأدبية أو الاعتبارية على الفلسطينيين فتنتظر المرحلة النهائية من الاتفاق. في المرحلة الانتقالية وضعت خطوات تدريجية بدأت بما سمي غزة وأريحا أولاً، ولم تنسحب القوات الإسرائيلية من بقية المناطق بل لجأت إلى إعادة نشر القوات فيها.

وثمة شعور أحاط منظمة التحرير، على إثر تمثيلها في مؤتمر مدريد ضمن الوفد الأردني، بأنها قد تكون مقدمة على إفلاس مالي. فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف موقف المنظمة أثناء حرب الخليج الثانية بسبب ميلها نحو النظام العراقي، نلاحظ توقف الموارد المالية من دول الخليج. وخلال حرب الخليج الثانية وبعدها بدأت الأجهزة المالية في المنظمة بالتوقف عن إعانة المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية في أقطار الشتات حتى وصلت إلى داخل الأرض المحتلة في الضفة والقطاع. يضاف إلى ذلك توقف الإعانات والدفعات القادمة من العاملين في دول الخليج، بعد إبعادهم منها. وكانت المشكلة المالية للمنظمة واضحة الأثر عانت منها أسر كثيرة؛ مما أدى إلى توقف خدمات بعض المؤسسات الخيرية بالذات. وقد

ثارت خلال الفترة نفسها أقاويل تذهب إلى أن المنظمة حاولت تضخيم مشكلتها من أجل الوصول إلى تبرير لاقناع الرأي العام بأنها مقبلة على التقنين وتجميد خدماتها، مما أضعف بالتالي تأثيرها على القاعدة الواسعة من التجمعات الفلسطينية. وقد لحق هذا التقلص المالي أسر الشهداء وأبناءهم، حيث بدأت شرائح منهم تسقط من جداول الرواتب والإعانات، مع العلم أنَّ هذه الفئة لها الأولوية والاعتبار على كل الظروف. وضمن هذه الظروف القاسية قد تكون المنظمة أسرعت إلى جني ثمار الرغبة التي توفرت لدى الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، لعقد المفاوضات السرية في أوسلو معها، وبعبارة أدق مفاوضات سرية قام بها ياسر عرفات مع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ولا يغيب عن البال العامل الهام المميز الناجم عن مجيء إدارة كلينتون الديموقراطية، بعد انتخابات ١٩٩٢؛ إذ أظهرت تلك الإدارة ميلاً ملحوظاً إلى توثيق علاقتها بنظام الحكم في إسرائيل. مما كان يعني أنَّ الظرف مواتٍ لمنظمة التحرير لعقد علاقة مع الإدارة الإسرائيلية برضى ومباركة من الإدارة الأمريكية. والسبب الظاهر من هذا التوثيق هو أن الإدارة الأمريكية الجديدة ترغب في إعطاء الحكومة العمالية الإسرائيلية مزيداً من الدعم والتأييد، بعد أن نجحت في الانتخابات في نفس العام وفوزها على تكتل الليكود. وهذا النجاح ساعد على توفير مناخ مواتٍ لعقد صفقة مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير بموافقة الإدارة الأمريكية وتصديق منها. من المعروف أنَّ ياسر عرفات كان يطمح إلى أن يجد أذناً صاغية لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، تسمع له، وتثق به شخصياً وبنهجه الذرائعي ودوره البارز المتفرد. وكان عرفات يتوق إلى أن يجعل ذلك الموقف الأمريكي، في حد ذاته، منفذاً لحصول اعتراف به من الحكومات الأمريكية، وبالتالي من الحكومة الإسرائيلية. ومن المعروف أنَّ الإدارات الأمريكية لم تكن تثق بياسر عرفات. وقد أجاب بوش علناً بالنفي على سؤال الصحفية باربرة والتر فيما إذا كان يثق بعرفات.

اعتبر عرفات أنَّ اغتنام هذه الفرصة المواتية، أمر قد لا يتكرر مرة أخرى، وأنه كان يريد مثل تلك المناسبة لعقد مباحثات مع الإسرائيليين، بغض النظر عن مضمونها ومحتوياتها. وكان على استعداد لتقبل ما تفرضه الإدارة الإسرائيلية عليه، وحرص عرفات على عدم الخوض في التفاصيل والإجراءات خشية من أن تفلت هذه الفرصة من بين يديه.

لابد من تفسير موقف الجانب الإسرائيلي وإعطاء عرفات تلك الفرصة، والاتفاق معه على صفقة أوسلو بالشكل الذي تمت فيه. فالصفقة كانت تشير إلى أنّ هناك كياناً

فلسطينياً ما قد ينتج عن فكرة الحكم المحلي أو الإدارة الذاتية، مهما اختلفت التسمية. أراد الجانب الإسرائيلي أن يكون ذلك الشكل بمثابة سد منيع بين التجمعات السكانية في إسرائيل وبين التجمعات السكانية الفلسطينية. وعزل ذلك الكيان الشكلي يقصد به الحفاظ على أمن إسرائيل، وأن الهدف الأول لذلك الكيان المعزول هو فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين. والثمن الذي يمكن للكيان المقترح أن يدفعه هو تلقي الصدمة نتيجة أية عملية من أعمال المقاومة.

يشكل الاتفاق بالنسبة للجانب الإسرائيلي اعتراف المنظمة بأنها، من الناحية العملية، لم تعد مسؤولة عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدرجة أقل وثانوية عن بقية السكان في التجمعات الفلسطينية الأخرى. وهذا يفسر، إلى حد كبير، الموقف السلبي الذي وقفه عرفات من السكان الفلسطينيين في إسرائيل، على الرغم من أنهم لعبوا دوراً هاماً في ابراز منظمة التحرير، والتأكيد على أنها تمثل جميع السكان الفلسطينيين. وخلال ثلاث السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاق، أصبح عرفات بعيداً عن تمثيل كافة الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم، متورطاً في الحفاظ على أمن إسرائيل. وفي المقابل بقيت إسرائيل مسؤولة عن كافة الشؤون المتعلقة بالحياة اليومية للسكان في الضفة والقطاع، من أمور اقتصادية مثل العمالة والمواصلات والاتصال بين منطقة الحكم الذاتي والعالم. وعن طريق إدارة الحكم الذاتي تم عزل سكان الضفة والقطاع عن إخوانهم الفلسطينيين والعرب في الأقطار المجاورة، وحتى عن إخوانهم الفلسطينيين في إسرائيل نفسها. وقد فضل عرفات تقبل نقمة الفلسطينيين في إسرائيل خشية إغضاب الحكومة الإسرائيلية.

ومع تطور الطبيعة الانعزالية للضفة والقطاع ووجود الحواجز بين القرى والبلدات والمدن أصبحت مناطق مقطعة الأوصال، يمكن ملاحظة ثلاث مناطق منها في الضفة الغربية، شمالية، وسطى (القدس وضواحيها) وجنوبية، وغزة، في حد ذاتها، تشكل منطقة رابعة. وأصبحت كل من تلك المناطق الأربع أشبه بالبانتوستانات.

في مقابل هذه العزلة الدائمة يتمتع المواطن الإسرائيلي بحرية الاتصال والتعبير والتأثير على مجرى السياسة. فالإدارة الإسرائيلية محكومة برغبة المواطن الإسرائيلي، ولا يريد هذا المواطن موقفاً لا يكون فيه مهيمناً ومتفوقاً. وأي حزب إسرائيلي، سواء كان في الحكم أم في المعارضة، يريد كسب ود الناخب الإسرائيلي في الدرجة الأولى، ويسعى للتعبير عن مطالبه، بغض النظر عما يجري في منطقة الحكم الذاتي، فالمرجعية لأي حاكم

أو قائد إسـرائيلي هـي إرادة الأغلبيـة السـكانية. ومـع أن مهمـة القـادة إقنـاع المواطنـين والجماهير بضـرورة تغيـير الاتجاهـات السـلبية والعقائديـة المتعصبـة، إلا أن مـا يحـدث في إسرائيل هو العكس. فمعظم القادة والزعماء الإسرائيليين لا يهمهم سوى سماع صوت الناخب وتضخيم صوته والمزاودة على غيره من الزعماء. فالمكاسـب السياسية هـي الـتي تحكم الأحزاب والتنظيمـات الإسـرائيلية في نسبة كبـيرة منهـا. أمـا مـا يعانيـه السـكان الفلسطينيون فهو لا يدخل في نطاق اهتمام هؤلاء القادة الإسرائيليين على الرغم من أنهم يعيشون على نفس الأرض ويعانون من مشكلات متشابهة.

أدت ردود الفعل في الجانب الإسرائيلي حول الاتفاق، وما نتـج عنـه مـن تطبيقـات إلى قيام معارضة سلبية للاتفاق ونتائجه. وعبرت هذه المعارضة الشعبية والعقائديـة عـن نفسـها في اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين. ولم تقبل هذه المعارضة وجود عرفـات وسـلطته الهامشـية، ففي الرأي العام الإسرائيلي اتجاه مخالف لعملية تفاوض مع عرفات أو اتفاق مع الفلسطينيين.

تصبح النتيجة المنطقية لدور سلطة الحكم الذاتي امتصاص نقمة الجماهـير الفلسـطينية في الضفة والقطاع وأن تكون الجدار العازل لمنطقة الحكم الذاتي عـن المنـاطق الإسـرائيلية المحيطـة بها من كل جانب. وتمثل السلطة شكلاً أو كياناً سياسياً ما، ولكن لا تستطيع أن تمارس على الأرض أيـة صلاحيـة ذات قيمـة مـن صلاحيـات الحكومـات المستقلة أو الـتي هـي في طريـق الاستقلال. وكل ما تستطيع ممارسـته مـن صلاحيـات هـو مـا تمنحهـا السـلطات الحاكمـة في إسرائيل. ويأخذ توفير الحاجات اليومية للسكان في الضفة والقطاع شكل نضال مطلبي طويـل الأمد، فتوفير العمال وتأمين الخدمات الضرورية يحتل المكان الأول في حيـاة المواطنـين، وعلـى سلطة الحكم الذاتي تركيز نشاطها وتفكيرهـا في مواجهـة الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة للسكان الناجمة عمَّا تفرضه إسرائيل من قيود وعقبات. ولا يمكن لسلطة الحكم الذاتي التفـرغ لمتابعة النقاط الهامة في مرحلة الحل النهائي لأن المرحلة الانتقالية تستهلك معظم اهتمام السلطة لمتابعة الظروف المترتبة على تنفيذ المراحل الانتقالية. فالموضوعات الأساسية مثل مستقبل مدينة القدس، اللاجئين، المستوطنات والدولة الفلسطينية تغدو موضوعات بعيـدة المنـال مـن الناحيـة العملية. ولاشك أن استمرار مثل هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع درجة الإحبـاط بـين السـكان، ونمو بؤر المقاومة، والدخول في مسلسل عمليات العنف والعنف المضاد.

إن تحليل أسباب توقيع منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو؛ والنتائج المترتبة عليها يقود إلى الحديث عن أفكار لها دور في التغيرات الجارية في إطار قضية فلسطين والعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية خلال ثلاثة الأعوام الأخيرة.

٣ – إقامة السلطة على أي جزء من فلسطين:

تذخر أدبيات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرامج السياسية لمنظمة التحرير بما سمي بشعار إقامة السلطة على أي جزء يتم تحريره من فلسطين. وخلفية هذه الفكرة مبنية على أن السلطة الوطنية يمكن أن تبنى على أية قطعة من الأرض، وهو ما يشكل تعبيراً رمزياً عن التحرير الكامل للأرض أو للوطن. وقد تحولت هذه الفكرة من تصور تحرري وتحرير وطني إلى صورة مقنعة للتقسيم أو الانفصال، وتجزئة المواجهة الشاملة التي تبنتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

كانت عشر النقاط التي تبناها المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٧٤، تتضمن نقطة تقول أنَّ المنظمة تؤيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره أو يجلو الاحتلال عنه من فلسطين. شكل هذا البند إحدى النقاط العشر التي جرى حولها نقاش طويل في تلك الدورة من المجلس الوطني، التي عقدت بعد حرب ١٩٧٣، ووضع نصها بحيث يقبلها اليساريون والمحافظون والقوميون. وأضيف تعبير (أو التي يجلو عنها الاحتلال) للإشارة إلى إمكانية التفاوض مع الطرف الآخر من أجل انسحاب قوات، بعد جدال ومناقشات حادة في تلك الدورة. فقد كان اليساريون يعتبرون أن المفاوضات في تلك المرحلة ستكون على حساب عملية تحرير كامل التراب الوطني.

وعندما طرح اتفاق (أوسلو) فكرة قيام حكم ذاتي في المناطق التي يجري عليها إعادة نشر القوات الإسرائيلية، دافع عرفات عن قيام السلطة الوطنية على أساس أنها تتماشى مع مقررات المجالس الوطنية، وهي إقامة السلطة على أي جزء يزول عنه الاحتلال. واعتبر عرفات بأن شعار (غزة – أريحا أولاً) ما هو إلا مقدمة لإقامة تلك السلطة في الضفة والقطاع، ومن ثم لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

بالطبع شكل مثل هذا الطرح تغيراً في مفاهيم منظمة التحرير من مفهوم تحرير الجزء وصولاً إلى التحرير الشامل والكامل للتراب الوطني، إلى فكرة إقامة سلطة وطنية على جزء منفصل من أرض فلسطين الطبيعية. وعلى الرغم من أن كثيراً من الأفكار طرحت حول السيادة الوطنية أو شبه السيادة، مثل تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح، وربطها بروابط

اتحادية مع إسرائيل أو الأردن، إلا أنَّ ذلك شكل طموحاً لدى بعض المفكرين والسياسيين وعلى رأسهم عرفات. وغدت المنطقة الجغرافية المرشحة لسلطة الحكم الذاتي منفصلة غير مترابطة ومقطعة. وبعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق، وطول مدة المراحل الانتقالية أصبح مثل ذلك التصور بعيد المنال. فالمناطق الخاضعة شكلا لسلطة الحكم الذاتي جزئت إلى جزئيات، أصغر، والجزئيات منفصلة غير مترابطة جغرافياً ومقطعة الأوصال تحت مراقبة إسرائيلية على منافذها وبين أجزائها وطرقها الالتفافية.

بنى عرفات طموحه على إقامة السلطة في الضفة والقطاع على أساس الصفقة الّتي عقدها مع الحكومة العمالية الإسرائيلية، التي راهن على بقائها في الحكم ونجاحها في كسب أصوات أغلبية الناخبين الإسرائيليين. واعتبر أنَّ الشكل من السلطة الذي حصل عليه سينقلب إلى كيان سياسي ودولة فلسطينية، و لم يخطر ببال عرفات أنَّ القعلق بالشكل سيكون مرفوضاً، حتى على افتقاره إلى مضمون فعلي وحقيقي. فالجزء من فلسطين لم يتحرر و لم يجل عنه الاحتلال، بل زاد الاحتلال من قبضته الحديدية عليه واعتبره مسؤولاً عن الحفاظ على أمن إسرائيل. وأية مفاوضة أو مباحثات ستجعل من الجزء الذي أقامت عليه السلطة ما هو إلا منطقة محتلة جديدة ظهرت باسم سلطة الحكم الذاتي. إن التحايل على التعبير واستخدامه دون محتواه ومضمونه أدى إلى فقدان العملية التحررية والنضالية هدفها. فالتغير في مفهوم إقامة السلطة الوطنية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره أو يجلو عنه الاحتلال، كان تغيراً سلبياً، فاسداً ألغى المبرر من طرح الشعار أو تبنيه. وكان استخدامه في غير موضعه، أحبط فلسطينياً، ما عقد من آمال على تطبيق ذلك الشعار وممارسته.

لا يمكن المراهنة على تصورات مبنية على الصدف والنية الحسنة والعلاقة الشخصية، وخاصة إذا كانت تتعلق بمصير شعب خاض غمار نضال طويل متشعِّب، وقد جاءت انتخابات إسرائيل عام ١٩٩٦، ونجاح تكتل الليكود لتغير مفهوم العلاقة الشخصية، وتعيد طرح المعادلة الصعبة من جديد. وبالطبع لن يكون مثل هذا الطرح بعيداً عن دائرة العنف والعنف المضاد.

٤ – التقدميون الإسرائيليون، التجديد اليهودي والدولة الفلسطينية:

تواجه التيارات الليبرالية، سواء في اليسار الإسرائيلي أو في حركة الإصلاح اليهودي، تحديات جديدة، بعد توسع الاتجاهات الصهيونية الانعزالية والسياسات اليمينية المتشددة. يتساوى في هذا التحدي والمواجهة أصحاب تلك التيارات الليبرالية في إسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية. وقد عبر كثير من المفكرين ورجال الدين اليهودي ودعاة الحقوق المدنية عن ذلك التحدي بكتابات ونـداءات مـن أجـل الحفـاظ علـى حيـاة التجديـد اليهـودي، ومحاولـة التخفيف من النزعات القومية الشوفينية المتشددة والاتجاهات الأرثوذكسية المغرقـة في المحافظـة على التقاليد اليهودية. وهناك العديد من التنظيمات والأنشطة التي تمارسها الجماعـات المناوئـة للخط المتشدد، في أمريكا وإسرائيل، مثل الحركة الأرثوذكسـية الإنشـائية، حركـة إعـادة بنـاء الصهيونية بالإضافـة إلى نشـاطات العـاملين في: السـلام الآن، الصنـدوق الإسـرائيلي الجديـد، جماعة الضغط الإسرائيلية، التجمع النسوي اليهودي، صنـدوق العـدل اليهـودي، مجلـة تيكـون (التجديد)، وكثير من المعابد والمنظمـات الناشـطة في مجـالات الأنشـطة الاجتماعيـة والجنسـية المثلية في المعابد، وبعض شعب المجلس الأمريكي اليهودي[1].

على أثر قيام الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ واتفـاق (أوسـلو) عـام ١٩٩٣، زاد المـد اليميني المتطرف بين تجمعات سكانية في إسرائيل والولايات المتحدة. وكـان مـن نتيجـة ذلـك زيادة احتمالات التصادم بين معسكري الكتلتين: اليسارية الليبرالية والتجديديـة اليهوديـة مـن جهة، وبين اليمين المتزمت والأرثوذكسية المحافظة من جهة أخـرى. وقـد حـاولت التنظيمـات القومية اليمينية أن تجذب قواعد التنظيمات الدينية المتشددة وتكسبها إلى جانبها ضد مـا سمـي عملية سلمية بين العرب وإسرائيل. وقد أثر هذا المنـاخ على كـل مـن الاتجـاهين الرئيسـين في إسـرائيل والولايـات المتحـدة، اتجـاه الليكـود والأحـزاب المتكتلـة معـه، واتجـاه حـزب العمـل والأحزاب الأخرى المؤتلفـة معـه. وبيـن هذيـن الاتجـاهين الرئيسـين يقـف أصحـاب الأفكـار الليبرالية والتجديدية في المجتمع الإسرائيلي وفي المجتمـع المحلـي اليهـودي في الولايـات المتحـدة، فحركات سياسية ودينية وتنظيمات ذات طابع مدني وحقوقية وتنظيمات نسوية حاولت الحد من النزعات المتصارعة بين قادة الاتجاهين الرئيسين والتنظيمات السياسية والجماعات الضاغطة اليهودية في الولايات المتحدة. ولا يقف اليســار الإسـرائيلي وحـده في مواجهـة التيـار اليمينـي والمحافظ، بل أنَّ بين رجال الدين من الإصلاحيين من يحمل أفكاراً تقدمية. والمعارضـة ليسـت مقتصرة علـى اليسـار وحـده ضـد الانحـراف خلـف المكاسـب السياسـية وأصـوات النـاخبين

[1] ليرنر، مايكل، التجديد اليهودي: طريق للتحول والشفاء بوتنام، نيويورك، ١٩٩٤، ص ١٠.

الإسرائيليين ويشعر المتدينون أنَّ التقدميين ليسوا الماديين فقط، بل أن أصحاب الروح هم أيضاً تقدميون يعبرون عن روح الدين اليهودي التجديدي والإصلاحي[1].

ويبدو أثر التجديد في اليهودية واضحاً عند النظر إلى موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ فالتجديديون يعتبرون النصوص الدينية أو التوراتية التي يستند إليها المستوطنون لتبرير استيطانهم في حاجة إلى إعادة قراءتها وتفسيرها من جديد، فالنص الذي يسوقه المستوطنون هو أن الغريب يعتبر مرتداً عن الدين؛ أو أن الغريب هو كل من يسكن في كنف القانون اليهودي وحمايته. وباعتبار أن الضفة يعيش فيها الغرباء فيحق استيطانها من اليهود[2].

ويرى ليرنر، الكاتب اليهودي الأمريكي المجدد، أنَّ بعض نصوص الدين في مواقع معينة تدعو إلى الشوفينية وإلى معاملة قاسية مع الآخرين. ويدعو إلى إعادة تفسير النصوص الدينية التي حورت معانيها وقراءتها من جديد، كما يدعو الشعب اليهودي إلى احترام الآخرين كما يحترم اليهود، والترفع عن الأنانية والانغلاق، وإلى العيش في تساو مع كل الناس[3]. وبعد توقيع اتفاق المبادئ عام ١٩٩٣، احتفل ليرنر بانتهاء الاحتلال من الضفة والقطاع باسم صحيفة (تيكون) التي يرأسها، والاعتراف بكيان فلسطيني تحت المراقبة، منفصل، منزوع السلاح، وبدون صلاحية دولة. واعتبر ليرنر بأن نقاء إسرائيل قد تلطخ باحتلال إسرائيل عام ١٩٦٧، وأن الحقوق القومية للفلسطينيين قد أعيدت بزوال الاحتلال وبتوقيع الاتفاق ووضع حد لأحزان الفلسطينيين بعد حقبة عام ١٩٦٧[4].

في نظر عدد كبير من التقدميين الإسرائيليين، يعتبر بناء دولة فلسطينية، منفصلة وبعلاقة متباعدة ورسمية، إنجازاً يهودياً يعيد الشعب اليهودي إلى الطريق الصحيح. ويشكل موقف التقدميين اليهود تجاهلاً للمسؤولية الأخلاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وهذا الموقف يختلف تماماً عن موقف المفكرين التقدميين عام ١٩٤٨. عندما كان موقف رموزهم ومفكريهم، من أمثال مارتن بوبر وألبرت آينشتاين ويهودا ماكنس، ضد التقسيم وتهجير الفلسطينيين من

---

[1] المرجع السابق، ص ١١.

[2] المرجع السابق، ص ١١.

[3] إليس، مارك، "اللاجئون الفلسطينيون ونهاية الأوشوفيتس"، اللاجئون الفلسطينيون: مشكلاتهم ومستقبلهم، مركز التحليل السياسي عن فلسطين، واشنطن، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٦.

[4] المرجع السابق، ص ٦.

بلادهم. وستستغرب الأحيال المقبلة من اليهود (كيف أمكن لليهود الذين عاشوا في أواخر القرن العشرين، وهم أنفسهم ضحايا العنصرية واضطهاد الآخرين، أن يقبلوا بالسماح بتعذيب الفلسطينيين، والتنكيل بهم بأيدٍ يهودية، وفي الممارسة اليومية في إسرائيل، ثم تبرير ذلك في الولايات المتحدة)[1].

٥ – إسرائيل والحكم الذاتي بين الإلحاق والانفصال:

بني اتفاق أوسلو بين الحكومة العمالية في إسرائيل ومنظمة التحرير على أن هناك ثقة ومناخاً مناسباً لطرح الموضوعات الحساسة للنقاش؛ على أساس عمل مرحلي تدريجي وفق الاستراتيجية المعروفة خطوة فخطوة. وفي مثل هذا التفاهم تمت الصفقة وربطت الخطوط بين الطرفين، كل من زاويته ومصلحته. والفارق الوحيد هو اختلاف طبيعة نظام الحكم في إسرائيل عن طبيعة منظمة التحرير وقيادتها. فنظام الحكم في إسرائيل، سواء كان التجمع العمالي أم تكتل الليكود في السلطة، له هاجس هام ونقطة لا خلاف عليها هي الحساسية المفرطة تجاه موضوع الأمن الإسرائيلي، وللإسرائيليين فقط. وقد فرضت تلك الحساسية أن ينبى اتفاق أوسلو على أساس الانتقال التدريجي من زاوية شكلية متعلقة بجو التفاهم، فالعملية بدأت منذ البداية على الثقة من أجل نجاح الصفقة بكاملها وفق تصور متفائل.

ويخطط نظام الحكم الإسرائيلي موقفه على أساس أن الحكم الذاتي الفلسطيني شكل منفصل سياسياً وجغرافياً عن إسرائيل. وبمعنى آخر ألا تكون مشاكل الفلسطينيين في الضفة والقطاع وقضاياهم مرتبطة سياسياً بالظروف القائمة في إسرائيل. هناك انفصال شكلي، سياسي، أمني وجغرافي. ومن الناحية العملية هناك إلحاق وهيمنة إسرائيلية بربط كل المصالح الحياتية وقضايا المعيشة للسكان بإسرائيل، مثل الخدمات العامة والانتقال والمواصلات بأنواعها كافة ... ولا يسمح لسلطة الحكم الذاتي بأي نشاط، خارج إطار المراقبة الإسرائيلية، يمكن أن يؤدي إلى توثيق العلاقة مع الأقطار العربية المجاورة، إلا ضمن، ما يسمى التكامل الاقتصادي الإسرائيلي.

هذا التناقض بين إسرائيل والحكم المحلي يعطي انطباعاً أنَّ هناك كيانين لشعبين منفصلين، وهو انطباع ناجم عن الشكل؛ إلا أنه يشبع رغبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة رئيسها عرفات، في تحقيق شيء ما يتعلق ببداية الطريق نحو الدولة الفلسطينية، وهذا هو

---

[1] المرجع السابق، ص ٥ - ٦.

الثمن، وأيُّ ثمن!، الذي قدمته حكومة حزب العمل الإسرائيلي لعرفات مقابل اتفاق أوسلو، وقد ترتب على هذا الشكل أن بقيت الضفة الغربية وقطاع غزة محكومة برغبات السلطات الإسرائيلية وإرادتها؛ لأنَّ اتفاق (أوسلو) وما ترتب عليه من اتفاقات جزئية لم تنجح في وضع حد للصراع المترتب على العلاقات التي كانت قائمة قبلها بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي؛ ذلك أن موقعي اتفاق أوسلو وما تلاه لم يدركوا أن ذلك الاتفاق سيخلق أسباباً جديدة للتوتر بين الجماعتين الفلسطينية والإسرائيلية، تضاف إلى أسباب ذلك التوتر التي كانت قائمة بينهما قبله، ولذا، فاتفاق (أوسلو)، والحلول البديلة الأخرى، مثل التكامل بين الضفة والقطاع وإسرائيل، أو الاستمرار في الوضع على ما هو عليه ... كلُّ ذلك لم يؤدِ إلى حل التناقض بين الجماعتين الفلسطينية والإسرائيلية، أو إلى التخفيف من حدة التوتر الناجم عن ذاك التناقض؛ ويقيناً لن ينجح في الوصول إلى ذلك الهدف في المستقبل[1].

وعلى هذا يمكن القول أنَّ علاقات التعاون القائمة بين القوى في الأوضاع الراهنة ما هي إلا هيمنة إسرائيلية قومية، وأن الحكم الذاتي الفلسطيني ما هو إلا تسمية سيئة لتقسيم الضفة والقطاع (بانتوستونات)[2].

أدى هذا التصور الغامض المبني على توفر الثقة إلى اختلاف في تفسير اتفاق أوسلو والاتفاقات المتفرعة عنه؛ لأن نصوص الاتفاقات أُخضعت لاختلاف التفسير، وأسلوب الانتقال التدريجي في المرحلة الانتقالية، ولأنها تجنبت الخوض في الموضوعات الحساسة. ولا نستغرب إذا وجدنا أنَّ تغيير مراكز القوى قد زعزع من تلك الثقة، نتيجة الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بفوز تكتل الليكود. وقد أكد بنيامين نتنياهو حرصه على التقيد والالتزام بالاتفاقات التي عقدتها الحكومة السابقة؛ إلا أنه أخذ يفسرها حسب منطلقاته الأيديولوجية وتوازنات القوى المؤتلفة معه في الحكم. وستكون مرحلة الحكم في أربع السنوات القادمة عرضة لجدال طويل حول تفسير النصوص والعراقيل والمراحل التي يجب خوضها لتثبيت كيانين منفصلين.

---

[1] بن فنيسي، الأعداء الأصدقاء: العرب واليهود على أرض مشتركة، مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ١٩٩٥، ص ٢٣١.

[2] المرجع السابق، ص ٢٣٢.

واتفاقية "أوسلو"، وما نتج عنها، لا تشكل أساساً لتغيير جذري في حياة الشعب الفلسطيني عامةً، وفي حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، خاصة. وتبقى الأمور المتعلقة بالحل النهائي مؤجلة، حيث يدور العمل كله في الأمور التفصيلية، وما ينتج عنها من تعقيدات وحلول مؤقتة عرضة لتغيرات مفاجئة. ولعلّ الفارق الوحيد بين إدارتي الليكود والعمل هو أن الليكود يسلك في تعامله مع الفلسطينيين منهجاً أكثر صراحة، غير مخفٍ شيئاً، نواياه واضحة، بعكس حزب العمل. فالحكم الذي بني على الثقة وافتراض مصلحة إسرائيل أولاً، وأن القوة المؤثرة هي بيد الحكومة الإسرائيلية، وأن العلاقات القائمة بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي هي علاقة بين سيد ومسود. وكما سبقت الإشارة فإن هذا الوضع مرشح للتوتر ولاشتداد الصراع بين المجتمعين. وهذا مما يؤكد أنَّ اتفاق أوسلو قد بني على أساس غير ثابت، نتيجة الهيمنة واختلال التوازن وعدم توفر الأمن للشعب الفلسطيني في منطقة الحكم الذاتي، فإن الاحتمال الوارد هو التورط في العنف والعنف المضاد.

٦ – استنتاج حول مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:

من خلال التطورات التي مرت على العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية في ثلاث السنوات التي مرت على توقيع اتفاق (أوسلو)، يمكن أن نستنتج أربعة تصورات هي:

أ – تصور مشترك بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين التقدميين الإسرائيليين والتجديديين اليهود. يقوم ذلك التصور على أن الفلسطينيين يمكن أن يشكلوا دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات شخصية قومية عربية لها دور في تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب – تصور يناقض التصور السابق، يسود في معظم الأوساط العلمانية الإسرائيلية، ويدعو إلى قيام انفصال سياسي وجغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على أن تكون الهيمنة للطرف الإسرائيلي، وبحيث تُلْحَقُ تلك المنطقة المنفصلة – منطقة الحكم الذاتي – بإسرائيل في كل وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

جـ – التصور الثالث هو اتجاه بعض الأحزاب العلمانية اليمينية والدينية المحافظة الإسرائيلية. ويقوم تصورها على أن يخضع الفلسطينيون في إقامتهم للقوانين الإسرائيلية. ويعتبر هذا الاتجاه أن الاستيطان في الضفة والقطاع حق لليهود وأن السيادة الإسرائيلية في كل فلسطين لا تخضع للتفاوض.

د – التصور الرابع، يمثله بعض التقدميين من الأكاديميين والمثقفين اليهود وبعض الليبراليين الإسرائيليين، وهؤلاء يتمنون قيام دولة ثنائية القومية في إسرائيل – فلسطين يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون.

يتناول بعض الباحثين الذين اختاروا فكرة دولة ثنائية القومية في إسرائيل – فلسطين، تجارب بعض الدول التي نجحت في تطبيق نظم متعددة القوميات أو ثنائيتها، وخاصة تجربة جنوب أفريقيا. إن المشكلة الرئيسة في طروحات إسرائيل – فلسطين ثنائية القومية، تكمن في أنها لا تتناول مشكلة فلسطين في إطارها الكامل، بل تعتمد سيناريوهات أو افتراضات قد تحدث؛ مقارنة ببعض ما مر مثلاً في جنوب أفريقيا.

بعد حصول منظمة التحرير على اعتراف دولي بتمثيلها كافة الفلسطينيين، خاصة من الولايات المتحدة، خسرت بانتقال معظم قيادتها إلى الضفة والقطاع، دورها كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين خارج الضفة والقطاع[1]. وأصبح النموذج الجنوب أفريقي في النضال ضد التفرقة العنصرية هو السيناريو المحتمل لتطور العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. فالمطالبة بتغيير المحتوى الصهيوني الأحادي للدولة اليهودية سيكون هدف المواطنين الفلسطينيين للحصول على حقوقهم، ويدعو هذا الافتراض الفلسطينيين، أصحاب الإرادة الحسنة، إلى رفض تقسيم فلسطين الطبيعية برسم حدود تضعها الحكومة الإسرائيلية لتشكيل دولة فلسطينية هشة، كما رفض سكان جنوب أفريقيا المشاريع الخاصة بالسود. ويتوجب على الفلسطينيين أن يرفعوا شعار المساواة ودولة ديمقراطية غير عنصرية؛ بدلاً من المطالبة بتحديد شكل إقليمي خاص بهم؛ وبذلك يتجنبون الخوض في مشكلات بين كيانين؛ وفي الوقت نفسه، يحدون من وقوف الولايات المتحدة غير المشروط إلى جانب إسرائيل[2].

إن النقطة الحاسمة في مثل هذا الافتراض هي أن هناك نظام أقلية بيضاء يفرض نفسه على أغلبية سوداء. أما في النموذج الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن اليهود يشكلون الأغلبية في المنطقة الخاضعة لأحكام القانون الإسرائيلي المباشر. وتصر الإدارة الإسرائيلية على ألا تقل نسبة اليهود في هذه المنطقة عن ٨٠٪. وللسبب نفسه امتنعت الحكومات الإسرائيلية المتوالية عن

---

[1] مارشال، مارك، "إعادة التفكير في قضية فلسطين؛ مثال التفرقة العنصرية"، مجلة دراسات فلسطينية، المجلد ٢٥، العدد ١، السنة ١٩٩٥، ص ٢٠.

[2] المرجع السابق، ص ٢٠.

ضم ما أسمته بالمناطق إلى إسرائيل. ولا يمكن أن تقدم حكومة إسرائيلية على تصرف تشريعي يصبح فيه الفلسطينيون أغلبية وقوة ضاغطة عليها. إنَّ التقيد بالنموذج الجنوب أفريقي من أجل المقارنة به نظري ليس له سند عملي يمكن تطبيقه لتكوين دولة ثنائية القومية في المستقبل. ويمكن الاستفادة من النمط الجنوب أفريقي كمحك للمقارنة. وهناك اختلاف واضح وظروف موضوعية متبأينة بين النموذجين. وإن عملية التحول في إسرائيل - فلسطين قد تأخذ شكلاً آخر غير موضوع نضال أغلبية مَسُودَة ضد أقلية متحكمة ومستحكمة، بل سيكون نضالاً متضامناً مع الطبقات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي. ويتطلب الانتقال إلى مثل هذا المنحى، أن يمر الفلسطينيون والإسرائيليون ضمن علاقات يومية تقرب بينهم للنضال ضد نظام الحكم. ولا نستغرب إذا وجدنا أنَّ كل أنظمة الحكم الإسرائيلية حالت دون حدوث تبلور اجتماعي يفرز السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. إن عملية الانتقال والتحول تحتاج إلى مراحل، ولكن ليس على أساس أقلية وأغلبية، بل على أساس فئات اجتماعية تناضل لتحسين أوضاعها ومستويات حياتها.

ومن وجهة نظر بعض الإسرائيليين المتعاطفين مع فكرة إسرائيل - فلسطين، حاول الكاتب الإسرائيلي (بن فينيستي)، وهو نائب رئيس بلدية القدس سابقاً، أن يطرح بعض الانطباعات عن رفض معظم الإسرائيليين فكرة دولة ثنائية القومية تتلخص في أنهم يعيشون حضارة أجنبية وأنهم لا يريدون الانفصال عن أوروبا الغربية، بسبب أن فصلهم عن أوروبا الغربية عملية انحراف عن هدفهم، ويتصرفون كما لو أنهم يعيشون بين باريس وبراغ. أما انطباعه عن موقف بعض الفلسطينيين من الفكرة فيعتقد أنَّ نسبة من ذلك البعض تعتقد في إمكانية عيش العرب الفلسطينيين بين اليهود الإسرائيليين على الأرض نفسها. وكثير من الفلسطينيين والإسرائيليين يحلمون بالعيش في إسرائيل - فلسطين غير مقسمة جغرافياً وسكانياً، منفتحة، تعددية تتعايش فيها الثقافتان العربية واليهودية، تسودها علاقات مترابطة وثيقة غير قائمة على انفصال (جيتوي) قاس. ويطالب الكاتب (بن فينستي) ذلك البعض بالمبادرة إلى اقتراح نظام يجمع بين الاستقلالية الثقافية ضمن إطار هيكل مشترك سياسي - جغرافي، تحت ظل مساواة قومية يتم وفقها تحديد الحقوق والالتزامات الواضحة لكل جماعة

دولة ثنائية القومية، ليس كأمر واقعي فقط، بل لأنه أمر مرغوب فيه أيضاً. (وعلى الرغم من اللطمة المميتة لعملية السلام الراهنة، فإن القدر سيرهن مرة أخرى بأن له مشيئته المستقلة)[1].

إذا تحقق مثل هذا التحليل فستكون فكرة القنبلة الديموغرافية، التي تخوف منها حزب العمل، سبباً في التحول إلى دولة ثنائية القومية. ومع ذلك تدل المفارقة على أن مناخ التشدد والتحفظ سبق عملية الانتخابات الإسرائيلية مثل الانتخابات البلدية لمدينة القدس، وفوز مرشح الليكود، واغتيال اسحق رابين، والتعبئة السلبية التي سبقت، كلها تعطي انطباعاً أنَّ الرأي العام الإسرائيلي قد عبر بشكل عكسي عن اتجاهه نحو ما سمي بعملية السلام، ولم تتناول الأسباب الحقيقية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وساهمت في إيقاظ المخاوف المكبوتة لدى الطرفين، الطرف اليهودي المحافظ والصهيوني المتزمت والقوى الفلسطينية الرافضة للعملية والتي تعتبر تلك العملية زائفة.

في الجانب العربي والإسلامي عامة، وفي الجانب الفلسطيني خاصة، فكرة تدور في اللحظات القاسية والصعبة، مؤداها أنَّ حل قضية فلسطين سيكون لصالح المسلمين والعرب على المدى البعيد وأن النصر سيكون حليفهم لأن الحقَّ إلى جانبهم.

هناك نوعان من التأويل والتفسير حول قضية فلسطين، الأول غيبي، لا يستند إلى حقائق موضوعية. بل أن البعض يغالي في هذا النمط من التفسير ويتمنى أن تشتد الأزمات وتحدث الكوارث لكي تقترب وتستعجل الأزمات، على حد القول الشائع: (اشتدي أزمة تنفرجي). فالتفاؤل بالانفراج أمر طبيعي ومعقول حين يصبح عاملاً متلازماً مع البحث الموضوعي عن حل الأزمة. ولكنه يتحول إلى ضرب من الضياع والتمويه على الأسباب الحقيقية للأزمات. ويستند النوع الثاني من التأويل على مقارنة بتجارب الآخرين وتقييم خبرتهم ومقارنتها بالمشكلات أو المعضلات التي تواجه مجتمعاً أو شعباً ما، ولكن التطرف في تطبيق التجارب أو الخبرات بحذافيرها يفقد المقارنة مرونتها أو مصداقيتها. إنَّ الحتمية التاريخية لا يمكنها تحقيق الأهداف المطلوبة دون تدخل القوى المؤثرة موضوعياً من كافة الأطراف لكي تتفاعل وتجعل الحتمية التاريخية نتيجة موضوعية لتراكمات في الاتجاه المحدد للتغيير المقصود.

---

[1] نسيبة، سري، "عيون فلسطين؛ كيف ينظر العرب إلى انتصار الليكود؟"، واشنطن بوست، تاريخ حزيران ١٩٩٦.

وفي الحالة التي يتوخاها المقتنعون بفكرة دولة ثنائية القومية في إسرائيل - فلسطين لابد من أن تقوم قوى من الطرفين الأساسيين، قوى عقلانية تؤمن بالرغبة الصادقة في تحقيق تعايش مبني على علاقات إنسانية وحقوق متبادلة تراعي المصالح المشروعة وتلبي طموحات كل طرف من الأطراف. ومن أجل ظهور دور مؤثر للقوى المشتركة في الوصول إلى هذه الغاية لابد من تنظيم تلك الخطوة في عمل مؤسسي تكون له استراتيجية بعيدة المدى وعلى أسس مدروسة ومبرمجة زمنياً إلى مراحل قريبة ومتوسطة.

ويذهب الباحث الفلسطيني إدوارد سعيد إلى استنتاج قريب مما ذهب إليه "نسيبة"، إذ اعتبر غضب الفلسطينيين ضد فتح نفق تحت المسجد الأقصى مؤشراً على يأسهم من اتفاقية (أوسلو) وانتفاضة ضدها، فذهب إلى القول: "الأزمة الحالية - كما اعتقد- مؤشر أولي إلى نهاية حل (الدولتين)، وهو الحل الذي تجسد (أوسلو)، ولو بشكل غير واعٍ، افتقاره إلى العملية، ذلك أنَّ الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً ببعضهما البعض، تاريخياً، وعلى صعيدي التجربة والواقع، من أنْ ينفصلا، على رغم إعلان كل منهما عن الحاجة إلى دولته المنفصلة. والتحدي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش، ليس كأطراف يهودية ومسلمة ومسيحية محتربة، بل كمواطنين متساوين في الأرض نفسها"[1].

قد يكون الزمن في هذه المرحلة في أفضل تطوراته للبدء بعلاقات عملية بين قادة الفكر والمثقفين من الإسرائيليين والفلسطينيين لتكوين نواة أو عدة نوى لتحويل فكرة دولة ثنائية القومية إلى حقيقة واقعة ومقبولة ومرغوبة في الوقت نفسه.

---

[1] سعيد، ادوارد، (الانتفاضة ضد أوسلو)، الحياة، لندن ١/١٠/ ١٩٩٦.

الفصل السابع

منظور ثقافي لفكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين

١ – التيارات التي تصب في فكرة دولة ثنائية القومية:

يواجه الباحث صعوبات جمة في دراسة تطور فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين. والعامل الأهم في تلك الصعوبات هو ضعف شعبية الفكرة على الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، على حد سواء. ومع ذلك فقد تناول أكاديميون إسرائيليون وغير إسرائيليين جوانب تلك الفكرة واحتمالات تطبيقها وشروطها منذ وقت مبكر من هذا القرن. وتعكس تلك الأفكار تيارات سياسية وثقافية نحو الفكرة، قبل قيام إسرائيل وبعده، مع ملاحظة أنَّ أغلب التيارات الصهيونية والإسرائيلية لم تتبن فكرة قومية ثنائية بكافة شروطها. وانتقت تلك التيارات من شروط الفكرة ما يتفق مع عملية بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ويمكن اعتبار مبادرات بعض التنظيمات والشخصيات السياسية الفلسطينية وأفكارها، بمثابة تيارات تهيئ لفكرة قومية ثنائية في فلسطين. وفيما يلي استخلاص لأهم تلك التيارات. وقد ورد بحثها في الفصول التي سبقت من هذه الدراسة.

أولاً – تيارات ما قبل قيام إسرائيل:

أ – تيار المثقفين والليبراليين اليهود، لاسيما أتباع الصهيونية الثقافية: يعتقد أصحاب هذا التيار بوجود قومية عربية فلسطينية وقومية يهودية في فلسطين. يتمتع سكان كل قومية منهما بحقوق فيها، سواء كانت حقوقاً طبيعية أو تاريخية. والحل هو قيام دولة واحدة، لكل قومية حقوق متساوية بدون اعتبار أيهما تشكل الأغلبية أو الأقلية.

ب – تيار من السياسيين والمفكرين اليهود: ينظر أصحاب هذا التيار إلى فكرة دولة ثنائية القومية، على أنها في الدرجة الثانية بعد عملية بناء الوطن القومي اليهودي. وأن على العرب تقبل فكرة الوطن القومي اليهودي أولاً. وكانت نظرة أتباع هذا التيار إلى تنظيمات القومية الثنائية على أنها من قبيل البحث وتزويد الوكالة اليهودية بالمعلومات من أجل توفير مناخ أفضل لعلاقات طيبة مع العرب إلى أن يتم توفير الأغلبية السكانية من اليهود في فلسطين.

جـ - تيار الاشتراكيين الصهيونيين: وقد تطلع إلى تأسيس دولة يهودية اشتراكية. وأن على العرب العيش في دولة ثنائية القومية في فلسطين المتكاملة، أي على ضفتي نهر الأردن، بعد أن تتأمن أغلبية سكانية يهودية فيها.

د - تيار اليساريين غير الصهيونيين. نظر أصحاب هذا التيار إلى شعار دولة ثنائية القومية على أنه يتيح للعرب ولليهود تشكيل دولة واحدة تقف ضد الاستعمار البريطاني والرأسمالية العالمية. ومثل هذا التيار الحزب الشيوعي الفلسطيني بجناحيه من العرب واليهود الشيوعيين.

هـ - تيار العرب الفلسطينيين الذين تبنوا موقفاً معتدلاً من التعايش مع اليهود كجماعة أقلية، لكن دون أن يكون لها حق في بناء الوطن القومي اليهودي. وقد مثل هذا التيار بعض رجالات حزب الاستقلال، وبعض الأكاديميين والكتاب. كانت نظرة بعض أصحاب هذا التيار إلى الهجرة اليهودية ألا تقتصر على فلسطين وحدها، بل يمكن أن تقوم على نطاق بلاد الشام، للحيلولة دون إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وحدها.

ثانياً - تيارات ما بعد قيام إسرائيل:

أ - استمر تيار أتباع الصهيونية الثقافية وتنظيم (الاتحاد) في النشاط، بعد قيام إسرائيل. واعتبر قادة تنظيم الاتحاد فكرة دولة ثنائية القومية لا تزال قائمة. ومع توقف صدور منشورات الاتحاد وضعف عضوية تنظيمه، ووفاة أبرز رموزه، خبا وهج ذلك التيار، في منتصف الستينات، بعد غياب (بوبر).

ب - تحول مؤيدو القومية الثنائية في ظل أغلبية يهودية عن رغبتهم في الفكرة، واعتبروها غير منسجمة مع الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. واعتبروا العرب الفلسطينيين لا يشكلون مجتمعا قومياً أو فئة إثنية، بل من سكان البلاد العربية. ثم أخذ هذا التيار ينتعش من جديد، بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧. وانصب اهتمام مؤيديه على العلاقة مع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، لاسيما في مدينة القدس، بعيد احتلالها وإعلانها مدينة موحدة عاصمة لإسرائيل.

جـ - تيار اليساريين الصهيونيين نحو فكرة القومية الثنائية، اتخذ موقفاً وسطاً، وفق فيه بين الاعتراف بخصوصية المجتمع المحلي الفلسطيني وحق تقرير المصير للفلسطينيين. وأهم ما يميز هذا التيار دعوته إلى تقسيم فلسطين الكاملة، أي الممتدة على ضفتي نهر الأردن، إلى دولتين عربية ويهودية. أما ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين فيتم حسب مكان

إقامتهم، الأقلية العربية في إسرائيل وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئون الفلسطينيون في الأقطار العربية المجاورة. ومن أبرز مؤيدي هذا التيار حزب (المبام) الذي أبدى تشاؤمه من تحقيق فكرة القومية الثنائية فيما يسميه (أرض إسرائيل)، في الوقت الراهن. وأن المستقبل قد يفضي إلى تشكيل دولة ثنائية القومية، أو أن تقوم دولة فيدرالية، نتيجة تطور الدولتين الناشئتين على جانبي نهر الأردن.

د - تيار اليساريين غير الصهيونيين الذي وافق على قرار تقسيم فلسطين. واعتبر اليهود يعبرون عن حقهم في تقرير مصيرهم في الدولة اليهودية، في حين يعبر العرب عن ذلك الحق في الدولة الفلسطينية. وأصحاب هذا التيار لم يعالجوا فكرة القومية الثنائية في مواقفهم، بل اهتموا بحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، والمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. أما فكرة القومية الثنائية فقد أخذت درجة تالية لتلك الأولوية واعتبرت في النتيجة تحصيل حاصل.

هـ - يمكن اعتبار الحل الذي طرحته بعض أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل دولة علمانية ديموقراطية في فلسطين بمثابة تيار قد يؤدي إلى قيام دولة ثنائية القومية. وانصب نشاط عدد من التنظيمات الفلسطينية على إظهار رغبة الفلسطينيين في التعايش مع الإسرائيليين في فلسطين. ولم يمنع هذا التوجه من التأكيد على بعض القضايا الأساسية، مثل تشكيل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافةً إلى المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبناء دولته على أرضه. ولم يمنع هذا بعض السياسيين الفلسطينيين من الموافقة على النظر في قيام علاقات بين إسرائيل، والدولة التي قد تنشأ في الأراضي المحتلة.

و - بدأ تيار من الباحثين وبعض السياسيين يطرح فكرة قيام إسرائيل ثنائية القومية بعد تسلم (الليكود) السلطة عام ١٩٧٧؛ حيث يمكن قيام مثل تلك الدولة من خلال مشاريع بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضع برامج اقتصادية وخدمات فيها تحت مظلة الحكم الذاتي الفلسطيني، كحقيقة واقعة. وقد ذهب أنصار هذا التيار إلى أن الحكم الذاتي سيقنع الفلسطينيين بالتخلي عن الاستقلال التام عن إسرائيل. وعلى الرغم من أن دعاة هذا التيار يعتقدون أنَّ السكان الفلسطينيين ستكون أمامهم الحرية السياسية لاختيار ما يريدون، على أساس أن إسرائيل ستكون مهيمنة على مثل تلك الدولة. ويعتقد مؤيدو هذا التيار أنَّ

الانتفاضة تشكل تهديداً لتلك الهيمنة ينسف عملية تحول إسرائيلية إلى دولة ثنائية القومية في القرن الحادي والعشرين، كما يتوقعون. وهم يعتقدون أن الحل يكمن في عملية اقتسام السلطة بين القوميتين، اليهودية والعربية، على أسس عادلة. ولابد من أن يمر ذلك الحل عبر الحكومة الذاتية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

سيركز البحث في الفقرات التالية على ملامح التحول إلى مجتمع ثنائي القومية؛ يمكن أن تتعايش في ظله القوميتان في فلسطين بحضورها التاريخي والحضاري، وبحدودها الجغرافية المعروفة. وليس المطلوب وضع وصفة محددة الإجراءات، بل الهدف هو استشراف تحول فلسطين، في المدى المنظور، تحولاً سلمياً إلى ذلك المجتمع. على أن يتم ذلك التحول بعيداً عن ردود الفعل الآنية والطارئة، وأساليب العنف والعنف المضاد.

٢ - الانتقال التدريجي إلى حالة مجتمع ثنائي القومية في فلسطين:

على الرغم من أن الاهتمام بالصيغ السياسية يتمتع بجاذبية، إلا أن التغير الثقافي وتطور الأحداث على أرض الواقع، يتغلب في النهاية على الوعي والحياة لدى الأفراد والجماعات. ولابد من أجل الوصول إلى مثل تلك الحالة، من العبور ضمن سلسلة من الصراعات الفكرية والمخاضات الثقافية. ويمر القطبان المتنافران في مسارهما بتفاعلات وتغيرات جزئية غير متوقعة أو منتظرة. ولتوضيح عملية الانتقال غير المرغوب فيها لابد من تفكيك عناصر تلك الحالة إلى مكوناتها. وأهم معضلة في عملية التفكيك هي عدم توفر مرجع متفق عليه للمفاهيم. فأمام الباحث حالة مفترضة، أهم الاختلافات فيها: وجود قوميتين، قومية عربية وقومية يهودية؛ تتصارعان على أرض فلسطين الطبيعية؛ تصل الخلافات بينهما إلى درجة الحياة أو الموت.

إن افتراض التغير أمر طبيعي؛ ولكن التحول إلى حالة دولة ثنائية القومية في فلسطين في حاجة إلى مراحل، وجهود كلٍ من الجماعتين. هذه الدولة ليست، كما يقول بعض الباحثين الإسرائيليين حالة قد آل إليها تطور الظروف الراهنة في الأراضي المحتلة بالمصادفة. كما أنَّ الاحتلال ليس سبباً كافياً للتسليم بتلك الحقيقة بالضرورة، لكنّه المؤشر على رضى كلا الجانبين وقناعتهما بالإعلان عن التسليم بتلك الحقيقة الواقعة. ومن المفيد قياسها بالأمثلة الناجحة، مثل سويسرا وبلجيكا، والفاشلة، مثل شمال أيرلندة والباسك. لكننّا لا نستطيع أن نجد مثالاً قريباً يمكن أن يشكل قرينة للتعرّف على ما يمكن أن تؤول إليه عملية تطور العلاقات الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الجماعتين في فلسطين. وهذا يعني أنّ حالة دولة ثنائية القومية في فلسطين ستكون لها شخصيتها وصفاتها المميزة، لها مفاهيمها وعقدها. ولا تشير

الدلائل السياسية والواقعية الراهنة إلى احتمال الوصول إليها بالتفاوض، أو بالحلول الوسط بين الجماعتين. والوقائع القائمة على الأرض تشير إلى بعدهما عن بعضهما، وإلى اختلاف الظروف الموضوعية في كل جماعة عن الأخرى.

وفي الفقرات التالية يتناول البحث أهم تلك الظروف والإشكاليات التي تجب معالجتها والتعامل معها لكي تصبح فكرة دولة ثنائية القومية أمراً أو حقيقة واقعة.

٣ – قومية وقومية:

هناك إنكار متبادل بين العرب عموماً وبين اليهود الصهيونيين لاعتراف كل طرف بالجماعة الأخرى. يشكل كل من العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين قومية تتميز عن الأخرى، لها شخصيتها ومصيرها المستقل. وقد وضع كل من العرب واليهود دراسات عديدة تفنّدُ ادعاءات الطرف الآخر بأنه يشكّل قومية قائمة بذاتها عبر التاريخ، أو أنه يشكِّل جزءاً من قومية أكبر؛ ففي حين يؤمن العرب الفلسطينيون أنهم جزء من القومية العربية، يعتقد اليهود الإسرائيليون أنهم جزء من القومية اليهودية. وكما تسود القومية العربية بين كل العرب من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، تسود القومية اليهودية بين اليهود في كل أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن هذه التصورات تشكل طموحاً عاطفياً، إلا أن ماهية كل قومية من القوميتين تتطلب تحليلاً واقعياً. ولا يمكن للإنكار المتبادل أن يودي إلى الرضى بحقيقة قيام دولة تجمع بين القوميتين.

على مستوى الجماعة الفلسطينية، يتبادر إلى الذهن تساؤل عن الفلسطينيين: من هم؟ لكي يتميز الفلسطينيون، كجماعة قومية، لابد من توفر عناصر أساسية فيهم. من أهمها، كما هو معروف في الدراسات القومية، الأرض، اللغة، المصالح المشتركة، القيم الثقافية، المصير الواحد والانتماء المشترك إلى فلسطين. ولا يجب أن تتوفر هذه العناصر كلها في كل جماعة قومية تريد الانضواء تحت سقف دولة ثنائية القومية. فعلى سبيل المثال، عوامل مثل المصير الواحد والانتماء للوطن، يستعاض عنها بشعار الوطنية المشتركة التي تربط بين الجماعتين؛ وانتمائهما إلى الوطن الواحد على كامل الرقعة الجغرافية وما تحمله من قيم وحضارة ووجود سكاني، أي الوطن.

ولكي نصل إلى تحديد لجماعة القومية الفلسطينية، لابد من تعريف إجرائي بالقول أنهم أولئك الذين انحدروا من أصول فلسطينية الأبوين؛ أو من أب فلسطيني، أو من زوجات أولئك الأصول. وما يميز الجماعة القومية الفلسطينية هو انتماؤها إلى فلسطين،

كأرض وتاريخ وحضارة وثقافة. ويؤدي الدين في هذا الانتماء دور إذكاء القيم والعناصر الثقافية التي تربط الجماعة القومية بوطنها. ويعني شعور الجماعة القومية الفلسطينية بمصيرها الواحد، طموحها إلى تجسيد ذلك الشعور بالاستقلال أو إرادة ذاتية. وتشكل اللغة العربية الوعاء الذي يحمل قيم الجماعة القومية الفلسطينية، وثقافتها وخبرتها التاريخية، إلا أنَّ بعض هذه الحضارة لا تتوفر للجماعة الفلسطينية في الوقت الراهن؛ كالتواجد تواجداً فعلياً على الأرض مثلاً، وبالتالي يختلف الوضع القانوني لبعض التجمعات الفلسطينية؛ فمن حيث الوضع القانوني: العرب الفلسطينيون مواطنون إسرائيليون في إسرائيل، أما الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ فهم مواطنون أردنيون أو لاجئون في وطنهم، وللتجمعات الفلسطينية خارج أرض فلسطين وضع سياسي وقانوني يختلف عن أولئك الذين يعيشون في إسرائيل أو تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ يغلب على تلك التجمعات صفة إقامة مشروطة بحق العودة أو التعويض.

وقد اعتبر بعض الباحثين الغربيين والإسرائيليين بروز حقيقة الجماعة القومية الفلسطينية ظاهرة جديرة بالدراسة على وجه الخصوص. في الوقت الذي أنكرها معظم السياسيين الصهيونيين واعتبروها أمراً عابراً.

حاول بعض الباحثين تتبع أصول الظاهرة الفلسطينية وحقيقة الجماعة القومية العربية في فلسطين. ويخلص الباحثان: (باروخ كيمرلينغ) و(جول ماجدال) إلى الإقرار بالحقيقة القومية للشعب الفلسطيني، وقد نشأت، مثل غيرها من الحقائق القومية في الأقطار المجاورة، على مدى القرنين الأخيرين. ويعتقد هذان الباحثان أنَّ نشوء الحقيقة القومية للشعب الفلسطيني قد تأثر، إلى حد كبير، بالحركة اليهودية، وبحضور اليهود إلى فلسطين. فقد ذهب الباحثان إلى أبعد من ذلك، إذ يقولان أن تشكل الشعب الفلسطيني قد تأثر بتهويد فلسطين سياسياً واستيطانها، بالقدر الذي تهودت فيه فلسطين. إن النقطة المركزية في هذا التحليل تستند إلى أن النكبة أو الكارثة اليهودية على فلسطين شكلت قوة هامة في تكُّون الشعب الفلسطيني. من هنا فإن الحضور اليهودي في فلسطين هو مفتاح للتعرف على القوة التي ساهمت في تشكل الشعب الفلسطيني؛ فنكبة ١٩٤٨ أدت إلى وعي جماعي بينهم. انطلق هذا الوعي من المخيمات رافعاً شعار العودة ومن ثم متحولاً إلى وعي قومي بحق تقرير المصير وإقامة للكيان السياسي الفلسطيني. ونظراً لأنّ الظاهرة الفلسطينية كحقيقة قومية، تعرضت للتصادم مع المشروع

القومي اليهودي فإنها كانت أكثر وضوحاً من الحقائق القومية لدى شقيقاتها العربيات. أكد اللاجئون في الفترة التي أعقبت النكبة، على حق العودة الجماعية مما ولد ثقافة في المخيمات أدت إلى تغيير كبير وهام بحيث تطور شعار حق العودة إلى قومية فلسطينية حقيقية ساهمت في نمو اجتماعي وثقافي للتعريف بالفلسطينيين. وينتهي الباحثان (كيمرلينغ) و(ماجدال) إلى استنتاج مفاده أنَّ من الصعب معرفة الحقيقة الصهيونية أو الفلسطينية دون معرفة التأثير المتبادل لكل منهما على الأخرى. بالنسبة للفلسطينيين تكمن القصة في الكارثة التي خلقت وعياً اجتماعياً قوياً، بحيث أزال كل الفروق ولحم الكسور مما أتاح الفرصة المواتية لخلق قومية جديدة، وقودها فقدان العدل والمرارة والتقهقر والنظام العالمي[1].

ويمثل البحث في عوامل تكوين الشعب العربي الفلسطيني، من وجهة النظر الغربية الإسرائيلية، نقطة هامة في التعرف على الآثار الناتجة عن القيم الثقافية والصفات القومية. كما يمكن، في الوقت نفسه، تلمس القوى المعنوية والمادية التي برزت خلال التصادم مع الحركة الصهيونية، على الرغم من أن التصادم مع الاستيطان اليهودي قد شكل عنصراً سلبياً معرقلاً لتعبير الشعب الفلسطيني عن هويته وطموحاته وامتداده في العمق القومي العربي. إنّ انعكاساً إيجابياً قد نتج عن ذلك التصادم. على أن الانعكاس لا يصل إلى درجة مضخمة لتتحول بكليتها إلى نعمة. من الطبيعي أنَّ أية ثورة أو انتفاضة تشكل عنصراً محصناً ومدعماً لصلابة الجماعة القومية. يحمل مثل هذا الموقف جانباً من الحقيقة، وهي أن التحدي وردَّ الفعل قد أثّرا في استجابة الشعب الفلسطيني بشكل متمايز، بسبب خلفية ذلك الشعب الثقافية والاجتماعية عبر قرون ومراحل تطورية متعاقبة.

يثير موقف الدارسين الإسرائيليين من علاقة تكون الشعب الفلسطيني بالحضور اليهودي، الفكرة التي طرحتها بعض الكتابات اليهودية في القرن التاسع عشر، حول بركة قيام المشروع القومي اليهودي في فلسطين ومزاياه. وقد ربط المفكر اليهودي (موزيس هيس، ١٨١٢ - ١٨٧٥)، بين قيام (كومنولث اشتراكي يهودي) في فلسطين وبين تلبية الحاجات المستقبلية لدى سكان المنطقة العربية ككل. ففي تلك المرحلة توقع (هيس) أنَّ حركات قومية سوف تمزق الإمبراطورية العثمانية في كل من آسيا وأفريقيا، ولذا ناشد الفرنسيين، دعماً لمصالح فرنسا، العمل والنجدة لقيام (كومنولث يهودي)، وإعادة تكوين الدول العربية في مصر

[1] كيمرلينغ، باروخ، ماجدال، جو، الفلسطينيون؛ تكوين شعب، ص ٢٧٧ - ٢٨٠.

وسورية[1]. من المهم اليوم، بعد مرور حوالي قرن ونصف على تحليل (هيس)، استخلاص ما آلت إليه فكرته. وأهم نتيجة في التطور الحاصل هي أن قيام كيان يهودي في فلسطين تحت السيادة الإسرائيلية، لم يقلِّصْ من حقيقة وجود كيان عربي فلسطيني متميز، يتطلع نحو حقه في تقرير المصير. ولم تستطع عملية قيام دولة يهودية احتواء ذلك الكيان الفلسطيني، بل أثار القوة الكامنة في الجماعة الفلسطينية واستفزها وحرضها لتستجيب بطريقة تصادميّة، فأدى ذلك إلى خلق ثقافة ترفض الاحتواء، وتدعو إلى تشكيل جماعة قومية محددة الملامح والسمات.

يتبادر إلى الذهن، عند الحديث عن الجماعة العربية الفلسطينية، سؤال عمَّا تعنيه القومية اليهودية والجماعة اليهودية الإسرائيلية. كما يقود هذا البحث إلى سؤالٍ آخر عمَّن يجب أن يكون يهودياً، ومن يجب أن يكون يهودياً إسرائيلياً؟. يجيب (آرثر روبين) ببساطة أنَّ ذلك يعتمد على المعيار الديني. وهو يقول (روبين) بوجود ثلاثة معايير: الدين والجنسية والعرق. ووفق المعيار الديني يمكن القول بيهودية دينية تشكل كل أولئك الذين ولدوا من أبوين يدينان باليهودية ولم يقطعا علاقتهما بالمجتمع اليهودي. أما المعيار الثاني الذي يطبقه (روبين) لمعرفة من يجب أن يكون يهودياً، فهو المجتمع القومي اليهودي، حيث يشعر اليهود بارتباطهم بثقافتهم وعاداتهم ولغتهم أكثر من أي تجمع قومي آخر. وعلى هذا الأساس فإن عدد اليهود الذين يقرون أنهم جزء من الشعب اليهودي أقل من عدد أولئك الذين يقرون بالديانة اليهودية.

يربط (روبين) بين إيقاظ الشخصية الاجتماعية لليهود وبين الشخصية القومية لليهود في فلسطين[2]. من هنا فإن مفهوم الجماعة اليهودية الإسرائيلية أخذت ملامحه تتوضح بعد انسياب موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام ١٩٤٨، حيث شكلت ما يعرف بجماعة اليهود (اليشوف). وبعد قيام إسرائيل أصبح يعرف بالمجتمع اليهودي في إسرائيل، ويشكل مع الأقلية العربية ما يعرف باسم (المجتمع الإسرائيلي).

يبقى مفهوم الجماعة القومية اليهودية في إسرائيل غير مبلور لسببين هما: الأول، لم يحدد قانونيا من هو اليهودي، والثاني، استمرار تدفق الهجرة اليهودية من الخارج. ومن المعروف أن قانون العودة يعطي لكل يهودي تطأ قدماه (إسرائيل) الحقّ في اكتساب الجنسية الإسرائيلية. ومن زاوية ثانية يصعب تحديد صفات الجماعة القومية اليهودية الإسرائيلية عند الحديث عن

---

[1] هيس، موزس، روما والقدس، ص ١١٢ - ١١٣، ٢٣٧ - ٢٤٠.

[2] روبين، آرثر، اليهود في المجتمع الحديث، ص ٣ - ٦.

فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين. هذا، ولابد من الوصول إلى تصور مشترك يوفق بين الجماعتين القوميتين: العربية واليهودية؛ فما هو خاص بكل من الجماعتين القوميتين يجب احترامه، أمَّا ما هو مشترك وعام فيجب الحوار والنقاش حوله، مثل تقاسم السلطة، وتحديد حقوق كلٍّ جماعة وواجباتها في ظل الدولة الواحدة، والتعبير عن الإرادة السياسية والاجتماعية بالطرق الديمقراطية، ودرء كل ما يؤدي إلى زعزعة أمن كل جماعة وقيمتها، أو يفسد شخصيتها وملامحها القومية.

٤ – مجتمع ثنائي ودولة واحدة:

انطلاقاً من مفهوم الدولة ثنائية القومية، فإن وجود مجتمعين منفصلين إثنياً وثقافياً يُعَدُّ أمراً طبيعياً. وقد تتطور العلاقات بين المجتمعين، مع مرور الزمن، ليتحولا إلى مجتمعين محليين في إطار المجتمع الكبير. وهناك مراحل معقدة وعسيرة للوصول إلى بداية الطريق. وكل الشواهد الراهنة في الوقت الحاضر أبعد ما تكون عن التشجيع على خوض تلك التجربة. ومن المفروغ منه أن تكون دولة واحدة هي الوعاء الذي يجب أن يضم كلا المجتمعين. ويمكن أن تتاح لكافة المواطنين، في ظل مثل تلك الدولة، فرصٌ متساوية، بما فيها الحق في اقتسام السلطة، والمشاركة في تحمل مسؤولية الحكم وتبعاته. ويعتبر نضج الوعي السياسي للجماعة القومية، وقدرتها على التعبير، وانتخاب ممثليها وحقها في تقرير مصيرها بالوسائل المشروعة، مسلمة ضرورية في الدولة ثنائية القومية. ويكتسب حق التعبير، وانتخاب الممثلين الشرعيين أهميته القصوى لتحديد المستوى الذي تصل إليه الجماعة القومية في الدولة. إن التخوف من استخدام الوسائل المشروعة العمل على كبح التطلعات والطموحات يزيد من صعوبة الانتقال إلى حالة مجتمع ثنائي القومية.

ومن الأهمية بمكان معالجة الوضع القانوني للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإزالة التحفظات عن تحرك العرب الإسرائيليين للتعبير عن إرادتهم وتقرير مصيرهم السياسي، واختيار ممثليهم. هذا بالإضافة إلى بحث مصير الفلسطينيين المقيمين في الأقطار العربية المجاورة ومستقبلهم.

٥ – فلسطين وإسرائيل:

ستكون من جملة التعقيدات التي تحتاج إلى معالجة مسألة تسمية الدولة ثنائية القومية. فللتسمية دلالة واضحة تنعكس على صيغة التفاهم والتقارب بين الجماعتين

العربية واليهودية؛ وكل منهما تعتز بنسبة ذلك الاسم إليها، وتعتبره رمزاً لطموحها القومي وامتدادها التاريخي، وعنواناً لهويتها الثقافية. ومهما سيق من أسباب ودعاوى لتبرير أحقية كل جماعة في رمزها، فإن الصيغة الوسط هي الحل. ومثل هذا الحل يؤدي إلى جمع الاثنين معاً وإلحاقهما باصطلاح عام، مثل جمهورية أو دولة. كأن يقال الجمهورية الفلسطينية الإسرائيلية أو دولة إسرائيل وفلسطين.

ويقاس على مثل تلك الصيغة الوسط الرموز والتعابير التي تحمل قيمة تراثية ودلالة تاريخية. ومثل تلك الاعتبارات لا يعتبر إيجاد حل تسووي لها مستحيلاً كمسائل العَلَم والنشيد القومي وأسماء الأماكن والمؤسسات.

٦ – العنف واللاعنف:

هناك وجهان لدراسة موضوع العنف في فلسطين، حيث تحاول كل جماعة أن تبرر حقها في ممارسة العنف من وجهة نظرها. يعتبر الوجه الأول ممارسة هذا الحق رديفاً لمفهوم النضال القومي التحرري أو الجهاد المقدس. ويعتبر الوجه الثاني العنف مرادفاً للإرهاب والتخريب والجريمة. وتفترض كل جماعة قومية أنَّ من حقها استخدام القوة في الوجهين كليهما. فالتعبير عن استخدام القوة يعني عصياناً وتمرداً، في عرف الوجه الأول، لأنه رد على الاحتلال والسلطة المستبدة. ويعني استخدامه، في الوجه الثاني، رداً على الاستفزاز والتحرش.

يقف مسلسل الثأر والانتقام عقدةً في طريق أي تفاهم أو تقارب أو تسوية. فالعنف المضاد يزيد من اشتعال الخلافات، وتأجيج عوامل الهدم والعدمية. وتبقى الوسائل والأدوات التي تمتلكها الدولة أكثر تنوعاً وتطوراً من أية إمكانيات تمتلكها منظمات المقاومة أو أفراد ثائرون، متمردون، غاضبون. يأخذ العنف المنظم أشكالاً متطورة غاية في التفنن والتخفي والتمويه. تشير المصادر الإسرائيلية إلى أنَّ من أهدافها استخدام بعض الأدوات والوسائل، مثل زرع أشخاص بين التجمعات الفلسطينية أو التمويه بقصد القيام بغارات مرعبة ومفاجئة على المنازل، وحرق منازل المقاومين وأهلهم وأقاربهم ونسفها، وقد أدى مثل ذلك التصرف إلى الرد بالقوة على السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٧.

يطرح قيام الانتفاضة مسألة هامة؛ حيث تستخدم وسائل العنف لرفض الاحتلال الإسرائيلي رفضاً كلياً، وهذا ما يشكل أكبر تحد يواجه إسرائيل، كمجتمع منظم. وفي رأي (بيليك) تحول العنف ليكون تهديداً يواجه إسرائيل من الداخل، ولذلك فإن هذا النوع من

التهديد يختلف عما واجهته إسرائيل من حروب في أعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧ و١٩٧٣. فقد كان التهديد يأتيها من الخارج، ولم يبلغ التهديد العمق الذي شكلته الانتفاضة ومنزلتها. ويؤكد (بيليك) أنّ الانتفاضة كفاح ونضال يستخدم العنف والعنف المضاد بين جماعتين قوميتين تعيشان في كيان سياسي واحد. ومن المحتمل في رأيه، أن يستمر العنف في الأراضي المحتلة بشكل أشبه ما هو عليه، من ممارسة العنف والعنف المضاد، في (أيرلندا الشمالية)[١].

وليس هذا الاستنتاج ببعيد عن علاقته بعملية القضاء على قواعد المقاومة الفلسطينية خلال غزو إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢. مما يؤكد على أن العنف الذي مارسته القوات الإسرائيلية أثناء احتلالها لبنان قد حرض الفلسطينيين على البحث عن وسائل لمواجهة ذلك العنف بوسائله مضادة. وقد وفرت إسرائيل عاملاً هاماً لقيام الانتفاضة، بالإضافة إلى عوامل الإحباط الأخرى، مثل ممارسات سلطات الاحتلال.

ليس من المعقول قيام تقارب أو تعاون على أرضية مجتمع تتعايش فيه قوميتان في ظل أعمال عنف وأحوال ظلم وتمييز. ذلك لأنَّ سيادة طابع الرضى، والتمتع بحالة من الأمن والثقة بين الجماعتين القوميتين يعتبر واحدةً من أبسط ملامح مجتمع ثنائي القومية.

فالأصل في حياة أي مجتمع انتشار الأمن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان. والعنف ضدُّ الطبيعة البشرية، فالإنسان ليس وسيلة تتخذ للوصول إلى هدف سياسي أو أمني في المجتمع،؛ أو التسلط والهيمنة. فكلُّ أشكال الابتزاز وإظهار القوة للضغط على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي، تمثل صفات حالة غير إنسانية تميِّزُ بين إنسان وإنسان تخرجُ بذلك عن إطار احترام الذات والآخر.

من أجل الوقوف في وجه العنف وإظهار الحقيقة، لابد من إعلاء القيم واحترام الذات الإنسانية باعتبارها رمز للناس جميعاً. إن إظهار الحق كقيمة أخلاقية يتطلب اليقظة والثبات على الموقف في وجه الظلم والطغيان، كما يتطلب أيضاً جرأة وتتبعاً ورفضاً لكل انحراف عن الالتزام بالحقيقة على القريب والبعيد، الصديق وغير الصديق. ليس العنف صفة تميز مالك السلطة، بل، على العكس، العنف دليل على فقدان السلطة واضطرابها. إن منهج العنف في يد مستخدمه دليل على اليأس والعجز. ومنهج اللاعنف فيه تحد لعجز النظام وتسلطه؛ في حين تكمن القوة في النهج الذي تتخذه الجماعة متحدة لنيل مطالبها

---

[١] بيليك، أيان، مستقبل إسرائيل ثنائية القومية؛ ما وراء ما احتواه هذا الشتاء، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

وأهدافها، دون أن تغرق في مسلسل ردود الفعل والدوران في عملية مستمرة من الثأر والانتقام. وأخطر ما يميز إرهاب الحكومات هو لجوئها إلى استخدام العنف بكافة أساليبه وأشكاله البشعة لتعويض عجزها ويأسها. ومن هذا فإن العنف ليس دليل القوة، بل إن امتلاك القوة المادية والمعنوية والتحصن بها لهما تأثير أكبر من اللجوء إلى العنف.

إنَّ اللاعنف، مع القدرة والطاقة بكافة أبعادها المادية والمعنوية، يكمن في سلوك التصدي والتحدي ضد الخنوع وفرض معايير التخويف والإرهاب. في حين أنَّ النتيجة الحتمية لمسلسل التخويف والإرهاب هي الوقوع في خندق الاستسلام والخنوع والقبول بواقع الظلم. ومهما بلغت إمكانيات الأفراد والمنظمات في انتهاج العنف فلن تبلغ أو توازي قدرة الحكومات على استخدام العنف المنظم أو إرهاب المؤسسات الخاضعة لتعبئة الحكومة وفرضها حالات الطوارئ تحت غطاء وضعها الأمني.

يظهر الواقع الماثل في الأراضي المحتلة أنَّ الاحتلال يشكل دليلاً صارخاً على استخدام وسائل العنف لفرض الهيمنة على تلك الأراضي. وقبل الحديث عن أية صيغة سياسية لحل الصراع بين الجماعتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية يجب التسليم بأن الاحتلال، في حد ذاته، ما هو إلا نوع من أنواع ممارسة العنف الذي يعاني منه الفلسطينيون في ذلك الجزء من بلادهم. وتتوقع (أوفيرا سيلكتر)، في هذا الصدد، إن أيّ تغيير في نمط القومية الثنائية، مثل ضم الأراضي المحتلة أو طرد الفلسطينيين وخلق قوة أحادية القومية معناه التورط في العنف[1].

٧ – الدولة العلمانية أو الدولة ثنائية القومية:

من الشعارات التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية وبعض التنظيمات المنضوية تحت لوائها، كتصور بعيد لمستقبل التعايش بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين، شعار الدولة الديموقراطية العلمانية. وقد رفضت القيادات الحاكمة في إسرائيل، ومعظم الأحزاب السياسية، ذلك الشعار لأسباب عديدة؛ من أهمها زوال الطابع اليهودي عن الدولة، ونسف الأساس الذي قامت عليه. ومنها أيضاً عدم استجابة الرأي العام الإسرائيلي لأفكار العلمانية أو الابتعاد عن القيم والطقوس الدينية اليهودية. على الجانب الفلسطيني اقتصرت مناقشة شعار الدولة العلمانية على بعض التنظيمات الفلسطينية

---

[1] سيليكتر، أوفيرا، "تكوين مفهوم للقومية الثنائية؛ وضع فكري وواقع سياسي أم كيان قانوني؟"، ظهور إسرائيل ثنائية القومية؛ الجمهورية الثانية في طريق التكوين، ص ١٤٢.

وبعض قطاعات المثقفين. وكثيراً ما كان الغبار ينفض عن ذلك الشعار في المناسبات أو للاستهلاك الخارجي. ومع ذلك فلا يزال هذا الشعار معمولاً به في البيانات الرسمية. وهو جزء من الوثائق ومحفوظات الأرشيف. ومن الأمثلة على ذلك البيانات التي أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أواسط أيار (مايو) ١٩٧٤ والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤.

عندما يطرح مثل هذا الشعار، يعتقد بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية أنّ في الدولة العلمانية تصحيحاً لحالة معتلة في فلسطين المستقبل. تكمن المشكلة في مسألة علمنة المجتمع في الدخول في أزمة اكتساب القاعدة العريضة من الرأي العام الفلسطيني لصالح العلمنة. وهي مسألة صعبة لأنها لا تنسجم مع الفئات الاجتماعية الفلسطينية وثقافتها. وقد أظهر بحثٌ أُجري قبل أعوام في إسرائيل والأراضي المحتلة، أنَّ العاطفة الدينية تعتبر التيار السائد بين العرب الراديكاليين في إسرائيل. في حين أن هذا التيار مرتبط في الأراضي المحتلة بمفهوم التقاليد[1]. ولذلك يبقى الدين عنصراً هاماً في حل الصراع العربي الإسرائيلي حلاً جذرياً.

قد يرضي شعار الدولة الديموقراطية العلمانية المثقفين الفلسطينيين ويلقى هوى وارتياحاً عند بعض الناس، ولكن هذا لا يشكل تياراً له وزنه واتجاهاً له قوته وثقله. وتبقى المعضلة في إيجاد صيغة عملية يرضى بها السواد الأعظم من الفلسطينيين والإسرائيليين.

يجدر التأكيد هنا على الالتباس الذي ينشأ عند البعض بين دولة ثنائية القومية وبين دولة الديموقراطية العلمانية. إذ ينساق البعض إلى اعتبار العلمانية تقود بالضرورة إلى القومية الثنائية. ومن المسلم به في دولة ثنائية القومية وجود قوميتين متميزتين بلغة وثقافة وقيم بما فيها القيم الدينية. ويشارك كل منهما في مؤسسات الحكومة، بحكم حق المواطنة. أما دولة العلمانية فتعمل على إيجاد وعي متحرر من أثر أي ثقافة قومية مكونة لها[2].

---

[1] أنبار، مايكل، يوختمان – يعار، أفرايم، "رأي الشعب حول قرار الصراع العربي – الإسرائيلي"، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٣٧.

[2] رولف، هاتيس، سوزان، "فكرة القومية الثنائية في عهد الانتداب واليوم"، تقويم شخصي، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٧٢.

٨ – الأقلية والأكثرية والأغلبية في دولة ثنائية القومية:

تعتبر الأقلية والأكثرية بين الجماعات القومية في المجتمع المتعدد ذات دلالة وأهمية؛ لأنَّ عدد السكان يشكل قوة مادية ومعنوية لكل جماعة قومية. ومع أن قيام دولة تعيش فيها أكثر من قومية لا يشترط نسبة محددة لعدد سكان كل قومية، إلا أن هذه المسألة تقف دون الوصول إلى ذلك الخيار وتدفع بالقيادات السياسية والصفوة من قادة التنظيمات الاجتماعية إلى التردد في القبول بخيار ثنائية القومية. وهذا ما شكل سبباً هاماً في تردد قيادات المنظمة الصهيونية، ومعظم تنظيماتها في القبول بخيار دولة ثنائية القومية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. ومن المعروف أنَّ تلك المسألة تشكل خلفية تخوّف الصهيونيين، ومعظم الرأي العام في إسرائيل من العامل الديموغرافي الفلسطيني في أي مفاوضات لحل معضلة الوجود الفلسطيني. وتكمن مشكلة ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى السكان العرب الفلسطينيين وراء تردد الإدارة الإسرائيلية في الموافقة على ضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل. وهذا مما يزيد في إثارة مخاوف تلك السلطات من حقيقة حجم السكان العرب، سواء في إسرائيل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعلى كامل رقعة فلسطين تعيش جماعتان قوميتان، لكل منهما لغتها وكيانها وتراثها ووعيها الذاتي الخاص بقضيتها. ويبقى ما يقارب مليونين ونصفاً من السكان الفلسطينيين، مؤشراً سلبياً في التحول إلى دولة ثنائية القومية على المدى البعيد، من وجهة النظر الإسرائيلية. وهناك عدد محدود من الإسرائيليين لا يشترط الأغلبية لقيام تلك الدولة. وقد عبر عن موقف أولئك (مارتن بوبر)، عندما أوضح أنه لا يصر على مسألة الغالبية اليهودية كشرط لتحقيق قومية ثنائية، ولذلك هاجم (بوبر) موقف (بن غوريون) لإصراره على تأمين أغلبية يهودية، كشرط أساسي[1].

تحتل مسألة الأقلية أو الأغلبية أهميتها في المرحلة الراهنة، إذ نُظِرَ إلى خيار دولة ثنائية القومية على كامل مساحة فلسطين الطبيعية. ولا شك أنَّ مثل تلك المسألة في حاجة إلى دراسة متعمقة للأخذ بنظام متوازن يحقق طموحات كل قومية ضمن صيغة تحافظ على مصالح كل منهما بغض النظر عن حجمه السكاني، سواء شكل أغلبية أو أقلية. وعلى أية دراسة يجب أن تأخذ موضوع الاشتراك في السلطة بالتحليل لكي تتمثل القوميتان وتحققا مطالبهما. وسيكون على مثل تلك الدراسة التعامل مع الصيغة الغربية في المجتمع المتعدد وتكييفها مع واقع القوميتين: الفلسطينية والإسرائيلية. وهناك أنماط متعددة يمكن أن يستعار منها ما يتفق وتحقيق

---

[1] بوبر، مارتن، "الغالبية أو الكثرة"، أرض لشعبين ص ١٦٦.

الديموقراطية دون أن يطغى طرف على آخر. ورغم أن عناصر التنافر أكبر وأعقد من عناصر التناسق والتقارب، إلا أن الأخذ بالتجارب المطبقة في ديموقراطية المجتمع المتعدد يمنح تصورات لفك ارتباط ذلك التنافر. وبذلك يتحمل قادة القوميتين مسؤولية التوافق لاختيار النمط المشترك من ديموقراطية لا تتحول مع الزمن إلى استخدام التصويت لفرض سلاح هيمنة قومية على أخرى. ولا يُعْجِزُ مثل هذا المسعى الباحثين الجادين عن الوصول إلى القبول بتسوية لا تؤدي إلى الخوف من كابوس الأغلبية ومخاطره.

٩ - الهجرة الفلسطينية والهجرة اليهودية:

يعتبر قانون عودة اليهود، ومنحهم الجنسية الإسرائيلية فور وصولهم فلسطين، من أهم الاعتراضات التي يوجهها الباحثون الإسرائيليون إلى خيار تطبيق فكرة دولة ثنائية القومية، بعد عام ١٩٦٧. وتذكر تلك الاعتراضات أنَّ هناك مسؤولية أخلاقية لدولة إسرائيل تجاه يهود العالم تلزمها بفتح باب الهجرة، كحق دائم مستمر. لأن الاعتراف بإسرائيل تم على أنها دولة يهودية. ويقف مثل هذا الالتزام دون القبول حسب رأي أولئك المعارضين بخيار الدولة ثنائية القومية في فلسطين الطبيعية[١].

ولاشك أن تفسير مسؤولية إسرائيل الأخلاقية على هذا الأساس يتعارض مع حق الفلسطينيين النازحين في العودة إلى فلسطين أيضاً. ويشكل مثل هذا الحق مسؤولية المجتمع الدولي وشرعة حقوق الإنسان، فالمسؤولية الأخلاقية لا يمكن أن تكون كذلك إذا اقتصرت على طرف دون الآخر، وتفقد أية مسؤولية أخلاقيتها إذا أنكرت حقوق الآخرين.

يحتل موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين أهم بند في لائحة عمل المهتمين بإيجاد مناخ يهيءُ لقيام مجتمع ثنائي القومية في فلسطين. ولا يمكن لأية صيغة أن تتجاهل الأثر المباشر الذي تركه وقوف الدولة على ساق واحدة، ووفق مقياس أحادي الجانب.

١٠ - ديموقراطية وديمقراطية:

على الرغم من أن النظام السياسي في إسرائيل يعتبر نفسه النظام الديمقراطي الوحيد في "الشرق الأوسط" إلا أنه يحرم المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من حق ممارسة الحقوق الديموقراطية بذريعة أنهم يخضعون لنظام ولوائح عسكرية وقوانين غير

---

[١] انظر على سبيل المثال (ميخائيل ولتزر)، "خيالية فكرة القومية الثنائية"، ديسنت، صيف ١٩٧٢، المشار إليها في الفصل الرابع من هذا البحث.

إسرائيلية، أردنية أو مصرية. كما أن أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل لا تتصف بتطبيق حقوق المواطن اليهودي عليهم، مثل الحق في عودة ذوي العرب اللاجئين وأقاربهم بحقوق اليهود في دعوة أقاربهم. ويبدو التمييز واضحاً في تطبيق القانون الإسرائيلي تطبيقاً انتقائياً على بعض العرب دون الآخرين، مثل تطبيق قانون الخدمة العسكرية أو التوظيف في بعض القطاعات على اليهود حصراً دون غيرهم.

أما المسألة الهامة في الواقع السياسي في إسرائيل، فتتمثل في مسألة اقتسام السلطة. فلا يعقل الحديث عن الديموقراطية بوجود حواجز ومحددات في المشاركة في السلطة واقتسامها. ويُظْهِرُ التوزع النسبي للعرب في إسرائيل هامشية الدور الذي يؤديه بعض الأفراد. وبعد أن مرت عقود على حكم النظام السياسي الإسرائيلي كانت حصيلته هضم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطنون العرب. وتحرم سلطات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من حقوقهم في تحمل مسؤولياتهم والتعبير عنها. وقد حاولت سلطات الاحتلال البحث عن صيغة مقبولة لمشاركة الأهالي في إدارة شؤونهم. وبعد أن فشلت تجربة انتخاب رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أوقفت العمل بذلك الأمر، وعينت من يُسيِّرُ الأمور المحلية. وتخشى سلطات الاحتلال من اضفاء الصفة التشريعية على أية عملية انتخابات.

يرجع بعض الباحثين ظاهرة الفلسطينية التي تنتشر بين العرب في إسرائيل وبين العرب الفلسطينيين إلى التميز القائم في سلوك السلطات الإسرائيلية. وهو ما يتوقع أن يبرز في عمليات الانتخابات للمجالس التشريعية وخاصة بين العرب في إسرائيل. وسيؤدي ظهور مثل تلك الظاهرة إلى الالحاح على اقتسام السلطة، والمطالبة بالمشاركة في تحمل أعباء الحكم داخل الخط الأخضر وخارجه. ويعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين أنَّ هذا الموضوع سيتفاقم أكثر بعد تطور الانتفاضة وظهور التشدد، مما سيؤدي إلى انفجار الموقف، فيما لو استمر الواقع السياسي في السير على هذا المنوال[1].

وفي مثل تلك الظروف الاستثنائية، على العاملين في مجال تطبيق فكرة الدولة ثنائية القومية أن يطوقوا أسباب الانزلاق نحو العنف وأن يعملوا على تأمين فرص متكافئة لجميع السكان دونَ استثناء.

[1] بيليك، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

١١ – محطات على طريق خيار دولة ثنائية القومية في فلسطين:

لاشك أن خيار دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار صعب على العرب واليهود معاً. وتكمن تلك الصعوبة، كما سبقت الإشارة في بداية هذا الفصل، في أن المجتمع ثنائي القومية حالة واقعية يتم الوصول إليها عبر سلسلة من التغيرات الثقافية والاجتماعية. فهو ليس حالة طارئة أو موقفاً تكتيكياً، كما يتبادر إلى الذهن، بل هو اتجاه استراتيجي يؤدي إلى قيام مجتمع يتمتع بمزايا قيام دولة تشترك فيها القوميتان في اقتسام السلطة. وفي مثل تلك الدولة لا تهيمن جماعة على أخرى ولا تفرض سيطرتها عليها بالقوة، حتى ولو تفاوتت مستويات التطور الاقتصادي والثقافي. وما يوحد بين الجماعتين هو غياب أي خيار أفضل. ومن الواضح أن الوصول إلى هذا الخيار لا يتم بالتفاوض السياسي، أو باستخدام وسائل التكتيك والمناورة، إنه انتقال تدريجي تطوري والنظام السياسي في إسرائيل من أهم العوامل التي تساهم في طرحه. ومن وجهة نظر بعض الباحثين الإسرائيليين؛ فقد ساهم ذلك النظام في الوصول إلى الطريق المسدود وفرض الأمر الواقع المتمثل في فكرة دولة ثنائية القومية[1]. فمن الناحية التجريبية (الأمبريقية) يمكن اعتبار إسرائيل دولة ثنائية أكثر منها والإسراع في امتصاص الضفة الغربية وقطاع غزة سيساعد على تقريب المسافة لقيام المجتمع الثنائي القومية، ولو أن الطابعين الأيدولوجي والقانوني يدلان على أن إسرائيل دولة يهودية أحادية[2]. ويبدو جلياً، من خلال وجهة النظر الإسرائيلية، أنَّ موضوع السكان الفلسطينيين هو المشكلة في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. وتفصل وجهة النظر هذه بين السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي وبين الفلسطينيين المقيمين خارجها. ولا تنظر إلى الكيان القومي العربي الفلسطيني ككل. بل تنظر إليهم حسب أماكن إقاماتهم.

إن النظرة المتكاملة إلى الدولة ثنائية القومية تتطلب مجموعتين من المواقف والوسائل:

أ – المجموعة الأولى: وهي المواقف التي تعدل من اتجاه كل قومية ومفاهيمها، بدءاً من الموازنة بين طموحات كل منهما، والقبول بكيان كل منهما، وتميِّزها وحقها في الحياة. ومن المهم التأكيد على الجوانب الإنسانية في العلاقات بين القوميتين. ويمكن أن تساهم مثل تلك

[1] انظر مقال شلومو، ارسنون، "التشتت والاستقطاب في إسرائيل الكبرى؛ السلوك السياسي في الكارثة المستمرة"، ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ص ٧٧ – ٩٦.

[2] انظر مقال لوستين، إيان، "الطريق السياسي إلى القومية الثنائية؛ العرب في السياسيات اليهودية" ظهور إسرائيل ثنائية القومية، ٩٧ – ١٢٣.

العلاقات في التقارب بينهما. ويجري في هذا المجال عملية التسوية المتبادلة بين أفكارهما ومنطلقاتهما في مفاهيم الاندماج والاستقلال الثقافي والحكم الذاتي وحق تقرير المصير في ظل دولة ثنائية القومية. ولا شك أنّ التعامل بين الجماعتين يجب أن يتم على أساس افتراض أنّ كلاً منهما ليست حالة فريدة مستحيلة على الفهم، أو أنها شكل شاذ من الجماعات، كما يحاول كل جانب أن يفسر سلوك الجانب الآخر، بل أن كل جماعة هي تجمع طبيعي. فعلى الرأي العام اليهودي في إسرائيل أنْ يتقبلَ الطموحات وخصائص القومية العربية الفلسطينية على أنها تشكل ظاهرة اجتماعية غير شاذة، ولا جدوى من رفع جدران العزلة بينهما. وفي المقابل، على الجماعة العربية الفلسطينية أنْ تفهم العوامل التي أدت إلى تفاقم المسألة اليهودية، وإلى تشكل الوعي القومي لدى الجماعة اليهودية في فلسطين بعد قيام إسرائيل. وفي المحصلة يصبح الإدعاء أنّ المطلوب حل (المسألة العربية) أو (المسألة اليهودية) في فلسطين غير قائم. فإذا كان العرب أقلية في إسرائيل، فهم أغلبية في الأراضي المحتلة. إن العودة إلى المواقف التي كانت سائدة قبل قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، وإعادة نبش الصيغ المستهلكة التي كان اليهود والصهيونيون يدعون إليها في تلك الفترة، عندما كانوا يشكلون أقلية في عهد الانتداب. فاختلاف الظروف أدى إلى تشكل قوى جديدة، لكن المبادىء تبقى ثابتة، مثل المحافظة على مبدأ حق الحياة لكل من الجماعتين العربية واليهودية، وحق المساواة وحق تقرير المصير، والتفاهم المتبادل بينهما، والإقرار بتمايز وجودهما المستقل ضمن إطار دولة ثنائية القومية. وعند نضج العلاقات المتبادلة بين الجماعتين تصبح دعاوى مطروحة عقائدياً، مثل إسرائيل الكبرى والوطن التاريخي ملكاً للماضي. وبالقدر نفسه تغيب مطالب قديمة بالقضاء على الكيان الاستيطاني بعد أن تتخلى الجماعة اليهودية في فلسطين عن الأيدولوجية الصهيونية الاستيطانية مثل: غزو الأرض وغزو العمل. وبمعنى أوضح تنتقل إسرائيل لتصبح دولة شرق أوسطية وجزءاً من المنظومة الإقليمية، وتتجرد من كونها امتداداً لغزو الغرب القديم المستعمر الشرق المتخلف. وغني عن البيان أنّ هذا التحول ليس عملية مشروطة أو عملية تعجيز وتصعيب على أية محاولة لتقدم رصَين تدريجي نحو خيار دولة ثنائية القومية.

ب – الوسائل العملية المطلوبة من العرب واليهود:

من الضروري أن تقوم وسائل متبادلة بين الجماعتين القوميتين على الرغم من عدم توفر شعبية خيار الفكرة. إن تجربة التنظيمات التي حملت فكرة دولة ثنائية القومية في عهد الانتداب؛ لا تعتبر مشجعة على الدخول من جديد في مثل تلك التنظيمات، والسبب هو

اقتصارها على مجموعة محدودة من المثقفين والسياسيين اليهود. ولم تتضمن أية شخصيات من السياسيين العرب أو من المثقفين، إلا إذا استثنينا تجربة (منظمة فلسطين الجديدة) عام ١٩٤٦، التي انتهت حياتها بسرعة. لم تكن فكرة القومية الثنائية محددة المفاهيم في برامج التنظيمات اليهودية التي قامت قبل عام ١٩٤٨. أضف إلى ذلك أنها شكلت حواراً ذاتياً بين الشخصيات القليلة نفسها في إطار حلقات ضيقة.

يتلخص التصور في مواجهة الوضع المعقد في خيار الإعداد لمؤتمر عربي - فلسطيني ويهودي - إسرائيلي، بعد إجراء سلسلة من اللقاءات التحضيرية بين مجموعات من المثقفين والأكاديميين، ودعاة حقوق الإنسان في الطرفين. وينبثق عن مثل هذا المؤتمر هيئة تنظيمية تتابع الجهود، وتنسقها لنجاح خيار دولة ثنائية القومية على كامل مساحة فلسطين الطبيعية. ومن المجدي أن يكون من أولى مهام تلك الهيئات التنظيمية متابعة العمل لتغيير تدريجي بتغيير القوانين الإسرائيلية والإجراءات الاجتماعية المؤدية إلى انتقال الدولة اليهودية، أحادية القومية، إلى دولة ثنائية القومية. وبتمثل تلك التعديلات للقوانين الإسرائيلية يصبح الطريق ممهداً للوصول إلى ذلك المجتمع. ويختلف مثل هذا التطور بين الجماعتين القوميتين عما يمكن بحثه بين المفاوضين من السياسيين، وما ينتج عنه من اتفاقات دائمة أو مؤقتة. والتغير الذي يتوخاه الانتقال إلى مجتمع مقتنع بحتمية التعايش بين القوميتين أمر آخر. وهو أمر له منحى الانتقال التدريجي إلى تلك الحالة الثقافية، وهذا أشبه ما تمثله صورة النهر الذي ينساب ببطءٍ إلى مصبه في الأفق البعيد. ويمكن الخروج، فيما بعد من حيز مراكز البحث ودائرة المثقفين والعاملين في منظمات حقوق الإنسان، إلى المحيط الشعبي لتكوين رأي عام مشترك وفاعل على كلا الجانبين.

وأخيرا نود أن نشير الى أن خيار دولة ثنائية القومية , الذي نعالجه في مؤلفنا هذا, لا علاقة له البتة بما يجري تحت عنوان التطبيع الذي تتم ضمنه محاولات بين أوساط ثقافية عربية وفلسطينية, وإسرائيلية ويهودية؛ ذلك لأن هذا التطبيع يعني إذعانا وخضوعا للشروط التي يفرضها الطرف الإسرائيلي بقوة الأمر الواقع.

١٢ - خاتمة:

لا يزال الحديث عن الفكرة في حاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء والمتابعة. وسيبقى المجال أكثر إلحاحاً على المثقفين العرب، والفلسطينيين منهم بشكل خاص، للخوض في ظروف بحث فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين. وتعتبر الفصول التي يضمها هذا البحث بداية محاولة ضمت بعض النقاط والأفكار التي تشكل خروجاً عما تعارف الدارسون على الأخذ به واعتماده كمسلمات. والشيء الهام هنا هو الدخول في تسوية ثقافية بقصد الوصول إلى وضع استراتيجي دائم. يرافق هذا أيضاً التركيز على دراسات اللاعنف وإعطائها مكاناً متميزاً في بناء رأي عام قوي ضاغط، باتجاه ترسيخ قيم العدل، وإعطاء حقوق الحياة والمساواة للجماعات والأفراد دون تمييز. من الضروري أن تشجع مراكز الدراسات على البحث في وسائل أكثر فعالية للتأثير والضغط أكثر مما هي عليه اليوم، وأن تدعم الجهود التي تبذلها أقسام السلم واللاعنف على الجانبين: اليهودي الإسرائيلي والعربي الفلسطيني.

إن الانتقال إلى حالة دولة ثنائية القومية يدل على ارتقاء العلاقة بين القوميتين العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية، إلى مستوى التعددية الثقافية والفكرية السياسية. كما تدل على القبول باختلاف الآراء والموروثات الثقافية بعيداً عن الأيدولوجية المحددة مسبقاً. ومن الخطأ التوهم أنَّ كلا من القوميتين تعمل في فراغ. وقد وفق الكاتبان: (كيمرلينغ) و(ماجدال) في استنتاج أن لكل من اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين دوراً في تقرير مستقبل الآخر. فالتاريخ قد ربط بين الشعبين، كحقيقتين قوميتين[1] لا يمكن لأحدهما أن يخفي الآخر أو أن يقدر على الحصول على السلام دون تحقيق طموحات الشعب الآخر وأكثرها عمقاً.

ومن المسلم به أن يتم الوصول إلى ذلك الواقع من خلال تغيير الميول السائدة بين الجماعتين القوميتين وتلبية طموحاتهما القومية. لا يمكن إنجاز ذلك الهدف البعيد إلا من خلال التفكير بعمق، وتجنب الغرق في الإحباطات المستمرة. ويبقى التفتيش عن خيار يوفق بين تلك الطموحات والميول المعدلة مهمة ملحة أمام المفكرين والناشطين في حركة حقوق الإنسان وانتهاج اللاعنف في كل من الجماعتين القوميتين.

---

[1] كيمرلينغ، باروخ، ماجدال، جو، المرجع السابق، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

أ - مراجع في اللغة العربية

١ - أبو لغد، إبراهيم (إعداد وتحرير)، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.

٢ - بارنيوني، آغوب، ما هي الأيدلوجية؟، ترجمة أسعد رزوق، الدار العلمية، بيروت، ١٩٧١.

٣ - بنطوف، موردخاي، إسرائيل، الفلسطينيون واليسار، ترجمة محمد وتد وإبراهيم شباط، مركز الدراسات العربية والآسيوية في معهد قليعات شيبا، حزب المابام، مطابع القدس العربية، القدس، تاريخ النشر غير مذكور.

٤ - جريس، صبري، العرب في إسرائيل، (جزءان)، مركز الأبحاث الفلسطينية والمؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

٥ - "حديث حول تقسيم فلسطين إلى مقاطعتين: عربية ويهودية"، صحيفة فلسطين، العدد رقم: ٢٥٢١ - ٢٥٦، تاريخ ٢٧ كانون أول ١٩٣٣.

٦ - حمودة، هدى، نحو حل بروليتاري ثوري للصراع العربي الصهيوني، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت، ١٩٧٤.

٧ - حوراني، آلبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٧)، دار النهار للنشر (الطبعة الثالثة)، بيروت، ١٩٧٧.

٨ - خالدي، كمال، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني (١٩٤٧ ٠ ١٩٧٣)، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق، ١٩٨٤.

٩ - خالدي، كمال، "الدولة ثنائية القومية في فلسطين: أرثر روبين بين الحماسة للفكرة ثم التراجع عنها"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، السنة الثانية، العدد الأول، ربيع - صيف ١٩٩٤، ص ٥٩ - ٦٩.

١٠ - خالدي، وليد، "كتاب سيونزسم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى في عام ١٩١٣"، دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٨.

١١ - رزوق أسعد، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

١٣ - سعيد، ادوارد، "الانتفاضة ضد أوسلو"، الحياة، لندن، ١ /١٠/ ١٩٩٦.

١٤ - السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية (كتابان في مجلد واحد)، منشورات صلاح الدين، (الطبعة الثانية)، القدس، ١٩٨١.

١٥ - سويد، محمود (مترجما)، من الفكر الصهيوني المعاصر، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

١٦ - شاحاك، إسرائيل، من الأرشيف الصهيوني، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

١٧ - الشريف، ماهر، الأممية الشيوعية وفلسطين (١٩١٩ - ١٩٢٨)، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠.

١٨ - الشريف، ماهر، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ - ١٩٤٨): الوطنية والطبقة في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

١٩ - "عرب إسرائيل أم العرب في إسرائيل"، ندوة سياسية في الناصرة، صحيفة الاتحاد، العدد ٢٥٧ - ٤٢، ١٧ آذار ١٩٨٦.

٢٠ - فلنر، ماير، خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي: خمسون عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الإسرائيلي، منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، حيفا، ١٩٧٠.

٢١ - فلنر، ماير، ستين عاماً على النضال في خدمة السلام والاستقلال الوطني الديموقراطي والتقدم الاجتماعي والاشتراكية: ستين عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إصدار الحزب الشيوعي الإسرائيلي، تل أبيب، ١٩٨٠.

٢٢ - قاسمية، خيرية، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، كتب فلسطينية ٥٤، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، حزيران ١٩٧٤.

٢٣ - قاسمية، خيرية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، الموسوعة الفلسطينية: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، ص ٧٧٥.

٢٤ - كيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، (الطبعة الثانية)، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٢٥ - ليبهارت، آرندت، الديموقراطية في المجتمع المتعدد، ترجمة ايفلين ابومتري مسرة، مطبعة انطون الياس الشمالي، (حريصا)، بيروت، ١٩٨٤.

٢٦ - ملكي، هنري، الصحافة العربية في المهجر وعلاقتها بالأدب المهجري، مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة جورج تاون، واشنطن، ١٩٧٢.

٢٧ - هرتزبرغ، آرثر، الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، ترجمة هيلدا شعبان صايغ، مراجعة أسعد رزوق، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

٢٨ - ياسين، السيد، الشخصية العربية بين الصورة والذات ومفهوم الآخر، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.

ب – مراجع في اللغة الانكليزية

1- Abrahm, Sameer, y., "Abandonment of Illusions", Arab Studies Quarterly, vol. 7, No, 1, Winter, 1985, pp. 98 - 101.

2. Abu-Lughod, Ibrahim (ed.), The Transformation of Palestine, North tern University Press, Evanston, 1971.

3. 'Alami, Musa, Palestine is My Country as told to Geoffrey Furlong, London: John Murray, 1969.

4. Amad, Adnan, Israli League for Human and Civil Rights (The Shahak Papers), Palestine Research Center, Beirut, 1973.

5. Antonius, George, The Arab Awakening, 4th. Im., Copicorn Books, New York, 1965.

6. Avineri, Shlomo, The Social and Plitical thought of Karl Marx, Cambridge University Press, London, 1968.

7. ______, The Making of Modern Zionism, The basic books nc. Publishers, New York, 1981.

8. Avnery, Uri, Israel withouth Zionists: A Plea for Peace in the Middle East, Macmillan, New york, 1968.

9. B'Ari, S., "Binationalism for the Future", New Outlook, vol. 15 No. 7, Sep. 1972, pp 28-31.

10. Basheer, Tahseen (ed.), Edwin Montagu and the Balfour aration, Arab League Office, New York, 6.

11. Beinin, Joel, "Martin Buber: A Land of Two Peoples", Arab studies Quarterly, Vol. 7, No. 1, Winter 1985, pp. 92-95.

12. Ben-Gurion, David, Israel: Years of Challenge, Holt Rinehart and Winston, New York, 1963.

13. _____, Rebirth and Destiny of Israel, Philosophical Library, New York, 1954.

14. ____, My Talks with Arab Leaders, Jerusalem, New York, 1972.

15 - Ben venisti, Meron, Intimate Enemies: Jews and Arabs In Ashared land, California University Press, Berkley, 1995.

16. Bernstein, Marver, H., The Politics of Israel: The First Decades of Statehood, Princston University Press, 57.

17. Bober, Arie, The Other Israel: The Radical Case Against Israel, Anchor Books, Garden City, New York, 1972.

18. Buber, Martin, Israel and Palestine: The History of An Idea, Translated from the German by Stanley Gotdan, The East and West Library, London, 1952.

19. _____, Believing Humanism: My Testimony (1902-1965), Translated by Maurice Fridmann, Simon and Schuster, New York, 1967.

20. ________ , Towards Union in Palestine: Essays on Zionism and ish-Arab Cooperation, Green Wood Press Publishers, West port, Connecticut, 1972.

21. ________, Israel and the World: Essays in a Time of Crisis, Shoken Books, New York, 1976.

22. Caplan, Neil, "Arab-Jewish Contacts in Palestine after the First World War", Journal of Contemborary History, No. 12, 1977.

23. ____, Palestine Jewry and the Arab Question (1917-1925), Frank Cass and Ltd, London, 1978.

24. Chomsky, Naom, Peace in the Middle East: Reflections on Justice and Nationhood, Fontana/Collins, London, 1975.

25. Einstein, Albert, About Zionism: Speeches and Letters, Translated and Edited with an Introduction by Leon Simon, The Macmillan Co., New York, 1931.

26. ______, The World As I See It, Translated by Allen Harris, Secaucus, NJ: Citadeel Press and Bomc ND.

27. ___, Out of My Later Years, Cedital Press, Scaucus, NJ, 1956. revised reprint edition, p. 274. from the

broadcast of the United Jewish Appeal over the National Broadcast Company, November 27, 1949.

28. Eisenstat, S. N., Israeli Society, Basic Books inc., New York, 1967.

29 - Ellis, Mark H., "The Palestinian Refugees and The End of Auchwitz, "Palestinian Refugees: Thier Problem and Future", The Center for Policy Analysis on Palestine, Washington, D. C., October 1994.

30. ESCO Foundation for Palestine Inc., Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies, New Haben Yale University Press; Oxford University Press, 1947, 2 Vols.

31 - Flapan, Simha, Zionism and Plestinians, Corm Helen, London, 1979.

32. Flores, Alxander, "Recent Studies on the History of the Palestinian Communist Party", Khamsin, No. 7, 1980, pp. 41-51.

33. Geddes, L., Charles(ed.), A Documentary History of Israeli-Arab Conflict, Praeger, New York, 1991.

34. Gendzier, Irene, L., "Palestine and Israel: The Binational Idea", Journal of Palestine Studies, Vol. IV, No. 2, Winter, 1975, pp. 12-35.

35. Ginat, Avshalom, "A Binational House", Al-Hamishmar Supplement, Dec. 8, 1978, Journal of

Palestine Studies, Vol VIII, No, 3, Spring 1979, pp. 121-124.

36. Gordon, David, Labor, and Selected Essays, Translated F. Burnce, New York 1973.

37. Ha'Am, Ahad, Nationalism and the Jewish Ethic, Basic Writings of Ahad Ha'am, Hans Kohn (ed.), Schockn Books, New York, 1962.

38. Hadawi, Sami, Bitter Harvest: Palestin Between 1914-1967. New York Press, New York, 1967.

39. Haim, Yahouda, Abondonment of Illusions: Zionist Political Attitudes towards Palestinian Arab Nationalism 1936-1939, Westview Press, Boulder, Colorado, 1983.

40. Halpern, Bin, The Idea of the Jewish State, Harvard University Press, Cambridge, 1961.

41. Hattis, Susan (Rolef), The Binational Idea in Palestine during the Mandatory Times, Shikmona Publishing Co., Haifa and Geneva Institut des Hautes Etudes Internationales, 1970.

42. _____, "Multi-National State", Republica, vol. XVI, No. 1, 1974, pp. 89-116.

43. _____, The Political Dictionary of Israel, Macmillan, New York, 1987.

44. Hashomer Hatzair, The Case for Binational Palestine, prepared by the executive Committee of the Hashomer Hatzair Workers Party in Jerusalem, Shulsinger bros., Line typing and Publishing Co., New York, 1947.

45. Helou, Angelina, Interaction of Political, Military and Economic Factors in Israel, Palestine Research Center, Beirut, 1964.

46. Hertzberg, Arthur, The Zionist Idea, The World Publishing Co., Cleveland and New York, 1964.

47. Herzl, Theodore, The Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question, translated by Sylvie D'Avigdor, and Israeal Cohen, Scopus Publishing co., New York, 1943.

48. ______, The Complete Diaries, 5 Vols, Herzl Press, New York, 1960.

49. ______, Alt Neu Land (Old New Land), Bloch and Herzl, New York, 1960.

50. Hess, Moses, Rome and Jerusalem, Translated and edited by Rabbi Maurice J. Bloom, Philosophical Library, New York, 1958.

51. Hirst, David, The Gun and The Olive Branch, Faber and Faber, London, 1977.

52. Institute for Palestine Studies, The Palestinian-Israeli Peace Agreement; A Documentary Record,

Institute for Palestine Studies, Washington, DC, 1993-1994.

53. Janowsky, Oscar, The Fondation of Israel, Van Nostrand, Princeton, 1959.

54. Jiryis, Sabri, The Arabs in Israel, Translated from the Arabic by Irene Bushnaq, Monthly Review Press, New York, 1976.

55. John, Robert, and Sami Hadawi, , The Palestine Diary, Vol. I, 1914-1945, the Palestine Research Center, Beirut, 1971.

56. Khalidi, Walid (ed.), From Heaven to Conquest: Readings in Zionism and Palestine Problem Until 1948, the Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971.

57. ______, And Jill Khaduri, , (eds.), Palestine and the Arab Israeli Conflict: An Annotated Bibliography, Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1974.

58. _____ , "Thinking in the Unthinkable; A Sovereign Palestinian State", Foreign Affairs, Vol. 56, No. 4, July 1978, pp. 693-711.

59. Kieval, Gershon, Party Politics in Israel and the Occupied Teritories, Greenwood Press, Wesport, Connecticut, 1983.

60. Kimmerling, Baruch, Megdal, S., Joel, Palestinians, the Making of a People, Free Press, New York, 1993.

61. Kimche, Jon and David, Both Sides of the Hill: Britain and the 47 th Palestinian War, Secker and Warburg, London, 1960.

62. Kohn, Hans, "Ahad'Ha'am: Nationalist with a Difference, A Zionism to fullfill Judaism", Commentary, Vol. XI, No. 6, June, 1951.

63. Landau, Jacob, N., The Arabs in Israel, Oxford University Press, London, 1964.

64. Laqueur, Walter, A History of Zionism, Weidenfeld and Nicolson, London, 1972.

65. Lenin, Collected Works, Vol. 7, Progress Publishing House, Moscow, 1965.

66. Le Nouvel Observateur, "Interview with Yaser Arafat", January 1, 1988.

67. Leon, Abraham, The Jewish Question: A Marxist Interpretation, Pathfinder Press, New York, 1970.

68. Lerner, Michael, Jewish Renewal: A path to Healing and Transformation, Putnam, New Yourk, 1995.

69. Liliental, Alfred, M., There Goes the Middle East, The Book Mailer Inc. New York, 1958.

70. Lijphart, Arent, "Concensual Democracy", World Politics, No. 21, January 1969, pp. 207-225.

71. ______ , Democracy: Pattern of Majoritarian and Consensus Government in 21 - countries, Yale University Press, New Haven 1984.

72. _____ , Democracy in the Multiple Society, Yale University Press, New Haven, 1977.

73. Lorch, Netanel, The Edge of the Sword: The Israel's War of Independence 1947-1949, G.P. Putnam, New York, 1961.

74. Louis, Roger, The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism and United States and Post War Imperialism, Glarenden Press, Oxford, 1984.

75. Lowdermilk, Walter, C., Palestine: Land and Promise, Harper and Bros., New York, 1944.

76. Magness J., L., Like All the Nations, Herod's Gate, Jerusalem, 1930.

77. ______, Buber, M., and Others, Palestine Divided or United, Yihude Association, Jerusalem, 1947.

78. _____ , _____ , Arab Jewish Unity, Testimony before the Anglo-American Commission for Yehude (Union) Association, Hyperion Press Inc., Wesport, Con., 1976.

79. Mannheim, Karl, Ideology and Utopia: an Introduction to the Sociology of Knowledge, Translated by Lowis Werth and Edward Shils, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

80. Marshall, Mark, "Rethinking The Palestine Question: The Apartheid Paradigm", Journal of Palestine Studies, Vol. XXV, No 1, Autumn 1995

81. Marx, Karl, Critic of Hegel's Philosophy of Right, Translated by Annetet Jolin and Joseph O'Malley, Cambridge University, London, 1972.

82. Mindes, Flohr (ed.), A Land of Two Peoples: Martin Buber on Jews and Arabs, Oxford University Press, New York, 1983.

83. Nelson, Jordon(ed.), International Documents on Palestine (1973), Institute of Palestine Studies, Beirut 1976.

84. Nusseibeh, Sari, "The eyes of Palestine: How Arabs See Likud's Victory", Washington Post, 9/6/1996.

85. Peleg, Ilan, Seliktar Ofira, The Emergence of a Binational Israel, the Second Republic in the making, West View Spacial Studies on the Middle East, Colorado, 1989.

86. Peretz, Don, The Middle East, Hooten Myphlin and Co., London, 1968.

87. _____ , "A Binational Approach to the Palestine Conflict", Law and contemporary Problems, Vol. III, No. 1., Winter 1968, pp. 32-43.

88. Preuss, Walter, The Labor Movement in Israel, Rubbin Mass, Jerusalem, 1965.

89. Rabie, Mohamed, The New World Order, A Perspective on the Post-Cold War Era, Vantage Press, New York, N.Y., 1992.

90. Rupin, Barry (eds) The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict, (New York: Penguin Books, 1984.

91. Ruppin, Arthur, Memories, Diaries and letters, with an Introduction by Alex Bein, Translated from the German by Koren Gershon, Afterward by Moshe Dayan, Widenfield and Nicolson, London, 1971.

92. _____, The Jewish Fate and Future, Translated by E. W. Dickes, Greenwood Press Publishers, Westport, Con., 1973.

93. _____, The Jews in the Modern World, Arnold Press, New York, 1973.

94. _______, Three Decades of Palestine: Speeches and Papers on the Upbuilding of the Jewish national Home, Greenwood Press, Westport, Con., 1975.

95. _____ , The Agricultural Colonization of the Zionist Organization In Palestine, Translated from the German by R., G., Feiwel, Hyperion Press Inc., Westport, Con., 1976.

96: Schechtman, Joseph, Binary, Yahoda, The History of the Revisionist Movement, Vol, I, Hader Publishing Co., Tel Aviv, 1970.

97. Siltzer, Michael (ed.), Zionism Reconsidered, McMilan, London, 1970.

98. Sokolow, Nahum, History of Zionism, Vols I, II, Longman Greenwood Co., London, 1919.

99. Spectrum, "Interview given by Dr. Sari Nuseibeh to Susan Hattis Rolef", May, 1987.

100. Stevens, Richard, Weisman and Smuts, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1974.

101. Syrikin, Mary, Golda Meir: Woman with a Cause, Victor Gollansz Ltd., London, 1965.

102. Taylor, Allen, Prelude to Israel, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1970.

103. _____, The Zionist Mind, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1974.

104. Tutunji, Jenab, Khaldi, Kamal, (A Binational State in Palestine: The Rational choice for Palestinians and The Moral choice for Israelis), International Affairs, A Publication of Royal Institute of International Affairs, London, Vol 73, N 1,January 1997, PP 31-58.

105. Wallace, John and Wallach, Janet, The New Palestinians, The Emerging Generations of Leaders, Prima publishing, Rocklin, CA, 1992.

106. Waltzer, Mechael, " On Arabs and Jews: Chimera of Binational State:, Dissent, Summer 1972, pp. 492-499.

107. Weizmann, Chaim, Trial and Error, Schokin Books, New York, 1966.

كشاف باسماء الأعلام

Index

ملحق: خطة تقسيم المعروفة بخطة أحمد الخالدي كما نشرتها جريدة فلسطين عدد ٢٥٦ - ٢٠٢١، تاريخ ٢٧ كانون أول ١٩٣٣.

حديث تقسيم فلسطين

إلى منطقتين عربية ويهودية

موقفنا من سياسة شرق الأردن

حديث تقسيم فلسطين إلى منطقتين عربية ويهودية تقسيم فلسطين إلى منطقتين مستقلتين الواحدة عربية للعرب، والأخرى يهودية لليهود، خاضعتين للنفوذ البريطاني وانتدابه ... مسألة تكلمت عنها المصادر اليهودية وغير اليهودية من قبل، ولعل القراء ما يزالون يذكرون حديث مؤتمر المائدة المستديرة الذي كتبنا عنه منذ أكثر من سنة والذي اريد عقده ودعوة ممثلين عن العرب واليهود إليه لبحث تقسيم فلسطين .إلى منطقتين مستقلتين كما ذكرنا.

وقد أثارت الاضطرابات الأخيرة قضية هذا التقسيم من جديد وكتبت عنها كبريات صحف العالم وتحدث البعض إلى ممثليْ وزارة المستعمرات في زيارتهما الأخيرة لفلسطين بعد الاضطرابات بأيام قلائل، وأصغى إليها الممثلان لاسيما المستر باركنسون إصغاء يدل على عجب الرجل الذي يستمع إلى شيء جديد، لا عهد له به.

وليست عملية التقسيم بالشيء السهل كما قد يخيل للقارئ، فما بالقليل أن يقنع العرب به، بل ما قولك في أن فريقاً كبيراً من اليهود، وفي مقدمتهم حزب العمال، يرفضون فكرة التقسيم لأن فيها تحديداً للاستعمار اليهودي في فلسطين، وهؤلاء لا يريدون أن يقف استعمارهم عند حد.

وحتى الفريق القائل بفكرة التقسيم يلقى الصعاب في تحديد التقسيم الجغرافي، وهو حين يتكلم عنه إلى المراجع الرسمية يتشدد في الاصرار على سرعة تنفيذه قبلما يتغلغل استعمار اليهود في القسم العربي.... أكثر فأكثر.

وفي آخر جلسة تحدث فيها البعض مع ممثليْ وزارة المستعمرات أثناء زيارتهما الأخيرة للقدس، بهذا الشأن، كانت خلاصة الحديث كالآتي:

تقسيم فلسطين إلى منطقتين سياسيتين مستقلتين الواحدة عربية تشمل: بئر السبع، غزة، المجدل، يافا، الرملة. نابلس. جنين. طولكرم. عكا. وادي الأردن وبيسان، والأخرى يهودية تشمل: المنطقة الممتدة من تل أبيب شمالاً إلى حيفا مما يلي الجهة الغربية من خط السكة الحديدية ومن حيفا إلى بيسان على الجهة الشمالية من خط سكة حديد الحجاز إلى طبريا إلى الحولة.

على أن تعتبر القدس، والخليل وبيت لحم والناصرة وصفد، كمناطق دينية لا تخضع لفريق دون آخر، وأن تعتبر حيفا كميناء فلسطين وتكون حرة كذلك.

يتبع هذا التقسيم شروط أخرى هي:

أولاً: لا يجوز لليهود أن يمتلكوا أراضي في المنطقة العربية أو أن يهاجروا إليها إلا إذا قبلوا أن يخضعوا خضوعاً تاماً للقوانين والأحكام العربية وكذلك الحال مع العرب في المناطق اليهودية.

ثانياً: تؤسس حكومة مركزية قوامها رجال من العرب واليهود بنسبة عدد سكان المقاطعتين تكون مسؤولة عن:

أ . القضاء

ب . البريد والتلغراف

ج . الجمارك

د . النقل

هـ . النقد

و . الدفاع وقوة الحدود

ثالثاً: تتمتع كل منطقة من المنطقتين بقسط وافر من الحكم الذاتي في:

أ) التعليم

ب) الصحة

ج) الإدارة

د) البوليس المحلي.

رابعاً: تكون اللغة العبرية لغة رسمية في المنطقة اليهودية، والعربية في المنطقة العربية.

خامساً: يستعاض عن حكومة فلسطين الحاضرة بحكومتين أخريين محليتين. يكون ممثل حكومة جلالته في فلسطين "ضابط ارتباط" وسيطاً بين المنطقتين العربية واليهودية وكل منطقة من المنطقتين تستخدم عِدداً من الموظفين الإنكليز إلى زمن محدود فقط، لأنَّ استخدام الانكليز بصفة دائمة ينافي روح الانتداب ومعناه.

سادساً: يؤلف مجلس تشريعي عربي في المنطقة العربية، وآخر يهودي في المنطقة اليهودية.

سابعاً: يؤلف من المجلسين التشريعيين العربي واليهودي مجلس تنفيذي أعلى للإشراف على المسائل العامة بين المنطقتين ويكون الممثل البريطاني وسيطاً بين الجهتين، وإذا حدث خلاف بين المنطقتين صعب على الممثل البريطاني حله، آل إلى جامعة الأمم أو إلى مجلس جلالة الملك الخاص.

ثامناً: تسعى الحكومة المنتدبة من الآن في سبيل ضم شرقي الأردن إلى المنطقة العربية.

تاسعاً: تسمى المنطقة العربية "سوريا الجنوبية" والمنطقة اليهودية "أرض اسرائيل".

«حين يقوم الدكتور م. كمال الخالدي بمراجعة تاريخ فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين ومناقشتها واستخلاص دورسها وعبرها، فهو يأمل ضمناً - مهما بدا هذا الأمل عبثياً في اللحظة الحاضرة — في أن يساعد اسهامه هذا في تذكير الوعي الفلسطيني عموماً، ووعي المسؤولين عن المصير الفلسطيني وشؤونه الكبرى تحديداً، بأنه يبقى محكوماً عليهم جميعاً تكرار التاريخ إياه إن هم أصروا على ألا يتعلموا منه شيئاً.. وإن هم كرّروا ذلك مثنى وثلاث ورباع، فإن الإعادة لابد أن تأخذ في كل مرة شكل المهزلة الهابطة على التوالي شأناً وابتذالاً ومستوى بالقياس الى المأساة الأولى».

«عندئذ يكون مكرَ التاريخ قد جرد دولة إسرائيل - من حيث المبدأ - من هويتها اليهودية ومن نزعاتها الاستيطانية - الاجلائية المتأصلة ومَنَعَ في الوقت ذاته الفلسطينيين من القبول بتقسيم بلادهم مجدداً وإقامة دولة هي لهم، لكنها تابعة لغيرهم في كل شيء مهم تقريباً.

وبعبارة أخرى، إن خيار نلسون مانديلا التوحيدي اللاإنفصالي المساواتي مطروح على جدول أعمال فكر التاريخ في منطقتنا أيضاً، وربما جاءت دراسة الدكتور م. كمال الخالدي في هذا الوقت بالذات مؤشراً على هذا الطرح.

من تقديم الدكتور صادق جلال العظم

دار ابن رشد

بيروت - لبنان